قراءة لتاريخ مصر "المحروسة"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

توضيح مهم

تم اختيار فترة هذا التوثيق

من 1805 بداية تولي محمد علي باشا الحكم إلى 2025 !

الفصل الأول

نظرة لتاريخ مصر الحديث[1]

أهل مصر

[1] https://sis.gov.eg/section/794/801?lang=ar

يبدأ العصر الحديث فى مصر بتولى محمد علي الحكم بإرادة الشعب المصرى عام 1805 منحدثين بذلك سلطة الدولة العثمانية، وقد ولد محمد على باشا بمدينة قولة إحدى مدن اليونان سنة 1769 م ،وعندما أغار نابليون بونابرت على مصر وشرع الباب العالي (تركيا) فى تعبئة جيوشها انضم محمد على إلى كتيبة للدفاع عن مصر، وقد ظل بمصر وشهد انتهاء الحملة الفرنسية وجلاءها عنها.

بدأ محمد على يدبر لنفسه خطة لم يسبقه إليها أحد، وهي التودد إلى الشعب المصري، واستمالة زعمائه للوصول إلى قمة السلطة وخاصة بعد ثورة الشعب ضد المماليك فى مارس سنة 1804 م، من كثرة وقوع المظالم وزيادة الضرائب على الشعب المصرى، وهنا اغتنم محمد على تطور أحداث هذه الحركة وأيدها .

تولى محمد على حكم مصر تحقيقاً لرغبة الشعب المصري وزعمائه وعلمائه، والذين أصدروا حكمهم بعزل الوالي العثماني خورشيد باشا ،وتعيين محمد على واليا على مصر بدلا منه فى 13 مايو سنة 1805م، وهكذا تولي محمد على باشا حكم مصر نزولا على رغبة أبنائها لتبدأ مصر مرحلة جديدة من النهضة أثرت على تاريخها السياسي والحربي والاقتصادي والاجتماعي، ورغم الاختلافات في الرأي حول إصلاحات محمد علي إلا أن ثمة إجماعا على أن محمد علي هو بانِ مصر الحديثة.

وإذا كانت إصلاحاته تصب كلها في تقوية الجيش وأنه سخر قدرات الشعب، ومقدراته لخدمة غرض واحد هو صنع مجد شخصي وتكوين امبراطورية مترامية الأطراف تحكمها هو وأبناؤه إلا أن أثر هذه الإصلاحات كان عظيما .

وما إن بدأ محمد على باشا حكم مصر إلا وكان قد عزم بل وصمم على أن تجعل من مصر دولة لها سيادة ، عد غياب قرون طويلة، وتسير على نفس خطي التقدم والرقي الذى تشهده دول العالم الكبري فى ذلك الوقت وخاصة إنجلترا وفرنسا بعد أن ظلت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية لمدة ثلاثة قرون متعاقبة تتنازعها قوى عديدة.

بعد أن استتب لمحمد على باشا الحكم تخلص أولا من الزعامة الشعبية المتمثلة بكبيرها عمر مكرم فعزله ونفاه إلى دمياط وقضي على أعدائه من المماليك فى مذبحة المماليك الشهيرة سنة 1811م كما قام بإلغاء فرق الإنكشارية أو فرق الجنود العثمانية وكان قد تخلص من تهديد الانجليز له بانتصاره عليهم في الحملة التي سيرها الي فريزر عام 1807م.

بدأ محمد على فى إرساء دعائم جديدة للنهوض بمصر الحديثة علي النحو التالي :

الجيش

قام محمد علي بتشكيل جيش حديث جنوده من المصريين للدفاع عن بلادهم ولكي تحصل علي المال لتجهيز الجيش والأسطول شدد من سيطرته علي تجارة الواردات والصادرات وأسس نظام الاحتكار، وبذلك استطاع محمد على تثبيت أركان حكمه ، و أُنشئت أول مدرسة حربية للمشاه سنة 1820 م.

وفى سنة 1823م كان التشكيل الأول للجيش المصري وكان مكونا من ست كتائب ثم ارتفع عدد هذه الكتائب فيما بعد وأصبح الجيش المصري يواكب أحدث النظم العسكرية فى العالم فى ذلك الوقت ،وقد ساعده هذا الجيش في تنفيذ سياسته الطموحة قي تكوين امبراطورية واسعة في البلاد التي تتكلم اللغة العربية وتتألف من مصر والسودان والشام والعراق وشبه جزيرة العرب لتكون ضمانا قويا للمحافظة على سلامة المنطقة من الأطماع الأوروبية وخطر التقسيم.

التعليم

أيضا قام محمد على بوضع أولى لبنات التعليم الحديث فى مصر على الرغم مما لاقاه من صعوبات بالغة ومن هنا أنشأ نظام التعليم الحديث في مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية كما نشر المدارس المختلفة لتعليم أبناء الشعب المصرى ومنها المدارس الحربية و مدارس الموسيقى العسكرية وغيرها من

المدارس، أيضا كان هناك العديد من المدارس الأخري مثل مدرسة الألسن ومدرسة الولادة ومدرسة الطب أو مدرسة القص العيني ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الزراعة وغيرها من المدارس، كما عمد إلى إيفاد البعثات التعليمية إلى الخارج لعجز الأزهر عن توفير موظفين أكفاء في التجارة والصناعة والزراعة.

الصناعة والزراعة

إهتم أيضا بالصناعة التى تطورت تطوراً كبيراً فى عهده والتى أصبحت ثاني عماد للدولة بعد التعليم بكافة أشكالها وخاصة الصناعات الحربية لمواكبة الأنظمة التى كانت موجودة بأوروبا وحتي لا تعتمد مصر على جلب كافة احتياجاتها من الخارج، وهكذا تم إنشاء العديد من المصانع وكان أول مصنع حكومي بمصر هو مصنع الخرنفش فى سنة 1816 م، ثم بدأت تتوالي المصانع سواء الحربية أو غيرها الأمر الذى أدى بمحمد علي إلى اتباع سياسة خاصة للنهوض بهذه المصانع بدأها أولا باستخدام الخبراء والصناع المهرة من الدول الأوروبية لتخريج كوادر مصرية من رؤساء وعمال وصناع وفنيين وإحلالهم محل الأجانب بالتدريج.

كذلك أولى محمد علي الزراعة اهتماماً كبيراً فأقام مشروعات كبرى لتنظيم الري والمياة كالقناطر الخيرية وترعة المحمودية التي امدت الاسكندرية بمياه النيل . . وأدخل المحاصيل النقدية إلى مصر خاصة محصول القطن , وكذلك بعض المنتجات الأخرى المستخدمة فى الصناعة.

العمارة والهندسة

حرص على النهوض بمصر فى كافة المجالات الأخرى وخاصة فى العمارة التى تميزت بطرز جديدة وافدة على مصر كان أغلبها أوروبى نظرا لاستقدام محمد علي للعديد من المهندسين والعمال الأجانب لبناء العديد من العمائر سواء الدينية أو المدنية أو الحربية.

تميز عصر محمد علي باشا بالنهضة فى التنظيم والهندسة فى العمارة ممثلة فى أنه أصبح يوجد لائحة للتنظيم حيث فتحت الحارات والدروب وسهل المرور بها، وأصبح الناس بمصر يتبعون فى مبانيهم الطرز المعمارية الحديثة.

معاهدة لندن

أعلن محمد علي 1838 عزمه الانفصال عن الدولة العثمانية فأعلنت الدول الأوروبية معارضتها بحجة المحافظة علي سياسة التوازن الدولي وفي عام 1839 هزم المصريون الأتراك واستسلم الأسطول العثماني إلى محمد علي فباتت الدولة العثمانية بدون جيش أو أسطول فتدخلت الدول الأوروبية خصوصا بريطانيا وهددت محمد علي بتحالف عسكري دولي ضده وفرضت عليه معاهدة لندن عام 1840 وتنص علي إعطاء محمد علي حكم مصر وراثيا مع بقاء مصر جزء من ممتلكات السلطنة العثمانية وأدت الوصاية الدولية التي أفرزتها تلك المعاهدة إلى سيطرة مالية ثم سياسية أجنبية ما جعل مصر مستعمرة من دون الحاجة إلى معارك عسكرية أو وجود عسكري أجنبي مباشر.

خلفاء محمد علي

1. تولى إبراهيم باشا الابن الأكبر لمحمد على باشا من 1848 إلى أن توفى فى 10 نوفمبر 1848.
2. عباس حلمى الأول ابن أحمد طوسون باشا ابن محمد على باشا من 10 نوفمبر 1848 إلى 13 يوليو 1854.
3. محمد سعيد باشا ابن محمد على باشا من 14 يوليو 1854 إلى 18 يناير 1863.
4. الخديوى /إسماعيل ابن ابرهيم ابن محمد على (والى ثم خديوى) من 19 يناير 1863 إلى 26 يونيو 1879.
5. الخديوى/ محمد توفيق بن اسماعيل باشا من 26 يونيو 1879 إلى 7 يناير 1892.
6. الخديوى/ عباس حلمى الثانى تولى فى 8 يناير 1892 وعزل فى 19 سبتمبر 1914 .
7. السلطان /حسين كامل تولى من 19 ديسمبر 1914 إلى أن توفى 9 أكتوبر 1917.

8. الملك فؤاد الأول تولى من 9 أكتوبر 1917 إلى أن توفى فى 28 إبريل 1936 ، (سلطان ثم ملك).

9. الملك فاروق الأول من 28 أبريل 1936 إلى أن تنازل عن العرش فى 26 يوليو 1952.

10. الملك أحمد فؤاد الثانى من 26 يوليو 1952 إلى إعلان الجمهورية فى 18 يونيـــو 1953.

وحاول أبناء محمد على أن يسلكوا مسلكه فى محاولة اللحاق بالحضارة الأوروبية ، فقد شهدت البلاد فى عهد الخديوى / إسماعيل باشا نهضة تمثلت فى الإصلاح الإدارى كما شهدت الصناعة والزراعة نهضة وازدهاراً كبيراً فى عهده واهتم بالبناء والعمارة ، وأنشأ دار الأوبرا القديمة ، ومد خطوط السكك الحديدية و فى عام 1869 افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية.

وقد شهدت مصر عدة ثورات ضد التدخل الأجنبى حيث اشتدت الحركة الوطنية فكانت ثورة عرابى عام 1882 التى انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر والذى وُجه بنضال متواصل قاده الزعيم الوطنى مصطفى كامل فى بداية القرن العشرين وخلفه الزعيم محمد فريد ، هذا وقد دخلت مصر إلى القرن العشرين وهى مثقلة بأعباء الاستعمار البريطانى بضغوطه لنهب ثرواتها ، وتضاعفت المقاومة الشعبية والحركة الوطنية ضد الإحتلال، وظهر الشعور الوطنى بقوة مع ثورة 1919 للمطالبة بالإستقلال ، وكان للزعيم الوطنى سعد زغلول دور بارز فيها ، ثم تم إلغاء الحماية البريطانية على مصر فى عام 1922 والإعتراف باستقلالها ، وصدر أول دستور مصرى عام 1923 ، وعرفت مصر فى الفترة من 1923 – 1952 أول تجربة للتعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية.

ولكن فساد السراي و تدخلات الملك والاحتلال وانحراف بعض الأحزاب عن دورها الوطنى كل ذلك قاد إلى مناخ من التدهور والوهن الذي وصل ذروته بالهزيمة العربية فى حرب فلسطين 1948 مما مهد الظروف الى قيام ثورة 23 يوليو 1952.

ثورة 23 يوليو 1952

1. قاد جمال عبد الناصر ثورة 23 يوليو عام 1952م والتى قامت بالعديد من الإنجازات من أهمها إصدار قانون الإصلاح الزراعى وتوقيع اتفاقية جلاء الاحتلال البريطانى عن مصر مما دفع القوى الاستعمارية السابقة (بريطانيا وفرنسا) إلى التحالف مع إسرائيل وشن عدوان غاشم على مصر بعد القرار المصرى بتأميم قناة السويس، وقد تصدت مصر لهذا العدوان وساندها الرأى العام العالمى الذى أجبر المعتدين على الإنسحاب، ووضعت أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تاريخ مصر عام 1960 م وحققت أهدافها فى تطوير الصناعة والإنتاج وتم إنشاء السد العالى 1960-1970 ونهضت البلاد فى مجالات التعليم والصحة والإنشاء والتعمير والزراعة.

- فى مجال السياسة الخارجية عملت ثورة يوليو على تشجيع حركات التحرير من الاستعمار كما اتخذت من سياسة الحياد الإيجابي مبدأً أساسياً فى سياساتها الخارجية.

- وأدركت إسرائيل الدور القيادي لمصر في العالم العربي فقامت في 5 يونيو 1967 م بهجوم غادر على مصر وسوريا والأردن واحتلت سيناء والجولان والضفة الغربية للأردن.
- واستطاع جيش مصر برغم فداحة الخسارة أن يعبر هذه المحنة في صموده أمام القوات الإسرائيلية ودخوله حرب الاستنزاف. وفي ذلك الوقت توفي قائد ثورة يوليو الزعيم/ جمال عبد الناصر في سبتمبر 1970.

2. وتولى الحكم الرئيس أنور السادات

وبدأ سياسة إعداد الدولة لحرب التحرير ووضعت كافة إمكانات الدولة استعداداً للحرب حتى كان يوم السادس من أكتوبر 1973، قام الجيشان المصري والسوري في وقت واحد ببدء معركة تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي وانتصر الجيش المصري ورفعت أعلام مصر على الضفة الشرقية لقناة السويس بعد ساعات من الهجوم.

- وقد حققت القوات المصرية انتصاراً كبيراً في حرب أكتوبر 1973 مما جعل الرئيس محمد أنور السادات يفكر في حل النزاع العربي الإسرائيلي حلاً جذرياً وإقامة سلام دائم وعادل في منطقة "الشرق الأوسط" فوقعت مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل في 26 مارس 1979 بمشاركة الولايات المتحدة بعد أن مهدت لها زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في 1977، وانسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء في 25 أبريل 1982، وانسحبت من شريط طابا الحدودي بناء على التحكيم الذي تم في محكمة العدل الدولية عام 1989" .

3. وفى أكتوبر 1981 تولى الرئيس مبارك حكم مصر

- وبدأ عهده بالعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم وترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية، وكان الاهتمام الأكبر هو تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة.
- الرئيس مبارك والذي استمر في الحكم لمدة تناهز الثلاثين عاماً، كان لسنوات حكمه التي امتدت لخمس فترات رئاسية، انجازات تمثل أغلبها في تحسين البنية التحتية، والتوسع في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتحسين قدرات الاقتصاد التنموية، فضلاً عن لعب دور متوازن علي الساحة السياسية الإقليمية والدولية، إلا ان الأداء السياسي لحكمه نتج عنه العديد من السلبيات، تمثل أغلبها في انتشار الفساد والمحسوبية، وعدم قدرة الخطط الحكومية في تلبية الاحتياجات الشعبية المتزايدة جراء الزيادة السكانية العالية، والارتفاع المتوالي في عجز الموازنة، وتزايد أعباء التضخم علي المواطنين، فضلاً عن ابتعاد مصر عن محيطها الافريقي . . كل ذلك أسهم في ثورة الشعب المصري وإزاحته النظام في فبراير 2011.

4. الفترة الانتقالية من فبراير 2011 الي نهاية يونية 2012

- أدارها المجلس الأعلي للقوات المسلحة، الذي استطاع قيادة سفينة الوطن العائمة وسط أمواج متلاطمة، وقام بتسليم مقاليد السلطة لأول رئيس مدني منتخب د. محمد مرسي، ليقدم علي مدار عام أسوأ أداء سياسي في تاريخ مصر، حيث أشاع الانقسام بين أبناء الوطن، وذهب سريعاً في مخطط تمكين الجماعة وهيمنتها علي كافة مؤسسات الدولة، واستعداء "القضاء، الجيش، الشرطة، الإعلام" فضلاً عن الأحزاب والفعاليات السياسية، الأمر الذي أدى إلى أن فاض الكيل بالشعب

ليخرج في تظاهرات عارمة يوم 30 يونيو 2013، وما تلاها أيام 1و2و3 يوليو مطالبة بإقصاء هذا الرئيس، حماية لمقدرات البلاد والحفاظ علي أمنها واستقرارها.

5. ثورة 30 يونيو 2013

- أطلق الشعب المصري في 30 يونيو 2013 ثورة جديدة لتصحيح مسار ثورة 25 يناير2011 واستعادة الوطن والآمال من احتكار جماعة الاخوان للحياة السياسية ومحاولات هدمهم لأسس الدولة الحديثة وتعريض مصر إلى أخطار خارجية وداخلية.
- حيث دعت حركة "تمرد" المعارضة للخروج فى مظاهرات تعلن فيها سحب الثقة من رئيس الجمهورية الأسبق محمد مرسي بعد مرور عام على توليه سدة الحكم؛ ومطالبه بالإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة ، نتيجة للأخطاء الفادحة التى ارتكبها نظامه والتى ألهت العلاقة بينه وبين الشعب في خلال هذه المدة الزمنية الضائعة من عمر مصر التي كانت البلاد فيها أحوج ما تكون لاستثمار كل يوم للبناء والتقدم والنمو والاستقرار.
- لم يكن فى مقدور القوات المسلحة أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء الجماهير التى استدعت دورها الوطنى وليس دورها السياسى. وقدم القائد العام للقوات المسلحة فريق أول / عبد الفتاح السيسي، خارطة طريق حظيت بترحيب الأزهر والكنيسة والعديد من ممثلي الفعاليات السياسية والحزبية والشعبية، اشتملت خارطة الطريق على الآتي:

* تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
* يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
* يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الإنتقالية لحين إنتخاب رئيساً جديداً ولرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الإنتقالية.

* تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

* تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذى تم تعطيله مؤقتاً.

* مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء فى إجراءات الإعداد للإنتخابات البرلمانية.

* وضع ميثاق شرف إعلامى يكفل حرية الإعلام وتحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء ا* إتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب فى مؤسسات الدولة ليكون شريكاً فى القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

* تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

- وخرج الشعب مجدداً في 26 يوليو 2013 ليعلن تأييده الكامل لخارطة الطريق، ولجهود القوات المسلحة ووزارة الداخلية في مكافحة الإرهاب المنظم من قبل جماعة الإخوان، والتنظيمات المتأسلمة التي تدور في فلكها، وتستدعي مناصريها بالخارج للتدخل في مصر لمناصرتهم. ويؤكد مجدداً أنه يريد قراره، واستقلاله، ونموه، واستقراره . . لينطلق نحو الديمقراطية.

6. دستور 2014

- يعد دستور 2014 من أهم الدساتير المصرية فى العصر الحديث فقد جاء بعد قيام الشعب المصرى بثورة 30 يونيو 2013 ضد حكم الإخوان وعرض دستور 2014 على الشعب المصري للاستفتاء يومي 14□15 يناير 2014، وقد شارك في الاستفتاء 38.6% من المسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور منهم 98.1% بينما رفضه 1.9% وذلك وفقًا للجنة المنظمة للاستفتاء.

7. الانتخابات الرئاسية 2014

- أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية يوم الثلاثاء 3/ 6/ 2014 فوز السيد عبد الفتاح السيسي برئاسة مصر في انتخابات حرة نزيهة بحصوله على 96.91 في المائة من الأصوات الصحيحة في الانتخابات وتولى المنصب في 8 يونيو 2014.

8. مجلس النواب 2015

- مجلس النواب 2015 هو آخر مرحلة من مراحل خارطة الطريق التي تم إعلانها بعد قيام الشعب المصري بثورة 30 يونيو 2013 ضد حكم الإخوان وتم عقد أول جلسة لمجلس النواب في 10 يناير 2016 ويتألف مجلس النواب من 596 عضوا منها 568 عضوا منتخب ، بالإضافة إلى 28 عضوا عينهم رئيس الجمهورية.

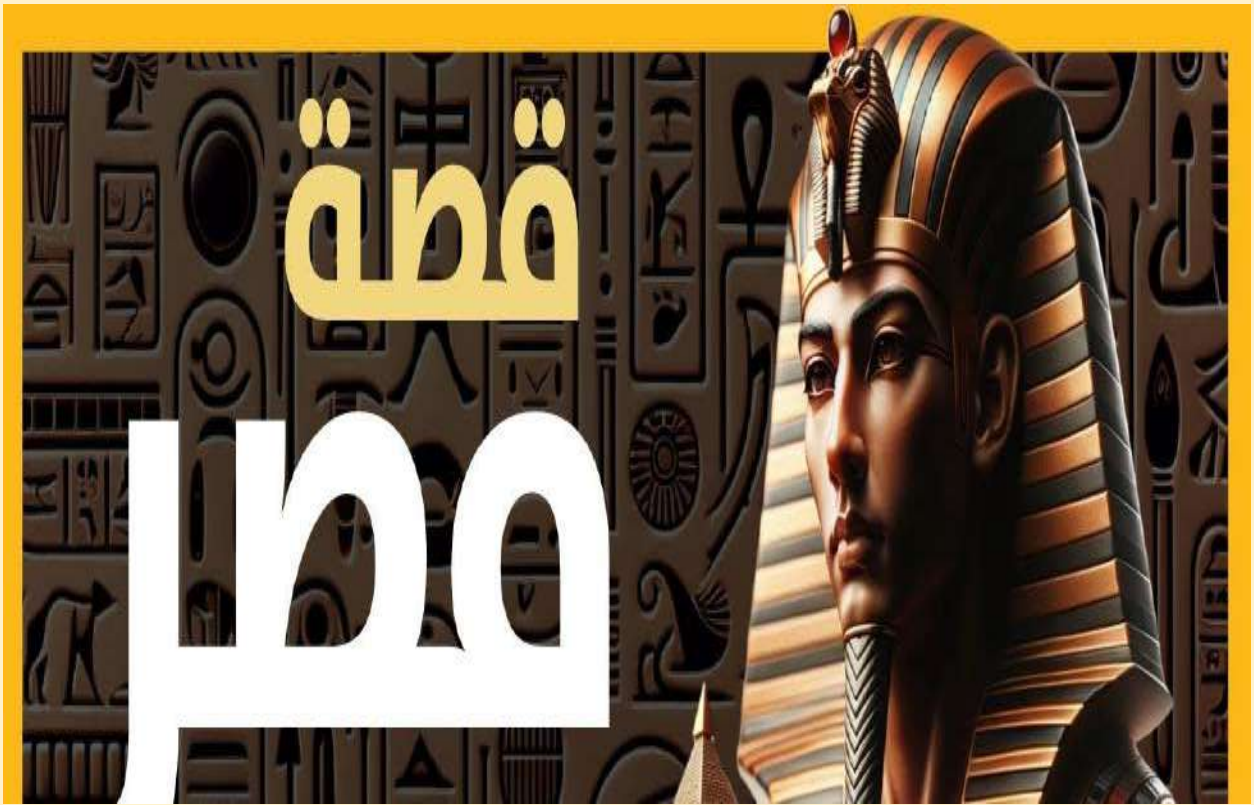

الفصل الثاني

مصر...علوية[2]

رسم لمحمد علي باشا من سنة 1840 ، بريشة أوغست كودر

والي مصر، السودان، الشام، الحجاز، المورة، طاشوز، كريت

[2] محمد علي باشا – ويكيبيديا

فترة الحكم	
17مايو 2 - 1805 مارس 1848	
خورشيد باشا	إبراهيم محمد علي باشا
الألبانية	Mehmet Ali Pasha
العربية	محمد علي باشا
التركية	Kavalalı Mehmet Ali Paşa
معلومات شخصية	
الميلاد	4مارس 1769قولة، سنجق قولة، إيالة الروملي، الدولة العثمانية
الوفاة	2أغسطس 1849 (80 سنة) قصر رأس التين، الإسكندرية، إيالة مصر، الدولة العثمانية
مكان الدفن	مسجد محمد علي
مواطنة	الدولة العثمانية
العرق	ألباني -
الديانة	الإسلام
الزوجة	أمينة هانم عين الحياة خانم
الأولاد	طوسون باشا إسماعيل كامل باشا

	إبراهيم محمد علي باشا
الأب	إبراهيم آغا
الأم	زينب
أقرباء	الخديوي إسماعيل (حفيد)
	عباس حلمي الأول (حفيد)
عائلة	الأسرة العلوية
سلالة	أسرة محمد علي
الحياة العملية	
المهنة	القائمة...
	قائد عسكري، وسياسي، ورجل دولة، ومحرر مجلة، وصحفي، ومحرر مجلة
اللغة الأم	العثمانية
اللغات	العربية، والعثمانية، والكردية
مجال العمل	السياسة، وشؤون عسكرية
الجوائز	
	وسام الصليب الأعظم من رتبة فرانز جوزيف
التوقيع	

ختم محمد علي

محمد علي باشا المسعود بن إبراهيم آغا القوللي (بالتركية العثمانية: قوللى محمد على پاشا؛ وبالتركية الحديثة: Kavalalı Mehmet Ali Paşa؛ وبالألبانية: Mehmet Ali Pasha)، الملقب بالعزيز أو عزيز مصر، (4 مارس 1769 – 2 أغسطس 1849) هو مؤسس الأسرة العلوية وحاكم مصر ما بين عامي 1805 إلى 1848، ويشيع وصفه بأنه «مؤسس مصر الحديثة» وهي مقولة كان هو نفسه أول من روج لها واستمرت بعده بشكل منظم وملفت. استطاع أن يعتلي عرش مصر عام 1805 بعد أن بايعه أعيان البلاد ليكون والًيا عليها، بعد أن ثار الشعب على سلفه خورشيد باشا، ومكنه ذكاؤه واستغلاله للظروف المحيطة به من أن يستمر في حكم مصر لكل تلك الفترة، ليكسر بذلك العادة العثمانية التي كانت لا تترك والًيا على مصر لأكثر من عامين.

خاض محمد علي في بداية فترة حكمه حربًا داخلية ضد المماليك والإنجليز إلى أن خضعت له مصر بالكلية، ثم خاض حروبًا بالوكالة عن الدولة العثمانية في جزيرة العرب ضد الوهابيين وضد الثوار اليونانيين الثائرين على الحكم العثماني في المورة، كما وسع دولته جنوبًا بضمه للسودان. وبعد ذلك تحول لمهاجمة الدولة العثمانية حيث حارب جيوشها في الشام والأناضول، وكاد يسقط الدولة العثمانية، لولا تعارض ذلك مع مصالح الدول الغربية التي أوقفت محمد علي وأرغمته على التنازل عن معظم الأراضي التي ضمها .

خلال فترة حكم محمد علي، استطاع أن ينهض بمصر عسكريًا وتعليميًا وصناعيًا وزراعيًا وتجاريًا، مما جعل من مصر دولة ذات ثقل في تلك الفترة، إلا أن حالتها تلك لم تستمر بسبب ضعف خلفائه وتقريطهم في ما حققه من مكاسب بالتدريج إلى أن سقطت دولته في 18 يونيو سنة 1953، بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في مصر.

نشأته وقدومه إلى مصر

المنزل حيث وُلد محمد علي باشا في مدينة قولة، شمال اليونان حاليًا . احتفظت به الحكومة اليونانية وأجرت عليه بعض التصليحات كي يظل قائمًا، ويُشكل حاليًا معلمًا من معالم المدينة.

ولد في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان عام 1769، لأسرة ألبانية. كان أبوه «إبراهيم آغا» رئيس الحرس المنوط بحفارة الطريق ببلده، وقيل أن أباه كان تاجر تبغ. كان لوالده سبعة عشر ولدًا لم يعش منهم سواه، وقد مات عنه أبوه وهو صغير السن، ثم لم تلبث أمه أن ماتت فصار يتيم الأبوين وهو في الرابعة عشرة من عمره فكفله عمه «طوسون»، الذي مات أيضًا، فكفله حاكم قولة وصديق والده «الشوربجي إسماعيل» الذي أدرجه في سلك الجندية، فأبدى شجاعة وحسن نظر، فقربه الحاكم وزوجه من امرأة غنية وجيلة تدعى «أمينة هانم»، كانت طالع السعد عليه، وأنجبت له إبراهيم وطوسون وإسماعيل ومن الإناث أنجبت له ابنتين. وحين قررت الدولة العثمانية إرسال

جيش إلى مصر لانتزاعها من أيدي الفرنسيين كان هو نائب رئيس الكتيبة الألبانية والتي كان قوامها ثلاثمائة جندي، وكان رئيس الكتيبة هو ابن حاكم قولة الذي لم تكد تصل كتيبته ميناء أبو قير في مصر في ربيع عام 1801، حتى قرر أن يعود إلى بلده فأصبح هو قائد الكتيبة. ووفقًا لكثير ممن عاصروه، لم يكن يجيد سوى اللغة الألبانية، وإن كان قادرًا على التحدث بالتركية.

بعد فشل الحملة الفرنسية على مصر، وانسحابها عام 1801، تحت ضغط الهجوم الإنجليزي على الثغور المصرية، الذي تواكب مع الزحف العثماني على بلاد الشام، إضافة إلى اضطراب الأوضاع في أوروبا في ذلك الوقت. شجع ذلك المماليك على العودة إلى ساحة الأحداث في مصر، إلا أنهم انقسموا إلى فريقين أحدهما إلى جانب القوات العثمانية العائدة لمصر بقيادة إبراهيم بك الكبير والآخر إلى جانب الإنجليز بقيادة محمد بك الألفي. ولم يمض وقت طويل حتى انسحب الإنجليز من مصر وفق معاهدة أميان. أفضى ذلك إلى فترة من الفوضى نتيجة الصراع بين العثمانيين الراغبين في أن يكون لهم سلطة فعلية لا شكلية على مصر، وعدم العودة للحالة التي كان عليها حكم مصر في أيدي المماليك، وبين المماليك الذين رأوا في ذلك سلبًا لحق أصيل من حقوقهم. شمل ذلك الصراع مجموعة من المؤامرات والاغتيالات في صفوف الطرفين، راح ضحيتها أكثر من والٍ من الولاة العثمانيين. خلال هذه الفترة من الفوضى، استخدم محمد علي قواته الألبانية للوقيعة بين الطرفين، وإيجاد مكان له على مسرح الأحداث، كما أظهر محمد علي النودد إلى كبار رجالات المصريين وعلمائهم ومجالسهم والصلاة ورائهم، وإظهار العطف والرعاية لمناعب الشعب المصري وآلامه، مما أكسبه أيضًا ود المصريين. وفي مارس 1804، تم تعيين والٍ عثماني جديد يدعى «أحمد خورشيد باشا»، الذي استشعر خطورة محمد علي وفرقته الألبانية الذي استطاع أن يستفيد من الأحداث الجارية والصراع العثماني المملوكي، فتمكن من إجلاء المماليك إلى خارج القاهرة، فطلب من محمد علي بالتوجه إلى الصعيد لقتال المماليك، وأرسل إلى الأسنانة طالبًا بأن تمده بجيش من

«الدلاة».[1] وما أن وصل هذا الجيش حتى عاث في القاهرة فسادًا مسنوليا على الأموال والأمتعة ومعتديا على الأعراض، مما أثار غضب الشعب، وطالب زعماؤه الوالي خورشيد باشا بكبح جماح تلك القوات، إلا أنه فشل في ذلك، مما أشعل ثورة الشعب التي أدت إلى عزل الوالي، واختار زعماء الشعب بقيادة عمر مكرم -نقيب الأشراف- محمد علي ليجلس محله. وفي 9 يوليو 1805، وأمام حكم الأمر الواقع، أصدر السلطان العثماني سليم الثالث فرمانًا سلطانيًا بعزل خورشيد باشا من ولاية مصر، وتولية محمد علي على مصر.

تولي العرش

خطر الألفي

طالع أيضًا: محمد بك الألفي

بعد أن بايعه أعيان الشعب في دار المحكمة ليكون واليًا على مصر في 17 مايو سنة 1805م والذي أقره فيها الفرمان السلطاني الصادر في 9 يوليو من نفس العام، كان على محمد علي أن يواجه الخطر الأكبر المحدق به، ألا وهو المماليك بزعامة محمد بك الألفي الذي كان المفضل لدى الإنجليز منذ أن ساندهم عندما أخرجوا الفرنسيين من مصر. ولم يمض سوى 3 أشهر حتى قرر المماليك مهاجمة القاهرة، وراسلوا بعض رؤساء الجند لينضموا إليهم عند مهاجمة المدينة. علم محمد علي بما يدبر له، فطالب من رؤساء الجند مجاراتهم واستدراجهم لدخول المدينة. وفي يوم الاحتفال بوفاء النيل عام 1805، هاجم ألف من المماليك القاهرة، ليقعوا في الفخ الذي نصبه محمد علي لهم، وأوقع بهم خسائر فادحة، مما اضطرهم للانسحاب. حينئذ، استغل محمد علي الفرصة، وطاردهم حتى أجلاهم عن الجيزة، فتقهقروا إلى الصعيد الذي كان ما زال في أيديهم.

وفي أوائل عام 1806م، أنفذ محمد علي جيشًا لمحاربة المماليك في الصعيد بقيادة حسن باشا قائد الفرقة الألبانية، الذي اشتبك مع قوات محمد بك الألفي الأكبر عددًا في الفيوم، وانهزمت قوات محمد علي مما أدى إلى انسحابها إلى جنوب الجيزة، ثم فرت جنوبًا إلى بني سويف من أمام قوات محمد بك الألفي الزاحفة نحو الجيزة. تزامن ذلك مع زحف قوات إبراهيم بك الكبير وعثمان بك البرديسي من أسيوط لاحتلال المنيا، التي كانت بها حامية تابعة لمحمد علي، إلا أن قوات حسن باشا دعمت الحامية وأوقفت زحف قوات المماليك إلى المنيا.

في تلك الأثناء، صدر فرمان سلطاني بعزل محمد علي من ولاية مصر، وتوليته ولاية سلانيك. أظهر محمد علي الامتثال للأمر واستعداده للرحيل، إلا أنه تحجج بأن الجند يرفضون رحيله قبل سداد الرواتب المتأخرة. وفي الوقت نفسه، لجأ إلى عمر مكرم نقيب الأشراف الذي كان له دور في توليته الحكم ليشفع له عند السلطان لإيقاف الفرمان. فأرسل علماء مصر وأشرافها رسالة للسلطان، يذكرون فيها محاسن محمد علي وما كان له من يد في دحر المماليك، ويلتمسون منه إبقائه واليًا على مصر. فقبلت الآستانة ذلك على أن يؤدي محمد علي 4,000 كيس،[2] ويرسل ابنه إبراهيم رهينة في الآستانة إلى أن يدفع هذا الفرض.

بعد أن توجه محمد بك الألفي إلى الجيزة، لم يهاجم القاهرة وإنما توجه إلى دمنهور بناءً على اتفاق سري بينه وبين حلفائه الإنجليز، ليتخذها مركزًا لتجميع قواته، فحاصرها إلا أن أهالي المدينة وحاميتها استبسلوا في الدفاع عنها. وعندما بلغ محمد علي أنباء حصار دمنهور، أرسل جزءًا من جيشه لمواجهة قوات محمد بك الألفي، فوصلت إلى الرحمانية في أواخر شهر يوليو من عام 1806، واشتبكوا مع قوات الألفي بالنجيلة وهي قرية بالقرب من الرحمانية، وتعرض جيش محمد علي للمرة الثانية للهزيمة، وانسحبوا إلى منوف. عاد الألفي لحصار دمنهور، إلا أنه لم يبلغ منها منالاً، فقد طال الحصار فتألب عليه جنوده

منذمرين، مما اضطره لفك الحصار والانسحاب إلى الصعيد. وسرعان ما جاءت محمد علي أنباء وفاة عثمان بك البرديسي أحد أمراء مماليك الصعيد، ثم أنباء وفاة الألفي أثناء انسحابه، فاغتبط لذلك. سرعان ما جرد جيشًا وتولى قيادته لمحاربة المماليك في الصعيد. استطاع جيش محمد علي أن يهزم المماليك في أسيوط، وتجليهم عنها، واتخذ منها مقرًا لمعسكره حيث جاءته أنباء الحملة الإنجليزية.

حملة فريزر

المقالة الرئيسة: حملة فريزر

في إطار الحرب الإنجليزية العثمانية، وجهت إنجلترا حملة من 5,000 جندي بقيادة الفريق أول فريزر، لاحتلال الإسكندرية لتأمين قاعدة عمليات ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط، كجزء من إستراتيجية أكبر ضد التحالف الفرنسي العثماني.

أنزلت الحملة جنودها في شاطئ العجمي في 17 مارس سنة 1807، ثم زحفت القوات لاحتلال الإسكندرية، التي سلمها محافظ المدينة «أمين آغا»[3] إلى القوات البريطانية دون مقاومة، فدخلوها في 21 مارس. وهناك بلغتهم أنباء وفاة حليفهم الألفي، فأرسل فريزر إلى خلفاء الألفي في قيادة المماليك ليوافوه بقواتهم إلى الإسكندرية. وفي الوقت ذاته، راسلهم محمد علي ليهادنهم، إلا أنهم خشوا أن ينهموا بالخيانة، فقرروا الانضمام لقوات محمد علي، وإن كانوا يضمرون أن يسوقوا حتى تتضح نتائج الحملة ليقرروا مع من ينضموا. قرر فريزر احتلال رشيد والرحمانية، لقطع طريق التعزيزات التي قد تأتي إلى المدينة عبر نهر النيل.

وفي 31 مارس، أرسل فريزر 1,500 جندي بقيادة اللواء «باتريك ويشوب» لاحتلال رشيد، فاتفقت حامية المدينة بقيادة «علي بك السلانكلي» والأهالي على استدراج الإنجليز لدخول المدينة دون مقاومة، حتى ما أن دخلوا شوارعها الضيقة، حتى أهالت النار عليهم من الشبابيك وأسقف المنازل،

وانسحب من لجا منهم إلى أبو قير والإسكندرية، بعد أن خسر الإنجليز في تلك الواقعة نحو 185 قتيل و300 جريح، إضافة إلى عدد من الأسرى. أرسلت الحامية الأسرى ورؤوس القتلى إلى القاهرة، وهو ما قوبل باحتفال كبير في القاهرة.

ولأهمية المدينة، أرسل فريزر في 3 أبريل جيشًا آخر قوامه 2,500 جندي بقيادة الفريق أول ويليام ستيوارت، ليستأنف الزحف على المدينة، فضرب عليها في 7 أبريل حصارًا وضربها بالمدافع، وأرسل ستيوارت قوة فاحتلت قرية «الحمّاد» لتطويق رشيد، ومنع وصول الإمدادات للمدينة. وفي 12 أبريل، عاد محمد علي من الصعيد، واطلع على الأخبار وقرر إرسال جيش من 4,000 من المشاة و1,500 من الفرسان بقيادة نائبه «طبوز أوغلي»، لقتال الإنجليز. صمدت المدينة لمدة 13 يومًا، حتى وصل الجيش المصري في 20 أبريل، مما اضطر ستيوارت إلى الانسحاب. كما أرسل رسولاً إلى النقيب «ماكلويد» قائد القوة التي احتلت الحمّاد يأمره بالانسحاب، إلا أنه لم يتمكن من الوصول. وفي اليوم التالي، حوصرت القوة المؤلفة من 733 جنديًا في الحمّاد. بعد مقاومة عنيفة، وقعت القوة بين قتيل وأسير. فعاد ستيوارت إلى الإسكندرية ببقية قواته، بعد أن فقد أكثر من 900 من رجاله بين قتيل وجريح وأسير. تابعت قوات محمد علي زحفها نحو الإسكندرية، وحاصروها. وفي 14 سبتمبر سنة 1807، تم عقد صلح بعد مفاوضات بين الطرفين، نص على وقف القتال في غضون 10 أيام، وإطلاق الأسرى الإنجليز، على أن تخلي القوات الإنجليزية المدينة، والتي رحلت إلى صقلية في 25 سبتمبر. وبذلك تخلص محمد علي من واحد من أكبر المخاطر التي كادت تطيح بحكمه في بدايته.

https://youtu.be/tGeXKD_GwRQ?si=Xx3j8PvR_ImW69ES

التخلص من الزعامة الشعبية

نقيب الأشراف والزعيم الوطني الكبير الشيخ عمر مكرم،

خلعه محمد علي باشا من نقابة الأشراف في محاولة للتخلص من كبار الزعماء الشعبيين وتوطيد حكمه في البلاد.

على الرغم من المساعدات التي قدمتها الزعامة الشعبية بقيادة نقيب الأشراف عمر مكرم، لمحمد علي بدءً بالمناداة به والياً، ثم الشفع له عند السلطان لإبقائه والياً على مصر. وبالرغم من الوعود والمنهج الذي اتبعه محمد علي في بداية فترة حكمه مع الزعماء الشعبيين، بوعده بالحكم بالعدل ورضائه بأن تكون لهم سلطة رقابية عليه، إلا أن ذلك لم يدم. بمجرد أن بدء الوضع في الاستقرار النسبي داخليًا، بالتخلص من الألفي وفشل حملة فريزر وهزيمة المماليك وإقصائهم إلى جنوب الصعيد، حتى وجد محمد علي أنه لن تطلق يده في الحكم، حتى يزيح الزعماء الشعبيين. تزامن ذلك مع انقسام علماء الأزهر حول مسألة من يتولى الإشراف على أوقاف الأزهر بين مؤيدي الشيخ عبد الله الشرقاوي ومؤيدي الشيخ «محمد الأمير». وفي شهر يونيو من عام 1809، فرض محمد علي ضرائب جديدة على الشعب، فهاج الناس ولجأوا إلى عمر مكرم الذي وقف إلى جوار الشعب وتوعد بتحريك الشعب إلى ثورة عارمة ونقل الوشاة الأمر إلى محمد علي. استغل محمد علي محاولة عدد من المشايخ والعلماء للتقرب منه وغيرة بعض الأعيان من منزلة عمر مكرم بين الشعب كالشيخ محمد المهدي والشيخ محمد الدواخلي، فاستمالهم محمد علي بالمال ليوقعا بعمر

مكرم. وكان محمد علي قد أعد حسابًا ليرسله إلى الدولة العثمانية يشتمل علي أوجه الصرف، ويثبت أنه صرف مبالغ معينة جباها من البلاد بناء علي أوامر قديمة وأراد يبرهن علي صدق رسالته، فطلب من زعماء المصريين أن يوقعوا علي ذلك الحساب كشهادة منهم على صدق ما جاء به. إلا أن عمر مكرم امتنع عن التوقيع وشكك في محتوياته.

فأرسل يستدعي عمر مكرم إلى مقابلته، فامتنع عمر مكرم، قائلًا «إن كان ولا بد، فاجتمع به في بيت السادات.» وجد محمد علي في ذلك إهانة له، فجمع جمعًا من العلماء والزعماء، وأعلن خلع عمر مكرم من نقابة الأشراف وتعيين الشيخ السادات، معللًا السبب أنه أدخل في دفتر الأشراف بعض الأقباط واليهود نظير بعض المال، وأنه كان متواطئًا مع المماليك حين هاجموا القاهرة يوم وفاء النيل عام 1805، ثم أمر بنفيه من القاهرة إلى دمياط. وبنفي عمر مكرم اختفت الزعامة الشعبية الحقيقية من الساحة السياسية، وحل محله مجموعة من المشايخ الذين كان محمد علي قادرًا على السيطرة عليهم إما بالمال أو بالاستقطاعات، وهم الذين سماهم الجبرتي «مشايخ الوقت».

مذنبة القلعة

المقالة الرئيسة: مذنبة القلعة

https://youtu.be/vuWgDrjsuoY?si=o-BtlezXWjXBtyPk

مذبحة المماليك في القاهرة، ويبدو محمد علي باشا جالسًا .

بالرغم من أن محمد علي استطاع هزيمة المماليك، وإبعادهم إلى جنوب الصعيد. إلا أنه ظل متوجسًا من خطورتهم، لذا لجأ إلى إستراتيجية بديلة وهي التظاهر بالمصالحة واستمالتهم بإغداق المال والمناصب والاستقطاعات عليهم، حتى يستدرجهم للعودة إلى القاهرة. كان ذلك طعمًا ابتلعه الجانب الأكبر من المماليك، الذين استجابوا للدعوة مفضلين حياة الرغد والترف على الحياة القاسية والمطاردة من قبل محمد علي. إلا أن بعض زعماء المماليك مثل إبراهيم بك الكبير وعثمان بك حسن ورجالهم، لم يطمئنوا إلى هذا العرض، وفضلوا أن يبقوا في الصعيد.

الجنود المصريون وقد أحاطوا بالمماليك من كل جانب وأمطروهم بوابل من الرصاص .

في ديسمبر من عام 1807، تلقى محمد علي أمرًا سلطانيًا من السلطان العثماني مصطفى الرابع، بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين الذين سيطروا على الحجاز، مما أفقد العثمانيين السيطرة على الحرمين الشريفين، وبالتالي هدد السلطة الدينية للعثمانيين. إلا أن محمد علي ظل يتحجج بعدم استقرار الأوضاع الداخلية في مصر، بسبب حروبه المستمرة مع المماليك. لكن بعد تظاهره بالمصالحة مع المماليك، لم يبق أمام محمد علي ما يمنعه من تجريد تلك الحملة، لذا قرر محمد علي أن تجرد حملة بقيادة ابنه أحمد طوسون لقتال الوهابيين. كان في تجريد تلك الحملة ورحيل جزء كبير من قوات محمد علي خطر كبير على استقرار أوضاعه في مصر، فوجود المماليك بالقرب من القاهرة، قد يشجعهم على استغلال الفرصة لينقضوا على محمد علي وقواته. لذا لجأ محمد علي إلى الحيلة، فأعلن محمد على عن احتفال في القلعة بمناسبة إلباس ابنه طوسون خلعة قيادة الحملة على الوهابيين، وحدد له الأول من مارس سنة 1811، وأرسل يدعو الأعيان والعلماء والمماليك لحضور الاحتفال. لبى المماليك الدعوة، وما أن انتهى الاحتفال حتى دعاهم محمد علي إلى السير في موكب ابنه. تم الترتيب لجعل مكانهم في وسط الركب، وما أن وصل المماليك إلى طريق صخري منحدر يؤدي إلى باب العزب المقرر أن تخرج منه الحملة، حتى أغلق الباب فتكدست خيولهم بفعل الانحدار، ثم فوجئوا بسيل من الرصاص انطلق من الصخور على جانبي الطريق ومن خلفهم يستهدفهم. راح ضحية تلك المذبحة المعروفة بمذبحة القلعة كل من حضر من المماليك، وعددهم 470 مملوك، ولم ينج من المذبحة سوى مملوك واحد يدعى «أمين بك»،[4] الذي استطاع أن يقفز من فوق سور القلعة. بعد ذلك أسرع الجنود بمهاجمة بيوت المماليك، والإجهاز على من بقي منهم، وسلب ونهب بيوتهم، بل امتد السلب والنهب إلى البيوت المجاورة، ولم تتوقف تلك الأعمال إلا بنزول محمد علي وكبار رجاله وأولاده في اليوم التالي، وقد قُدر عدد من قتلوا في تلك الأحداث نحو 1000 مملوك. تعرض محمد علي للعديد من الانتقادات من المؤرخين الغربيين بسبب غدره بالمماليك في تلك المذبحة،[5] بينما عدها

البعض مثل محمد فريد إحدى أفعال محمد علي الحسنة التي خلّص بها مصر من شر المماليك. بتخلص محمد علي من معظم المماليك، انسحب المماليك الذين بقوا في الصعيد إلى دنقلة، وبذلك أصبح لمحمد علي كامل السيطرة على مصر.

فترة خدمة السلطنة

الحرب الوهابية العثمانية

طالع أيضًا: وهابية ومحمد بن عبد الوهاب والحرب الوهابية العثمانية

الأمير عبد الله بن سعود الكبير بن عبد العزيز آل سعود،
آخر أمراء الدولة السعودية الأولى، قاتل الجيش المصري حتى هُزم عام 1818، وأُعدم في الآستانة.

ظهر عجز الدولة العثمانية، منذ أوائل القرن التاسع عشر، في إخماد الثورات التي قامت في وجهها، فاستنجدت بولاتها لإخمادها، ومن هذه الثورات التي أقضّت مضاجع الدولة: الثورة اليونانية والحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية.[6] حققت الدعوة الوهابية نجاحًا في نجد، واحتضنها أمير الدرعية محمد بن سعود بن محمد آل مقرن، وتجاوزتها إلى بعض أنحاء الحجاز واليمن وعسير وأطراف العراق والشام،

واستولى الوهابيون على مكة والطائف والمدينة المنورة، حتى بدا خطرها واضحًا على الوجود العثماني في أماكن انتشارها، بل في المشرق العربي والعالم الإسلامي، وأخذت دورًا هامًا في تطور الفكر الإسلامي الحديث، حيث تُعدّ أول حركة إصلاحية سلفية في العصر الحديث، كما أنها أولى الحركات الإصلاحية التجديدية التي ظهرت في الدولة العثمانية.

وشعرت الدولة العثمانية بخطورة تلك الحركة، وأدركت أن نجاحها سوف يؤدي إلى فصل الحجاز وخروجه من يدها، وبالتالي خروج الحرمين الشريفين، ما يفقدها الزعامة التي تتمتع بها في العالم الإسلامي بحكم إشرافها على هذين الحرمين، في وقت كانت قد بدأت تسعى فيه إلى التغلب على عوامل الضعف الداخلية، وتقوية الصلات بينها وبين أنحاء العالم الإسلامي بوصفها مركز الخلافة الإسلامية. شكلت كل هذه العوامل حافزًا للدولة العثمانية للوقوف في وجه الدعوة الوهابية ومواجهتها للحد من انتشارها، فحاولت في بادئ الأمر عن طريق ولاة بغداد ودمشق لكنها فشلت، فوقع اختيارها على محمد علي باشا، فأعدّ هذا حملة عسكرية بقيادة ابنه أحمد طوسون دخلت ينبع وبدر، إلا أنها انهزمت في معركة وادي الصفراء. لم يستسلم الوهابيون انتصارهم في الصفراء، وقبعوا في معاقلهم، ما أعطى طوسون الفرصة لإعادة تنظيم صفوف قواته، كما طلب إمدادات من القاهرة، وأخذ يستميل القبائل الضاربة بين ينبع والمدينة المنورة بالمال والهدايا، ونجح في سياسته هذه التي مهدت له السبيل لاستعادة المدينة المنورة ومكة والطائف، لكن الوهابيين عادوا وانتصروا في تَرَبَة والحناكية وقطعوا طرق المواصلات بين مكة والمدينة، وانتشرت الأمراض في صفوف الجيش المصري، وأصاب الجنود الإعياء نتيجة شدة القيظ وقلة المؤونة والماء، ما زاد موقف طوسون حرجًا، فرأى بعد تلك الخسائر، أن يلزم خطة الدفاع، وأرسل إلى والده يطلب المساعدة.

قرر محمد علي باشا أن يسير بنفسه إلى الحجاز لمتابعة القتال والقضاء على الوهابيين، وبسط نفوذ مصر في شبه الجزيرة العربية، فغادر مصر، في 26 أغسطس سنة 1812م، الموافق فيه 17 شعبان سنة 1227هـ، على رأس جيش آخر ونزل في جدة ثم غادرها إلى مكة وهاجم معاقل الوهابيين، إلا أنه فشل في توسيع رقعة انتشاره، فأخلى القنفذة بعد أن كان قد دخلها، وانهزم ابنه طوسون في تَرَبَة مرة أخرى. كان من الطبيعي بعد هذه الهزائم المتكررة ومناوشات الوهابيين المستمرة لوحدات الجيش المصري، أن يطلب محمد علي باشا المدد من مصر، ولما وصلت المساعدات، وفيما كان يتأهب للزحف توفي خصمه سعود في 27 أبريل سنة 1814م، الموافق فيه 6 جمادى الأولى سنة 1229هـ، وخلفه في الإمارة ابنه عبد الله. ويبدو أن هذا الأمير لم يملك قدرات عسكرية تُمكنه من درء الخطر المصري ما أدى إلى تداعي الجبهة الوهابية، فصبت هذه الحادثة في مصلحة محمد علي باشا الذي تمكن من التغلب على جيش وهابي في بسل، وسيطر على تَرَبَة ودخل ميناء القنفذة، في حين سيطر طوسون على القسم الشمالي من نجد.

خط سير حملة إبراهيم باشا من الحناكية إلى الدرعية.

عند هذه المرحلة من تطور المشكلة الوهابية، اضطر محمد علي باشا أن يغادر شبه الجزيرة العربية ويعود إلى مصر للقضاء على حركة تمرد استهدفت حكمه، وبعد القضاء على هذه الحركة استأنف حربه ضد الوهابيين، فأرسل حملة عسكرية أخرى إلى شبه الجزيرة بقيادة ابنه إبراهيم باشا في 5 سبتمبر سنة 1816م، الموافق فيه 12 شوال سنة 1231هـ. تمكن إبراهيم باشا، بعد اصطدامات ضارية مع الوهابيين، من الوصول إلى الدرعية وحاصرها، فاضطر عبد الله بن سعود إلى فتح باب المفاوضات، واتفق الطرفان على تسليم الدرعية إلى الجيش المصري، شرط عدم تعرضه للأهالي، وأن يُسافر عبد الله بن سعود إلى الآستانة لتقديم الولاء للسلطان، وأن يرد الوهابيون الكوكب الدري، وما بقي مخزونهم من التحف والمجوهرات التي أخذوها حين استولوا على المدينة المنورة. وعمد إبراهيم باشا، بعد تسلمه الدرعية، إلى هدمها. وهكذا انتهت الحرب الوهابية التي خاضها الجيش المصري في شبه الجزيرة العربية، وعاد إبراهيم باشا إلى مصر.

ضم السودان

المقالة الرئيسة: حملة محمد علي باشا على السودان (1820–24)

كانت الحملة التالية في حملات محمد علي هي الحملة التي جردها لضم السودان. كانت أهداف محمد علي غير المعلنة من تلك الحملة السعي وراء الذهب والماس الذي تناقل الناس أنه موجود في أصقاع السودان وخاصة سنار، ولاتخاذ جنود سودانيين في الجيش النظامي المصري لما عرف عنهم من صبر وشجاعة وطاعة، والتخلص من بقية جنود الفرق غير النظامية في الجيش المصري التي كانت تثير القلاقل ومصدر مناعب لمحمد علي. أما السبب الظاهري لتلك الحملة، فكان القضاء على البقية الباقية من المماليك الذين فروا إلى دنقلة.

انطلقت الحملة المؤلفة من 4,000 جندي في مراكب نيلية في 20 يوليو سنة 1820، بقيادة إسماعيل باشا ثالث أبناء محمد علي. سارت الحملة جنوبًا، فانحدرت من أسوان إلى وادي حلفا إلى دنقلة، حيث واجهت المماليك وهزمتهم دون مقاومة تذكر. وفي 4 نوفمبر من نفس العام، واجهت جمعًا من السودانيين بأسلحة بدائية وهزمهم في كورتي. ثم واصل الجيش المصري الزحف، فاستولى على بربر في 10 مارس سنة 1821، ثم شندي الذي أعلن ملكها نمر استسلامه أمام الجيش الزاحف، ثم استولوا بعد ذلك على أم درمان، فاجتازوها وبالقرب منها أسسوا مدينة الخرطوم لتكون قاعدة عسكرية للقوات المصرية.

وجه بعد ذلك إسماعيل باشا نسيبه محمد بك الدفتردار في حملة لضم كردفان. وفي شهر أبريل من عام 1821، اشتبكت قوات الدفتردار مع قوات محمد الفضل سلطان كردفان في بارا، فانتصر الدفتردار ودخل مدينة الأبيض، ليضم بذلك كردفان للأراضي الخاضعة للسلطة المصرية. سار إسماعيل ببقية جيشه لضم مملكة سنار، فاستولى على مدينة ود مدني، فقدم ملكها الملك «بادي» ولاءه للجيش المصري، فدخل المصريون سنار في 12 يونيو 1821.

وفي أثناء وجود الجيش في سنار انتشر المرض بين الجنود، فاضطر إسماعيل إلى طلب المدد من أبيه، فأمده بقوات بقيادة أخيه الأكبر إبراهيم باشا، واتفقا على تقسيم العمل بينهما، فكانت مهمة إسماعيل الزحف بجيشه على منطقة النيل الأزرق، بينما اتجه إبراهيم لضم بلاد الدنكا واستكشاف أعالي النيل. فواصل إسماعيل زحفه في منطقة النيل الأزرق حتى وصل إلى فازوغلي في شهر يناير من عام 1822. أما إبراهيم فأكرهه المرض على العودة إلى مصر.

بدأت الثورات تظهر في مختلف المناطق بسبب الازدياد المتواصل في الضرائب التي فرضها المصريون على السودانيين، وما أن وصل إسماعيل باشا إلى شندي في ديسمبر من عام 1822، حتى أمر الملك نمر بالمثول

أمامه وبدأ في تأنيبه واتهامه بإثارة القلاقل، ثم عاقبه بأن أمره أن يدفع غرامة فادحة وألف من العبيد، فأظهر الملك نمر الامتثال ولم تمض أيام حتى دعا إسماعيل باشا وكبار رجاله إلى وليمة، وبعد أن أثقلهم بالطعام والشراب، أمر بإشعال النار في المكان، وأمر جنوده برمي كل من تحاول الهرب بالسهام والنبال، فمات إسماعيل ورجاله خنقًا وحرقًا . فلما بلغ محمد بك الدفتردار الخبر، زحف إلى شندي وأسرف في القتل والسبي، وتعقب الملك نمر إلا أنه لم يدركه حيث فر إلى حدود الحبشة. بعد ذلك استقرت الأوضاع في السودان ودان لحكم محمد علي.

حرب المورة

المقالة الرئيسة: حرب استقلال اليونان

كانت بلاد اليونان، حتى أوائل القرن التاسع عشر، جزءًا من السلطنة العثمانية، وفي هذه الفترة ظهرت في البلاد بوادر الثورة ضد الحكم العثماني، بفعل أربعة عوامل: تطور المجتمع اليوناني بفعل الرخاء الاقتصادي الذي نجم عن الحروب النابليونية، وانتشار الأفكار الأوروبية وخاصة أفكار الثورة الفرنسية، وردود الفعل الآيلة ضد المركزية العثمانية، والتدخل الأوروبي المباشر. وأخذت الحركات الثورية والجمعيات السياسية السرية والعلنية تُشكل خطرًا على وحدة الدولة العثمانية بدءً من عام 1820، واتخذت مراكز لها في كل من روسيا والنمسا لتكون على اتصال وثيق بالحكومات الأوروبية من جهة، وبمنجاة من اضطهاد الحكام العثمانيين من جهة أخرى. وكان بعض هذه الجمعيات، مثل «الجمعية الأخوية» (باليونانية: **Φιλική Εταιρεία** أو **Εταιρεία των Φιλικών**؛ نقحرة: فيلكي إيتريا)، يدعو إلى إحياء الإمبراطورية البيزنطية والاستيلاء على العاصمة الآستانة، وإخراج المسلمين من أوروبا ودفعهم إلى آسيا. وقد اتخذت الثورة في إقليم المورة بالذات طابعًا دينيًا، رافعة شعارًا هو: الإيمان والحرية والوطن. واجهت الدولة العثمانية

مصاعب كبيرة في محاربة الثوار، نظرًا لكثرة الجزر ولوعورة المسالك التي اشتهرت بها بلاد اليونان، بفعل معرفة اليونانيين كيفية الاستفادة منها إستراتيجيًا ضد القوات العثمانية. وعندما تفاقم خطر الثورة، طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي باشا أن يُرسل قواته إلى اليونان لإخضاع الثوار.

لوحة *الغارة على ميسولونغي*، يظهر فيها الثوار اليونانيون وهم يُقاتلون الجيش المصري والعثماني.

لوحة *إبراهيم يُهاجم ميسولونغي*، وهي تُظهر الهجوم المصري على المدينة بقيادة إبراهيم باشا،

قبل محمد علي باشا القيام بهذا الدور بفعل أن الخطر موجه ضد دولة المسلمين العامة، المتمثلة بالدولة العثمانية، وضد الإسلام ممثلاً في السلطان العثماني خليفة المسلمين، فأرسل حملة عسكرية بقيادة حسن باشا نزلت في جزيرة كريت وأخمدت الثورة فيها، كما أرسل حملة أخرى بقيادة ابنه إبراهيم باشا، لإخماد ثورة المورة، ونجح في تنفيذ إنزال على شواطئها بعد اصطدامات مريرة قاسية مع الأسطول اليوناني في عام 1825، وأنقذ الجيش العثماني المحاصر في ميناء كورون، كما حاصر ناڤارين، أهم مواقع شبه الجزيرة. وتمكن إبراهيم باشا من دخول هذا الثغر، كما فتح كلاماتا وتريبولسنا في شهر يونيو من عام 1825، وطارد الثوار واستولى على معاقلهم، باستثناء مدينة نوپلي، عاصمة الحكومة الثورية، واستعد للقضاء على آخر معاقل للثوار في هيدرا وأسبتزيا وميناء نوپلي وميسولونغي. وما لبثت الأخيرة أن سقطت في يد الجيش المصري وكانت آخر معقل كبير للثوار.

الأسطولين العثماني والمصري تلتهمهما النيران في معركة ناڤارين.

نتيجة لانتصار الجيش المصري، قام اليونانيون بتحريك الرأي العام الأوروبي لإنقاذ الثورة، فنهضت جماعة من أقطاب الشعراء والأدباء يثيرون الرأي العام في أوروبا بكتاباتهم، وتحثون الدول الأوروبية على التدخل لصالح الثورة. وفعلاً دعت بريطانيا روسيا للتشاور، بغية الوصول إلى تفاهم

حول مستقبل اليونان، وتكللت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول سان بطرسبرغ، الذي انضمت إليه فرنسا بعد مدة قصيرة، واتفقت الدول الثلاث على حث الباب العالي على عقد هدنة مع اليونانيين، ومنحهم قدرًا من الحكم الذاتي في إطار التبعية الاسمية للسلطان العثماني. لكن سقوط ميسولونغي قلب الأمور رأسًا على عقب، فاتجهت الدول الأوروبية وفي مقدمتها روسيا إلى العنف دعمًا للثوار، فأرسلت سفنها إلى مياه اليونان لفرض مطالبها بالقوة، ومنع السفن العثمانية والمصرية من الوصول إلى شواطئ هذا البلد، وإرسال الإمدادات إلى الجيشين العثماني والمصري. وحاصرت أساطيل الحلفاء الأسطولين العثماني والمصري في ميناء ناڤارين وضربتهما، بدون سابق إنذار، ودمرتهما تمامًا في 20 أكتوبر سنة 1827م، الموافق فيه 29 ربيع الأول سنة 1243هـ.

عند هذه النقطة من المشكلة اليونانية، كانت وجهات النظر العثمانية والمصرية متفقة على السياسة العامة، إلا أنه بعد تدخل الدول الأوروبية وانتصارها البحري في ناڤارين اختلفت وجهتي نظر الجانبين. فقد رأى محمد علي باشا أن لا فائدة تُرجى من مواصلة القتال، بعد أن فقد أسطوله وانقطعت طريق مواصلاته البحرية مع جيوشه في بلاد اليونان، وأن الحكمة تقضي بفصل السياسة المصرية عن السياسة العثمانية، وقد عجل في سرعة اتخاذه قرار الانسحاب إرسال فرنسا قوة عسكرية أنزلتها في المورة، وتلقيه مذكرة من الدول الأوروبية تنص فيها على فصل بلاد اليونان واستهداف مصر، إن هو استمر في اتباع السياسة العثمانية. لذا فضل محمد علي عزل مصر عن المشكلة اليونانية، وترك أمرها للسلطان. وفي 7 سبتمبر سنة 1828م، الموافق فيه 26 صفر سنة 1244هـ، ابتدأ انسحاب الجنود المصرية من المورة على متن ما بقي من السفن، ولم يبق في اليونان غير ألف ومائتي جندي للمحافظة على بعض المواقع ريثما تستلمها الجنود العثمانية، إلا أن القوات الفرنسية قامت بهذه المهمة عوضًا عن القوات العثمانية.

الحملة على الشام

أسبابها

السلطان محمود خان الثاني "أبو الإصلاح"، سلطان الدولة العثمانية منذ سنة 1808 حتى سنة 1839،

وعد محمد علي باشا بتوليته على بلاد الشام ، لكنه عاد وأخلف الوعد .خرج محمد علي باشا من الحرب اليونانية من دون أن يظفر بفتوح جديدة، ولم يُحقق أي استفادة من الاشتراك فيها ، في حين انتهت الحرب مع الوهابيين ببسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية، وأتاح له دخول السودان ضم الجزء المنمر للأراضي المصرية، أما العمل الذي قام به بعد ذلك فكان مسرحه بلاد الشام. كان محمد علي يطمح من كل تلك المساعدات والخدمات التي قدمها للدولة العثمانية أن يمنحه السلطان ولاية من الولايات الكبرى، ولكن السلطان اكتفى بأن أقطع محمد علي جزيرة كريت تقديرًا لخدماته وتعويضاً عن بعض ما فقده في الحرب اليونانية، لكن هذا التعويض لم يكن ذا قيمة، إذ لم يكن من السهل أن تحكم مصر هذه الجزيرة وأن تستفيد منها لاشتهار أهلها بالعصيان والتمرد، ورأى أن يضم بلاد الشام إلى مصر، يدفعه في ذلك عاملان: سياسي واقتصادي.

أما العامل السياسي فهو اتخاذ بلاد الشام حاجزًا يقي مصر الضربات العثمانية في المستقبل من جهة، وإنشاء دولة عربية، أو قيام سلطنة إسلامية قوية، من جهة أخرى، كما أن بسط نفوذه على هذه البلاد سيُمكنه من تجنيد جيش من سكانها، فيزداد بذلك عدد أفراد جيشه. أما العامل الاقتصادي، فإنه أراد استغلال موارد بلاد الشام، من الخشب والفحم الحجري والنحاس والحديد التي كانت تفتقر إليها مصر، فضلًا عن أهميتها الاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول، وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة، وبسبب موقعها على طريق الحج إلى البيت الحرام.

والراجح أن محمد علي باشا كان يطمح إلى ضم بلاد الشام منذ عام 1810، ويأمل أن يصل إلى حكمها بموافقة السلطان، فطلب من محمود الثاني، في عام 1813، أثناء الحرب الوهابية، أن يعهد إليه بحكم هذه البلاد بحجة أنه بحاجة إلى مدد منها يعاونه على القتال، فوعد السلطان محمد علي بأن يوليه عليها نظرًا لأن الحرب في شبه الجزيرة كان تؤرق مضجعه وكان يتطلع إلى القضاء على الوهابيين بسرعة خوفًا من أن تؤدي دعوتهم إلى التفرقة بين المسلمين. ولما انتهت الحرب، عاد السلطان وأخلف وعده، إذ شعر أن وجود محمد علي في الشام خطرٌ على كيان السلطنة نفسها .

مهد محمد علي لتنفيذ خطته، بأن أخذ يوطد علاقاته بأقوى شخصين في المنطقة وهما: عبد الله باشا والي عكا، وبشير الثاني الشهابي أمير لبنان، وكلاهما مدين لمحمد علي بالبقاء في منصبه. أما عبد الله باشا فكان محمد علي قد ساعده لدى السلطان، إثر خلافه مع والي دمشق عام 1821، فرضي عنه السلطان وأقره على ولاية عكا، كما كان محمد علي قد أمده بالمال في معركته ضد والي دمشق.

الأمير بشير الثاني الشهابي "الكبير"، أمير لبنان منذ سنة 1788 حتى سنة 1840،
كان حليفاً أساسيًا وصديقاً مقربًا من محمد علي باشا .

أما الأمير بشير فكان قد ناصر عبد الله باشا في ذاك الخلاف، وسار على رأس جيشه وحارب والي دمشق وهزمه. وما كادت الدولة العثمانية تطّلع على هزيمة والي دمشق حتى جرّد الباب العالي حملة عسكرية قوية اضطرت الأمير بشير إلى ترك البلاد، والسفر إلى مصر، حيث رحّب به محمد علي، واتفقا على التعاون معًا . ولمّا كان محمد علي على وفاق مع السلطان، فقد استطاع أن يسترضيه ويُلطف موقفه من الأمير بشير، وأن يُعيده إلى إمارته. ونشأت بين الأمير ومحمد علي علاقة وثيقة وصداقة متينة بعد أن جمعهما طموح مشابه، ألا وهو توسيع رقعة بلاد كل منهما، فتعاهدا على السير معًا في سياسة مشتركة. أخذت أهداف محمد علي تتبلور بدءًا من عام 1825 عندما صارح الفريق أول الفرنسي «بوايه» بأنه سوف يعمد، بعد أن ينتهي من حرب المورة، إلى وضع يده على بلاد الشام بما فيها ولاية عكا، ولن يقف بجيشه إلا على ضفاف دجلة والفرات، وفي بلاد اليمن والجزء الأوسط من شبه الجزيرة العربية. وتتوافق هذه الأفكار مع ما أشيع، نقلًا عنه وعن ولده إبراهيم باشا، بأنه سيكون

المدافع عن حقوق الشعوب العربية التي تعيش تحت الحكم العثماني حياة التابع البائس المستضعف، وأضحت السيطرة على بلاد الشام، بدءًا من عام 1829، من الأمور الضرورية في سياسته الإستراتيجية.

ورأى أحد القناصل البريطانيين، ويُدعى باركر، في عام 1832، أن جيش محمد علي منهمك في مشروع تحرير الشعوب العربية وجمعها في إمبراطورية عربية، وأن هدفه المباشر هو توطيد سلطته في بشالق عكا ودمشق، ثم التوسع بعد ذلك نحو حلب وبغداد عبر كل الولايات العربية. وربط معظم المؤرخين بين طلب محمد علي باشا من السلطان عام 1813، ليوليه بلاد الشام، من أجل القضاء على الوهابيين في الحجاز، وبين حملته التي قام بها في عام 1831. ولو أن هذا الأمر كان صحيحًا لانتهز والي مصر فرصة نجاحه في إخضاع الوهابيين ليزحف نحو بلاد الشام لضمها، وخاصة أن الباب العالي رفض له آنذاك طلبين: أولهما إعادة يوسف كنج إلى ولاية الشام، وإبعاد سليمان باشا عنها، وثانيهما منحه هذه الولاية. لكن من الواضح أن محمد علي عدّ أن رسالته هي إنقاذ الدولة العثمانية نفسها من خطر الخراب، وإحداث تغييرات جذرية، ونفخ حياة جديدة فيها. فقد كان مؤمنًا بوحدة العالم الإسلامي بزعامة السلطان شرط أن يُسارع إلى حماية المسلمين بعد كارثة ناڤارين، منبهًا إلى ضرورة تجديد السلطنة على قاعدة الدين الإسلامي. وسواء كان محمد علي يحلم بدولة عربية منفصلة عن الدولة العثمانية وتقوم على أنقاضها، أو كانت رسالته تقضي قيام سلطنة إسلامية قوية، فمما لا شك فيه أن تدخل الدول الأوروبية في هذه القضية حال بينه وبين أي تفاهم مع الباب العالي، من جهة، ومنعه من تحقيق أهدافه، من جهة أخرى.

تُعد حروب محمد علي باشا في بلاد الشام حروبًا دفاعية وهجومية في آن معًا، أما كونها حروبًا دفاعية فلأن محمد علي باشا كان يعلم أن الدولة العثمانية لا تألُ جهدًا في السعي لاسترداد مركزها في مصر، وأن السلطان محمود الثاني لم يكن صافي النية، وأما كونها حروبًا هجومية فلأن هدفه كان أيضًا

التوسع. ويبدو أن محمد علي باشا قد أخذ قرار التصدي للباب العالي ضمن خلفيات عدة. فقد آنس في جيشه القوة، ووجد أن الدولة العثمانية في حالة من التدهور والتفكك، وأنها محط أنظار ومؤامرات الدول الأوروبية. وهكذا وقع والي مصر أسير عاملين: أسير نفسه، إذ رأى أن الباب العالي ظلمه عندما منعه من ولاية الشام، على الرغم من أدائه خدمات جليلة للسلطنة، وأسير اعتقاده أنه أصلح ولاة الشام.

مراحلها

مرت الحروب في بلاد الشام بمرحلتين، انتهت المرحلة الأولى باتفاقية كوتاهية، عام 1833، ورسخت السيطرة المصرية على الشام، في حين انتهت المرحلة الثانية باتفاقية لندن عام 1840، وقضت بانسحاب الجيش المصري.

المرحلة الأولى

لوحة ثلاثة فلاحين كانت مسألة الفلاحين السبب الرئيسي وراء الحملة المصرية على الشام.

تكمن الأسباب المباشرة للحرب في النزاع الداخلي الذي حصل بين محمد علي باشا وعبد الله باشا والي عكا، فقد افتعل محمد علي خلافًا مع والي عكا إذ طالبه بإعادة المال الذي كان قد قدمه إليه، وإعادة

الفلاحين المصريين الفارين من دفع الضرائب ومن الخدمة في الزراعة، ولما ماطل عبد الله باشا في تلبية طلب محمد علي، اتخذ هذه المماطلة ذريعة لاحتلال أراضي الشام. زحف الجيش المصري باتجاه فلسطين في 14 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1831م، الموافق 7 جمادى الأولى سنة 1247هـ، تحت قيادة إبراهيم باشا بن محمد علي، وسيطر على مدنها من دون مقاومة تُذكر، باستثناء عكا التي ضرب عليها حصارًا مركزًا برًا وبحرًا حتى لا يأتيها المدد بحرًا فلا يقوى على فتحها، كما حصل لنابليون بونابرت من قبل حين حاصرها سنة 1799. وبينما كانت تقاوم حصار إبراهيم باشا، كان أبناء الأمير بشير، ومعهم جنود مصريون، يسيطرون على صور وصيدا وبيروت وجبيل. ولما استعصت عليهم طرابلس أسرع إبراهيم باشا لنجدة حلفائه، ولم تلبث أن سقطت في أيديهم.

اضطربت الدولة العثمانية أمام زحف الجيش المصري، وعدت ذلك عصيانًا وقامت للتصدي له. واصطدم جيش عثماني، بقيادة عثمان باشا والي حلب، بالجيش المصري في سهل الزراعة جنوبي حمص، إلا أنه انهزم أمامه. ثم عاد إبراهيم باشا إلى عكا لمواصلة حصارها، فدخلها عنوة في 28 مايو/أيار سنة 1832م، الموافق فيه 27 ذي الحجة سنة 1247هـ، وأسر عبد الله باشا وأرسله إلى مصر. وتابع القائد المصري زحفه باتجاه الشمال، بعد سيطرته على عكا، فدخل دمشق مع الأمير بشير وجيشه بعد أن قاتلا والي المدينة، ورحب السكان به.

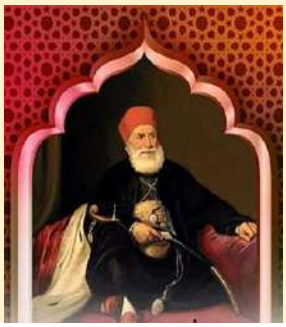

https://youtu.be/JYTtC1Fdgxc?si=eB_vuz-Gen9usbES

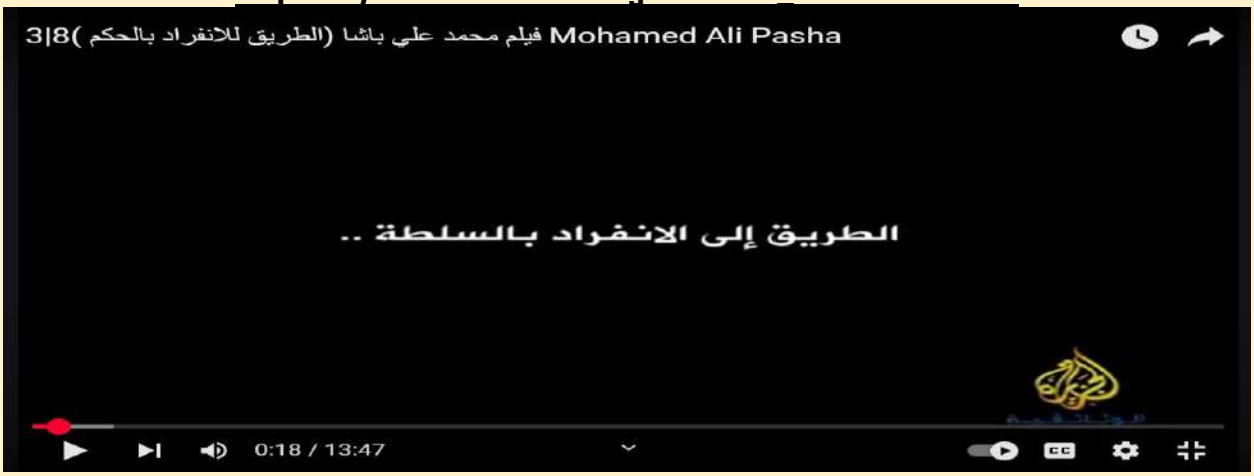

https://youtu.be/LT74jt3aOc0?si=K2ZZX6FxLtfTtnY2

https://youtu.be/E3gyegTdSiU?si=eb0PkfqJI9XASq92

إبراهيم باشا بن محمد علي، فاتح بلاد الشام وقائد العمليات العسكرية فيها،

جزع الباب العالي لسقوط عكا ودمشق وسيطرة المصريين على جنوب الشام، وخشي السلطان أن ينزعزع مركزه أمام انتصاراتهم، فحشد جيشًا آخر بقيادة السرعسكر حسين باشا ودفعه لوقف الجيش المصري، وإجبار المصريين على الانسحاب من بلاد الشام، وأصدر في الوقت نفسه فرمانًا أعلن فيه خيانة محمد علي باشا وابنه إبراهيم للسلطنة الشرعية. اصطدم إبراهيم باشا بالجيش العثماني الجديد في معركة حمص وتغلب عليه في 29 يونيو/حزيران سنة 1832م، الموافق 10 صفر سنة 1248هـ، وسيطر على حماة ودخل إثر ذلك مدينة حلب، وتأهب لاستئناف الزحف باتجاه الشمال. انسحب حسين باشا شمالاً، بعد خسارته، وتمركز في ممر بيلان وهو أحد الممرات الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول، فلحقه إبراهيم باشا واصطدم به وتغلب عليه، وطارد من بقي من جيشه حتى اضطرهم إلى مغادرة المنطقة عن طريق ميناء الإسكندرونة وسيطر على الممر، كما احتل ميناء إياس، شمالي الإسكندرونة، ودخل ولاية أضنة وطرسوس.

وشجعت هزيمة العثمانيين إبراهيم باشا على مواصلة طريقه، فتقدم في داخل بلاد الأناضول حتى بلغ مدينة قونية، وكان العثمانيون قد تجمعوا ليدافعوا عن قلب السلطنة، ودارت فيها معركة قونية في 20 ديسمبر/كانون الأول سنة 1832م، الموافق 27 رجب سنة 1248هـ، وانتصر القائد المصري في النهاية عليهم وأسر قائدهم الصدر الأعظم محمد رشيد باشا . وبهذه الغلبة انفتحت الطريق أمامه إلى الآستانة، حتى خُيِّل للعالم في ذلك الوقت أن نهاية السلطنة العثمانية أصبحت قريبة. عقب هزيمة قونية ساد القلق عاصمة الخلافة، وارتعدت فرائص السلطان الذي خشي من تقدم إبراهيم باشا نحو العاصمة، فاستنجد بالدول الأوروبية للوقوف في وجه الخطر المداهم، فلم يجده إلا روسيا،[7] إذ كانت بريطانيا منهمكة في شؤونها الداخلية وبالمسألة البلجيكية،[8] وكانت فرنسا تؤيد محمد علي وتتعاون معه، وقد كان في جيشه عدد من القادة الفرنسيين، ووقفت كل من النمسا وبروسيا على الحياد. أرسلت روسيا عام 1833 أسطولاً بحريًا إلى الآستانة للدفاع عنها، ولم تكد بريطانيا وفرنسا تطلعان على وجود السفن الروسية في مياه الآستانة حتى هالهما الأمر، وشعرتا بالخطر الروسي عليهما، وخشيتا أن تستغل روسيا تداعي الدولة العثمانية لتقوي مركزها في الممرات البحرية، فسارعتا إلى عرض مساعدتهما على السلطان فيما إذا تخلى عن المساعدة الروسية. ولكن الروس رفضوا إجلاء سفنهم إلا بعد أن ينسحب المصريون من الأناضول. عندئذ نشط ممثلو بريطانيا وفرنسا في التوسط بين السلطان ومحمد علي، حتى تم تبادل الرسائل بينهما .

واستخدمت فرنسا علاقاتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي باشا بنسوية خلافه مع السلطان، وأن لا يتشدد في طلباته، وأن يكتفي من فتوحه بسناجق صيدا وطرابلس والقدس ونابلس. رفض محمد علي باشا وجهة النظر الفرنسية، وأصر على ضم بلاد الشام وولاية أضنة، وجعل جبال طوروس الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وممتلكاته، وأمر ابنه بالتقدم في فتوحه نحو هدف الضغط على السلطان.

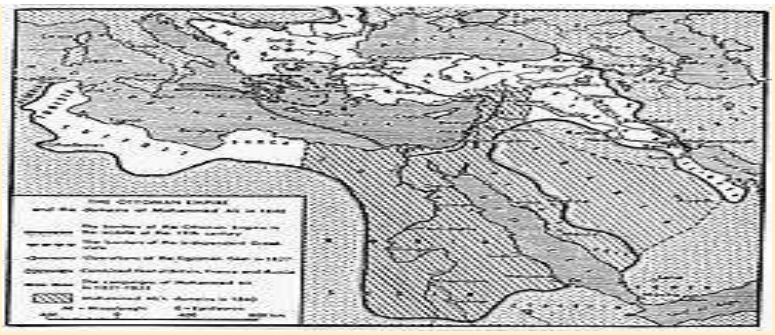

المناطق الخاضعة لسلطان محمد علي بعد انتهاء حملته على بلاد الشام.

وبذلت فرنسا جهودًا مضنية للتوفيق بين وجهتي النظر، العثمانية والمصرية، وهدئت، في إحدى مراحل المفاوضات، بقطع العلاقة مع مصر. وأخيرًا توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية كوتاهيه، في 4 مايو/أيار سنة 1833م، الموافق فيه 14 ذي الحجة سنة 1248هـ، تنازل الباب العالي بموجبها عن كامل بلاد الشام، وأقرّ لمحمد علي باشا بولاية مصر وكريت وكامل سوريا الطبيعية (بما يشمل لبنان وفلسطين وأضنة)، وبولاية ابنه إبراهيم على جدة. وقد تعهد محمد علي لقاء ذلك، بأن يؤدي للسلطان كل عام الأموال التي كان يؤديها عن الشام الولاة العثمانيون من قبل. وهكذا جلا إبراهيم باشا عن الأناضول، وانتهت المرحلة الأولى لحروب الشام، وبدا أن الأزمة قد انتهت أيضًا.

المرحلة الثانية

لم تكن التسوية، التي تمّت في كوتاهية، إلا تسوية مؤقتة، إذ أن محمد علي باشا لم يوافق على عقدها إلا خشية من تهديد الدول الأوروبية لحرمانه من فتوحه، ومن جهته وافق السلطان محمود الثاني على عقدها مكرهًا تحت ضغط الأحداث العسكرية والسياسية، وهو عازم على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر، ولمّا كان التفكير السياسي لكل طرف على هذا الشكل من التناقض، كان لا بد من استئناف الحرب لتقرير النتيجة النهائية. ونفّذ السلطان سياسة إستراتيجية من شقين: إنه راح يُحرّض سكان بلاد الشام ضد الحكم المصري من جهة،[5] وقام بحشد القوات لضرب الجيوش المصرية وإرغامها على الخروج من البلاد، بمساعدة بريطانيا، من جهة أخرى. وأدرك محمد

علي باشا، بعد التطورات السياسية، بأنّ مواقف الدول الأوروبية كانت لغير صالحه، وبأنّ خططه الانفصالية غير قابلة للتحقيق، لكنه لم يفقد الأمل باعتراف السلطنة بالحقوق الوراثية لعائلته في حكم المناطق التي كانت تحت إدارته، وحاول أن ينتهز الفرصة لإجراء محادثات جديدة، فأجرى مباحثات مع مبعوث السلطان، صارم أفندي، في مصر انتهت بالفشل بسبب التصلّب في المواقف.[10]

وهكذا تطورت الأمور السياسية نحو التأزم، وأضحت الحرب بين الجانبين أمرًا لا مفر منه، وجرت الاستعدادات الحربية في الآستانة بشكل نشط ومكثف، وتابعت الدول الأوروبية الميول العسكرية لدى السلطان باهتمام بالغ. استغل السلطان ثورة سكان بلاد الشام على الحكم المصري، ودفع بجيش في ربيع عام 1839، بقيادة حافظ باشا، إلى بلاد الشام، وكان ظهوره عند الحدود كافيًا لإيصال الأزمة إلى ذروتها، أما إبراهيم باشا فقد كان يترقب، تنفيذاً لرغبة أبيه في اجتناب كل ما يُظهره بمظهر المعتدي. وبعد أن احتشد الجمعان، أصدر السلطان أمره إلى حافظ باشا بمهاجمة إبراهيم باشا المتحصن في حلب. ويبدو أن محمد علي تملّكه الفرح لتحمّل السلطان وقائده مسؤولية البدء بالعمليات العسكرية المعادية، لذلك أمر ابنه بمهاجمة الجيش العثماني، وكان ذلك في 15 يونيو/حزيران سنة 1839م، الموافق 2 ربيع الآخر سنة 1255هـ. وفي معركة نسيب (الواقعة شرق عنتاب في الجزيرة الفراتية)، مُني الجيش العثماني بخسارة فادحة وكارثة حقيقية، إذ كاد الجيش أن يُفنى عن بكرة أبيه، وأسر المصريون نحوًا من خمسة عشر ألف جندي، وغنموا كميات هائلة من الأسلحة والمؤن. وتوفي السلطان محمود الثاني قبل أن يبلغه نبأ الهزيمة.

السلطان عبد المجيد خان الأول، سلطان الدولة العثمانية منذ عام 1839 حتى عام 1861.

شهد بداية عهده نهاية الحكم المصري لبلاد الشام.

خلف السلطان عبد المجيد الأول أباه السلطان محمود الثاني، وهو صبي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، وسرعان ما سارع إلى إجراء مفاوضات مع محمد علي. فاشترط محمد علي، لعقد الصلح، أن يكون الحكم في الشام ومصر حقًا وراثيًا في أسرته. وكاد السلطان عبد المجيد يقبل شروط محمد علي لولم تصله مذكرة مشتركة من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا، تطلب منه قطع المفاوضات مع محمد علي. وكانت الدول الأربع قد اتفقت على منع محمد علي، القوي، من أن تحلّ محل السلطنة العثمانية، الضعيفة، في المشرق العربي، الذي يمر فيه طريق بريطانيا إلى الهند. أما فرنسا فقد انفردت في سياستها الشرقية عن الدول الأربع، ورأت أن تستمر في تأييد محمد علي، على أمل أن تضمن لها مقامًا ممتازاً في المنطقة. ولم تلبث الدول الأربع أن عقدت عام 1840 مع الحكومة العثمانية مؤتمرًا في لندن بحث فيه المجتمعون ما دُعي «بالمسألة الشرقية»، وأسفر المؤتمر عن توقيع معاهدة التحالف الرباعي. وفي هذه المعاهدة عرضت الدول الأوروبية الأربع على محمد علي ولاية مصر وراثيًا، وولاية عكا مدى حياته. واشترطت هذه الدول أن يُعلن محمد علي قبوله هذا العرض خلال عشرة أيام، فإن لم يفعل

تسحب الدول الأربع عرضها الخاص بولاية عكا . أما إذا لم يُجب في مدة عشرين يومًا فإن الدول الأربع تسحب عرضها كله، تاركة للسلطان حرية حرمانه من ولاية مصر .

كان محمد علي باشا من جهته مصممًا على التمسك بالبلاد التي فتحها وأقرته عليها اتفاقية كوتاهيه، وأخذ يراهن على مساعدة فرنسا وعلى حرب أوروبية ينتظرها بين ساعة وأخرى، ولما أبلغته السلطنة العثمانية وقناصل الدول الأوروبية في مصر شروط المعاهدة، ترك الأيام العشرة تمر من دون أن يُصدر أي رد رسمي، فأبلغه قناصل الدول الأوروبية، في اليوم الحادي عشر، الإنذار الثاني، وأمهلوه عشرة أيام أخرى، كما أبلغوه أنه لم يعد له الحق في ولاية عكا . ومرت الأيام العشرة الثانية من دون أن يقبل صراحة تنفيذ بنود الاتفاقية، فعدّ قناصل الدول الأوروبية أن ذلك يعني الرفض، عندئذ أصدر السلطان فرمانًا بخلعه من ولاية مصر . أمام هذا الأمر شرعت الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات تمهيدية لتنفيذ تعهداتها ، فأمرت بريطانيا أسطولها في البحر المتوسط أن يقطع المواصلات البرية والبحرية بين مصر والشام وضرب موانئ هذه البلاد، وأوعزت إلى سفيرها في الآستانة بإشعال نار الثورة ضد محمد علي في المدن والقرى الشامية، كما قطعت الدول الأوروبية الأربع علاقاتها بمصر .

استقبل محمد علي باشا نبأ عزله بهدوء، وأعرب عن أمله بالتغلب على هذه المحنة، ثم جنح للسلم عندما ظهر أمير البحر البريطاني «نابيير» أمام الإسكندرية، مهددًا بلغة الحديد والنار، ورأى أن فرنسا غير قادرة على مقاومة أوروبا كلها، لذلك وقّع اتفاقية مع أمير البحر المذكور وعد فيها بالإذعان لرغبات الدول الكبرى والجلاء عن بلاد الشام بشرط ضمان ولايته الوراثية لمصر، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا الشرط بإيعاز من بريطانيا . ساندت فرنسا محمد علي باشا في موقفه، وتشددت في ذلك حتى خيف من وقوع حرب أوروبية، عندئذ تدخلت كل من النمسا وبروسيا في هذه القضية وأجبرتا بريطانيا وروسيا على تبني وجهة نظر محمد علي باشا وفرنسا ، فاجتاز والي مصر مأزق

الخلع وإن أُرغم على الاكتفاء بولاية مصر في المستقبل، وفعلاً أصدر السلطان فرماناً بجعل ولاية مصر وراثية لمحمد علي باشا، وانتهت بذلك الأزمة العثمانية – المصرية، وجلا المصريون عن الشام.

بناء الدولة

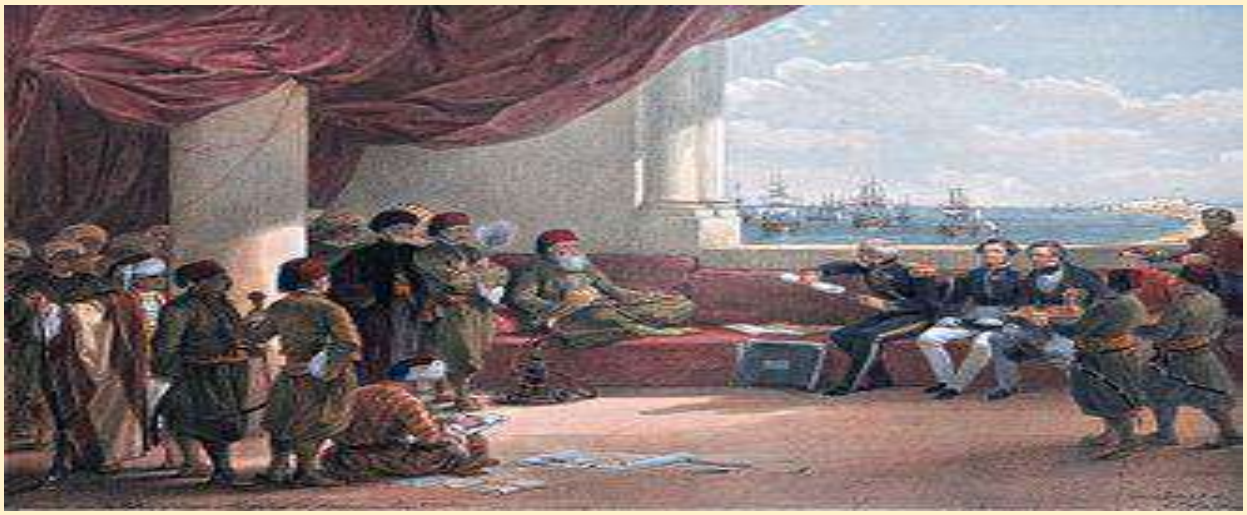

مقابلة الرسام ديفيد روبرت مع محمد علي في قصر الإسكندرية عام 1839.

اتجه محمد علي إلى بناء دولة عصرية على النسق الأوروبي في مصر، واستعان في مشروعاته الاقتصادية والعلمية خبراء أوروبيين ومنهم بصفة خاصة السان سيمونيون الفرنسيون الذين أمضوا في مصر بضع سنوات في ثلاثينات القرن التاسع عشر وكانوا يدعون إلى إقامة مجتمع نموذجي على أساس الصناعة المعتمدة على العلم الحديث. وكانت أهم دعائم دولته العصرية سياسته التعليمية والثقيفية الحديثة، حيث كان يؤمن بأنه لن يستطيع أن ينشئ قوة عسكرية على الطراز الأوروبي المتقدم ويزودها بكل التقنيات العصرية وأن يقيم إدارة فعالة واقتصاد مزدهر يدعمها وتحميها إلا بإيجاد تعليم عصري تحل محل التعليم التقليدي.

عسكريًا

أدرك محمد علي أنه لتحقيق أهدافه التوسعية، كان لا بد له من تأسيس قوة عسكرية نظامية حديثة، تكون بمثابة الأداة التي تحقق له تلك الأهداف. قبل وفي بداية عهد محمد علي، كان الجيش مؤلفًا من

فرق غير نظامية تميل بطبيعتها إلى الشغب والفوضى، معظمها من الأكراد والألبان والشراكسة، إضافة إلى تلك القوات جماعات من الأعراب الذين كان الولاة يلجأون إليهم كمرتزقة، وكانت أعمالها لا تتعدى أساليب حرب العصابات والكر والفر. رأى محمد على أن هذا الجيش لا يعتمد عليه، فبذل جهده في إنشاء جيش يضارع الجيوش الأجنبية في قتالها، وقرر أن يستبدل جنوده غير النظامية بجيش على النظام العسكري الحديث.

الجيش

محمد علي باشا يستعرض جيشه حديث النشأة.

كانت محاولة محمد علي الأولى لتأسيس جيش نظامي عام 1815، عندما عاد من حرب الوهابيين، حيث قرر تدريب عدد من جنود الأرناؤوط الألبان التابعين لفرقة ابنه إسماعيل على النظم العسكرية الحديثة، في مكان خصصه لذلك في بولاق. لم يرق لهؤلاء الجنود ذلك، بسبب طبيعتهم التي تميل إلى الشغب والفوضى، فثاروا على محمد علي وهاجموا قصره ودار بينهم وبين الحرس قتال، استطاع خلاله حرس محمد علي السيطرة على الموقف، إلا أن محمد علي أيقن أنه لا يمكنه الاعتماد على مثل هؤلاء الجند، فأرجأ تنفيذ الفكرة.

العقيد (كولونيل) سيف، أو سليمان باشا الفرنساوي،

ضابط فرنسي قدم إلى مصر حيث لعب دورًا كبيرًا في تأسيس الجيش النظامي المصري.

لجأ محمد علي مجددًا إلى الحيلة، ففي عام 1820، أنشأ محمد علي مدرسة حربية في أسوان، وألحق بها ألفًا من مماليكه ومماليك كبار أعوانه، ليتم تدريبهم على النظم العسكرية الحديثة على يد ضابط فرنسي يدعى جوزيف سيف جاء إلى مصر وعرض خدماته على محمد علي. وبعد ثلاث سنوات من التدريب، نجحت التجربة وتخرجت تلك المجموعة ليكون هؤلاء الضباط النواة التي بدأ بها الجيش النظامي المصري.

بعد ذلك، كان أمام محمد علي مشكلة، أنه وبالتجربة ثبت أن الجنود الأتراك والأكراد والألبان والشراكسة لم يعودوا يصلحون ليكونوا عماد جيشه لعدم تقبلهم للاندراج في جيش نظامي، لذا تحجج بحاجته إليهم في تأمين الثغور، وأرسلهم إلى دمياط ورشيد ليخلي القاهرة، وليطمئنهم أرسل معهم بعض أبنائه كقادة لهم، ثم أرسل إلى ابنه إسماعيل ليمده بعشرين ألفًا من السودانيين ليتم تدريبهم على الجندية في معسكرات أعدها لهم في بني عدي، على أيدي الضباط الجدد. إلا أن التجربة فشلت لتفشي الأمراض بين الجنود السودانيين، لاختلاف المناخ، لذا لم يكن أمامه إلا الاعتماد على المصريين. قاوم الفلاحون في البداية تجنيدهم، لأنهم لم يروا مصلحة لهم فيه، واعتبروه عملًا من أعمال السخرة. ولكن وبمرور

الوقت تجاوب الفلاحون مع الوضع الجديد، استشعروا تحت راية الجيش بالكرامة وبحياة مأمونة الملبس والمسكن لا يعانون فيها معاناتهم في الزراعة. وبحلول شهر يونيو من عام 1824، أصبح لدى محمد علي ست كتائب من الجند النظاميين، يتجاوز عددهم 25 ألف جندي، فأمر بانتقالهم إلى القاهرة.

بذلك أصبح لمصر جيش نظامي بدأ يتزايد باطّراد حتى بلغ 169 ألف ضابط وجندي في إحصاء تم عام 1833، وإلى 236 ألف في إحصاء تم عام 1839. كما أنشأ محمد علي ديوانًا عرف بديوان الجهادية لتنظيم شؤون الجيش وتأمين احتياجاته من الذخائر والمؤن والأدوية، وتنظيم الرواتب. كانت أول مشاركات هذا الجيش في حرب المورة، التي أظهرت ما وصلت إليه العسكرية المصرية، وهو ما جعل لها شأنًا بين القوى العسكرية المعاصرة، وقد اعتمد عليه إبراهيم باشا في حملته على الشام والأناضول

الأسطول

عندما شرع محمد علي في حرب الوهابيين، اقتضت الحاجة إلى بناء سفن لنقل الجنود عبر البحر الأحمر، فشرع في إنشائها في ترسانة بولاق، ثم نقل القطع على ظهور الجمال إلى السويس ليتم تجميعها هناك، وقد اقتصر دور هذا الأسطول في البداية على نقل الإمدادات والتموين طوال سنوات الحملة. وبعد أن أسس الجيش النظامي المصري، وجد أنه من الضروري تأسيس أسطول حربي قوي يعاونه على بسط نفوذه.

اعتمد محمد علي في البداية على شراء السفن من أوروبا، كما تعاقد على بناء سفن أخرى في موانئ أوروبا. ولكن بعد تدمير هذا الأسطول في معركة نافارين أمام أساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا الأكثر تطورًا، لم ييأس محمد علي وأمر في عام 1829 ببناء «ترسانة الإسكندرية»، التي عهد في إدارتها إلى مهندس فرنسي اسمه سريزي. قامت الترسانة بمهمة إعادة بناء الأسطول على الأنماط الأوروبية الحديثة، وقد بلغ عدد السفن الحربية التي صنعت في تلك الترسانة حتى عام 1837، 28 سفينة حربية من بينها 10 سفن كبيرة كل منها مسلح بمائة مدفع، فاستغنت مصر عن شراء السفن من الخارج. ومن شدة

اهتمام محمد على بهذه الترسانة كان يزورها باستمرار، وكان يستحث العمال على العمل، وتخص حفلات تدشين السفن الجديدة.

التعليم العسكري

توسع محمد علي في التعليم العسكري في مص، فبعد أن أمر ببناء مدرسة الضباط في أسوان ومدرسة الجند في بني عدي، أمر بتأسيس مدارس أخرى في فرشوط والنخيلة وجرجا. كما أسس مدرسة إعدادية حربية بقصر العيني لتجهيز التلاميذ لدخول المدارس الحربية، يدرس بها نحو 500 تلميذ، لكنها نقلت بعد ذلك إلى أبي زعبل حيث أصبحت تسع نحو 1200 تلميذ.

رسم يُظهر محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا، والعقيد سليمان باشا الفرنساوي: بناة الجيش المصري الحديث.

أضاف محمد علي بعد ذلك، مدرسة للبيادة في الخانقاه، والتي نقلت إلى دمياط عام 1834، ثم إلى أبي زعبل عام 1841، ومدرسة للسواري بالجيزة عام 1831، وأخرى للمدفعية في طره عام 1831 أيضاً. كما أسس مدرسة لأركان الحرب في 15 أكتوبر سنة 1825 بالقرب من الخانقاه، ومدرسة للموسيقى العسكرية. وأنشأ أيضاً معسكراً لتدريب جنود الأسطول على الأعمال البحرية

في رأس التين. ولإعداد الضباط البحريين، أسس محمد علي مدرسة بحرية عملية على ظهر إحدى السفن الحربية، ولما اتسع نطاقها قسمت إلى فرقتين كل واحدة منها على سفينة.

الصناعات العسكرية

رأى محمد علي أنه لكي يضمن الاستقلالية، وحتى لا يصبح تحت رحمة الدول الأجنبية، عليه إنشاء مصانع للأسلحة في مصر. كان مصنع الأسلحة والمدافع في القلعة بأكورة هذا التفكير، والذي أسسه عام 1827، وكان ينتج بين 600 و650 بندقية، وبين 3 و4 مدافع في الشهر الواحد. كما كان ينتج سيوف الفرسان ورماحهم وخوذ السيوف واللجم والسروج. وفي عام 1831، أسس محمد علي مصنع آخر للبنادق في الحوض المرصود، كان ينتج 900 بندقية في الشهر الواحد، ثم مصنع ثالث في ضواحي القاهرة، وكانت المصانع الثلاثة تصنع في السنة 36,000 بندقية عدا الطبنجات والسيوف. كما أسس معملاً للكهرجالات في جزيرة الروضة بعيدًا عن العمران، وأضاف إليه معامل أخرى في الأشمونين وإهناسيا والبدرشين والفيوم والطرانة بلغ مجموع إنتاجها عام 1833، نحو 15,800 قنطار.

تعليميًا

أدرك محمد علي أنه لكي تنهض دولته، يجب عليه أن يؤسس منظومة تعليمية، تكون العماد الذي يعتمد عليه لتوفير الكفاءات البشرية التي تدير هيئات دولته الحديثة وجيشها القوي. لذا فقد بدأ محمد علي بإرسال طائفة من الطلبة الأزهريين إلى أوروبا للدراسة في مجالات عدة، ليكونوا النواة لبدأ تلك النهضة العلمية. كما أسس المدارس الابتدائية والعليا، لإعداد أجيال متعاقبة من المتعلمين الذين تعتمد عليهم دولته الحديثة.

البعثات العلمية

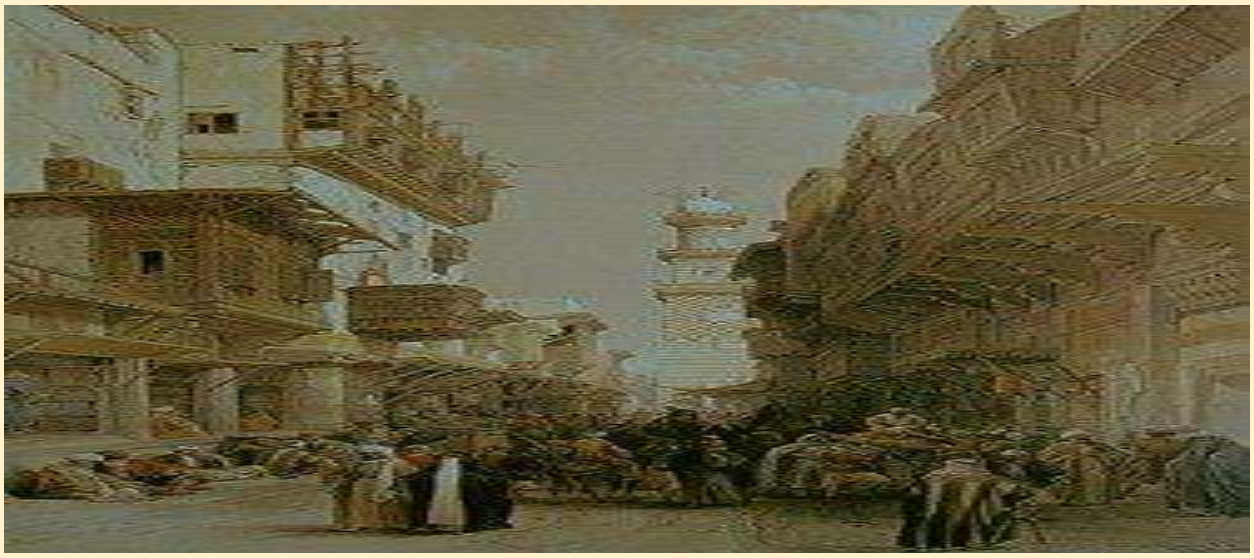

بيمارستان القاهرة، 1838م

في عام 1813، ابتعث محمد علي أول البعثات التعليمية إلى أوروبا، وكانت وجهتها إلى إيطاليا، حيث أوفد عدد من الطلبة إلى ليفورنو وميلانو وفلورنسا وروما لدراسة العلوم العسكرية وطرق بناء السفن والهندسة والطباعة، ثم أتبعها ببعثات لفرنسا وإنجلترا. كانت البعثات الأولى صغيرة، حيث كان جلة من بعث خلالها لا يتعدى 28 طالبًا، ورغم ذلك فقد لمع منهم عثمان نور الدين الذي أصبح أمير الاي الأسطول المصري ونقولا مسابكي الذي أسس مطبعة بولاق بأمر من محمد علي عام 1821.

إلا أن العصر الذهبي لتلك البعثات، كان مع بعثة عام 1826 التي تكونت من 44 طالبًا لدراسة العلوم العسكرية والإدارية والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي والمعادن والكيمياء والهيدروليكا وصب المعادن وصناعة الأسلحة والطباعة والعمارة والترجمة. تبع تلك الحملة حملة ثانية عام 1828 إلى فرنسا، وثالثة عام 1829 إلى فرنسا وإنجلترا والنمسا، ورابعة تخصصت في العلوم الطبية فقط عام 1832.

وشهد عام 1844، أكبر تلك البعثات العلمية والتي أرسلت إلى فرنسا، وعرفت باسم «بعثة الأنجال» لأنها ضمت 83 طالبًا بينهم اثنين من أبناء محمد علي واثنين من أحفاده. كان إجمالي عدد تلك البعثات تسع بعثات،

ضمت 319 طالبًا وبلغ إجمالي ما أنفق عليهم 303,360 جنيه. كما أمر محمد علي بتوجيه ثلاث حملات بقيادة البكباشي سليم القبطان أعوام 1839، 1840، و1841 لاستكشاف منابع النيل. كان لتلك الحملات الفضل الكبير في استكشاف تلك المناطق ومعرفة أحوالها .

المدارس العليا

أنشأ العديد من الكليات وكانت يطلق عليها آنذاك «المدارس العليا»، بدأها عام 1816، بمدرسة للهندسة بالقلعة لتخريج مهندسين يتعهدون بأعمال العمران. وفي عام 1827، أنشأ مدرسة الطب في أبي زعبل بنصيحة من كلوت بك للوفاء باحتياجات الجيش من الأطباء، ومع الوقت خدم هؤلاء الأطباء عامة الشعب، ثم ألحق بها مدرسة للصيدلة، وأخرى للقابلات (الولادة) عام 1829. ثم أنشأت مدرسة المهندسخانة في بولاق للهندسة العسكرية، ومدرسة المعادن في مصر القديمة عام 1834، ومدرسة الألسن في الأزبكية عام 1836، ومدرسة الزراعة ببنبروه عام ومدرسة المحاسبة في السيدة زينب عام 1837، ومدرسة الطب البيطري في رشيد ومدرسة الفنون والصنائع عام 1839، وقد بلغ مجموع طلاب المدارس العليا نحو 4,500 طالب.

المدارس الابتدائية

لما تقدمت المدارس العليا واتسع نطاقها، قرر محمد علي إنشاء «ديوان المدارس» عام 1837، وعهد بإدارته إلى بعض أعضاء البعثات العائدين لمصر، لتنظيم التعليم بالمدارس. قرر هذا الديوان توسيع قاعدة التعليم في مصر، فوضع لائحة لنشر التعليم الابتدائي، نصت على ضرورة إنشاء 50 مدرسة ابتدائية، وهو ما وافق عليه محمد علي، وأمر بإنشائها على أن يكون 4 منها بالقاهرة وواحدة بالإسكندرية تضم كل منها 200 تلميذ، والباقي توزع على مختلف الأقاليم وتضم كل منها 100 تلميذ.

اقتصاديًا

لكي تحقق محمد علي الاستقلال السياسي، كان في حاجة إلى إنماء ثروة البلاد وتقوية مركزها المالي، لذا عمد إلى تنشيط النواحي الاقتصادية لمصر، واستخدم لتحقيق ذلك عشرات الآلاف من العمال المصريين الذين عملوا في تلك المجالات بالسخرة.

الصناعة

بنى محمد علي قاعدة صناعية لمصر، وكانت دوافعه للقيام بذلك في المقام الأول توفير احتياجات الجيش، فأنشأ مصانع للغزل والنسيج ومصنعا للجوخ في بولاق ومصنعا للحبال اللازمة للسفن الحربية والتجارية ومصنعا للأقمشة الحريرية وآخر للصوف ومصنعا لنسيج الكتان ومصنع الطرابيش بفوه، ومعمل سبك الحديد ببولاق ومصنع ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن، ومعامل لإنتاج السكر، ومصانع النيلة والصابون ودباغة الجلود برشيد ومصنعا للزجاج والصيني ومصنعا للشمع ومعاصر للزيوت. كما كان لإنشاء الترسانة البحرية دورًا كبيرًا في صناعة السفن التجارية.

الزراعة

اهتم محمد علي بالزراعة، فاعتنى بالري وشق العديد من الترع وشيد الجسور والقناطر. كما وسع نطاق الزراعة، فخصص نحو 3,000 فدان لزراعة التوت للاستفادة منه في إنتاج الحرير الطبيعي، والزيتون لإنتاج الزيوت، كما غرس الأشجار لتلبية احتياجات بناء السفن وأعمال العمران. وفي عام 1821، أدخل زراعة صنف جديد من القطن يصلح لصناعة الملابس، بعد أن كان الصنف الشائع لا يصلح إلا للاستخدام في التجيد.

التجارة

بعد أن ازدادت حاصلات مصر الزراعية وخاصة القطن، اتسع نطاق تجارة مصر الخارجية. كما لعب إنشاء الأسطول التجاري وإصلاح ميناء الإسكندرية وتعبيد طريق السويس–القاهرة وتأمينه لتسيير

القوافل، دورًا في إعادة حركة التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر، فنشطت حركة التجارة الخارجية نشاطًا عظيمًا، حتى بلغت قيمة الصادرات 2,196,000 جنيه والواردات 2,679,000 جنيه عام 1836.

إداريًا

نظام الحكم

خزانة أختام محمد علي باشا، محفوظة اليوم في مكتبة الإسكندرية.

Alexandria Bibliotheca

خزانة اختام محمد على باشا والى المحروسة التى تختزنها الوثائق الرسمية

– معرض بولاق – مكتبة الأسكندرية

حكم محمد علي مصر حكمًا أوتوقراطيًا مع ميل لاستشارة بعض المقربين قبل إبرام الأمور، إلا أنه اختلف عن الحكم الاستبدادي للمماليك في أنه كان يخضع لنظام إداري بدلاً من الفوضى التي سادت عصر المماليك. فقد أسس محمد علي مجلسًا حكوميًا عرف باسم «الديوان العالي» مقره القلعة يترأسه نائب الوالي محمد علي، وتخضع لسلطة هذا الديوان دواوين تختص بشؤون الحربية والبحرية والتجارة

والشؤون الخارجية والمدارس والأبنية والأشغال. كما أسس مجلسًا للمشورة يضم كبار رجال الدولة وعدد من الأعيان والعلماء، ينعقد كل عام وتختص بمناقشة مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية. وفي عام 1837، وضع محمد علي قانونًا أساسيًا عرف بقانون «السياسشامة»، تحدد فيه سلطات كل ديوان من الدواوين الحكومية.

التقسيم الإداري

قسّم محمد علي مصر إلى سبع مديريات أربعة في الوجه البحري وهي الأولى ضمت البحيرة والقليوبية والجيزة والثانية المنوفية والغربية والثالثة الدقهلية والرابعة الشرقية، وواحدة في مصر الوسطى وشملت بني سويف والفيوم والمنيا، واثنتان في مصر العليا الأولى من جنوب المنيا إلى شمال قنا والثانية من قنا إلى وادي حلفا، إضافة إلى خمس محافظات وهي القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس.

النظام المالي

لوحة لمحمد علي باشا، بريشة السير دايفيد ولكي.

ألغى محمد علي نظام «الالتزام» الذي كان يسمح لبعض الأفراد الذين يسمون بالملتزمين بدفع حصص الضرائب على بعض القرى، وتخول لهم جمعها بمعرفتهم، مما كان يرهق المزارعين لأنهم عادة ما كانوا يجبوا تلك الأموال بقيمة أكثر مما دفعوه. إلا أنه استبدل هذا النظام بنظام «الاحتكار» الذي جعل من محمد علي المالك الوحيد لأراضي القطر المصري، وبذلك ألغى الملكية الفردية للأراضي. كما أجهد محمد علي الشعب بالضرائب التي كان يفرضها على الشعب، كلما احتاج لتمويل أحد حملاته أو مشاريعه دون نظام محدد، شملت تلك الضرائب، الضرائب المفروضة على الأراضي والمزروعات والأفراد والماشية. وكما احتكر محمد علي الأراضي والزراعة، احتكر أيضًا الصناعة والتجارة، مما جعل منه المالك الوحيد لأراضي مصر، والتاجر الوحيد لمنتجاتها، والصانع الوحيد لمصنوعاتها.

عمر أيا

رسم محمد علي – بريشة إستورميل جوزيف دكونت – 1848

اهتم محمد علي ببعض النواحي العمرانية التي تخدم دولته الناشئة، فأسس المدن مثل الخرطوم وكسلا، وأقام القلاع للدفاع عن الثغور وعاصمة البلاد، كما شيّد فنارا لإرشاد السفن في رأس التين بالإسكندرية. وعني أيضًا ببناء القصور ودور الحكومة، وأنشأ دفترخانة لحفظ الوثائق الحكومية، ودار للآثار بعدما أصدر أمرًا بمنع خروج الآثار من مصر، وعبّد الطرق التجارية ونظّم حركة البريد وجعل له محطات لإراحة الجياد.

اجتماعيًا

تدرّج المجتمع في عهد محمد علي إلى عدة طبقات اجتماعية أعلاها الطبقة الحاكمة التي ضمت أسرة محمد علي وكبار رجاله وموظفي الدولة من المتعلمين في المدارس والمبعثين للخارج، ثم طبقة العلماء والأعيان فالمزارعين وعمال المصانع والعربان والرقيق من اليونانيين الذين أسروا في حرب المورة والجواري الشركسيات والحبشيات والسودانيات اللاتي كن تخدمن في بيوت الأثرياء. وقد ارتفع تعداد السكان في عهد محمد علي من 2,514,400 نسمة عام 1823، إلى 4,476,440 نسمة عام 1845. وكان محمد علي باشا متسامحًا واسع الأفق في الشؤون الدينية،[11] فقرّب إليه المسيحيين كما المسلمين، واستعان بهم في حكمه وأدخلهم في حاشيته.

نهاية محمد علي باشا

سنواته الأخيرة

رسم لمحمد علي باشا من سنواته الأخيرة، وبالتحديد من عام 1841.

بعد انسحاب الجنود المصرية من بلاد الشام وفصل الأخيرة عن مصر وعودتها لربوع الدولة العثمانية بدعم دولي كبير، وبعدما تبيّن أن فرنسا ليست مستعدة لخوض حرب في سبيل مصر أو واليها، أصيب محمد علي باشا بخالة من جنون الارتياب، وأخذ يُصبح مشوش التفكير شيئًا فشيئًا، ويُعاني من صعوبة في التذكّر، ومن غير المؤكد إن كان هذا نتيجة جهده الذهني خلال حرب الشام، أو حالة طبيعية نتيجة تقدمه بالسن، أو كان تأثير نترات الفضة التي نصحه أطباؤه بتعاطيها منذ زمن لعلاج نفسه من مرض الزحار.

ما زاد حالة محمد علي باشا سوءًا كانت المصائب التي حلّت بمصر وعليه شخصيًا في أواخر عمره، ففي سنة 1844 تبيّن لرئيس الديوان المالي شريف باشا، أن ديون الدولة المصرية قد بلغت 80 مليون فرنك، وأن المتأخرات الضريبية قد بلغت 14,081,500 قرشًا من الضريبة الإجمالية المقدرة بحوالي 75,227,500 قرش. وتخوف الباشا من عرض الموضوع على محمد علي لما قد يكون له من وقع شديد عليه، فعرض المسألة على إبراهيم باشا الذي اقترح أن تقوم أحب شقيقاته إلى والده بنقل الخبر، إلا أن ذلك لم يكن

له الأثر المرجو، فقد فاق غضب محمد علي ما توقعه الجميع، ولم يهدأ باله ويستكين خاطره إلا بعد مرور سنة أيام.

بعد عام من هذه الحادثة، أصيب إبراهيم باشا بالسل، واشتد عليه داء المفاصل، وأخذ يبصق دمًا عند السعال، فزاد ذلك من هموم محمد علي وحزنه، فأرسل ولده إلى إيطاليا للعلاج، على الرغم من أنه أدرك في قرارة نفسه أن ولده في عداد الأموات، ويتضح ذلك جليًا مما قاله للسلطان عندما زار الآستانة في سنة 1846، حيث عبّر عن خوفه من ضياع إنجازاته بسبب عدم كفاءة أحفاده لتحمل مسؤولية البلاد والعباد، فقال: «ولدي عجوزٌ عليل، وعباس متراخ كسول، من عساه تحكم مصر الآن سوى الأولاد، وكيف لهؤلاء أن تحفظوها ؟» بعد ذلك عاد محمد علي إلى مصر وبقي واليًا عليها حتى اشتدت عليه الشيخوخة، وفي حلول عام 1848 كان قد أصيب بالخرف وأصبح توليه عرش الدولة أمرًا مستحيلًا، فعزله أبناؤه وتولى إبراهيم باشا إدارة الدولة.

وفاته

جامع محمد علي باشا

ضريح محمد علي باشا

تمثال محمد علي باشا بالإسكندرية

حكم إبراهيم باشا مصر طيلة 6 أشهر فقط، قبل أن يتمكن منه المرض وتوافيه المنية في 10 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1848، فخلفه ابن أخيه طوسون، عباس حلمي. وخلال هذا الوقت كان محمد علي باشا يُعاني من المرض أيضًا، وكان قد بلغ من الخرف حدًا لا يمكنه أن يستوعب خبر وفاة ابنه إبراهيم، فلم يُبلَّغ بذلك. عاش محمد علي بضعة شهور بعد وفاة ولده، وتوفي في قصر رأس التين بالإسكندرية بتاريخ 2 أغسطس سنة 1849م، الموافق فيه 13 رمضان سنة 1265هـ، فنُقل جثمانه إلى القاهرة حيث دُفن في الجامع الذي كان قد بناه قبل زمن في قلعة المدينة. كانت جنازة محمد علي باشا معتدلة الحضور والمراسم، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الوالي عباس حلمي الذي طالما اختلف في الآراء والمشارب مع جدته وعمته إبراهيم، وكان تحمل له شيئًا من الضغينة. يقول القنصل البريطاني جون موراي، وهو من الأشخاص الذين شاركوا في تشييع محمد علي إلى مثواه الأخير:

. . . كان الحضور في الجنازة حضورًا هزيلًا عنيًا؛ كثير من القناصل والسفراء لم يُدعوا للمشاركة، ولم تُغلق الحوانيت ولا الدوائر الحكومية. . باختصار، يسود انطباع عام مفاده أن عباس باشا هو الجدير باللوم، فقد قلل من شأن جدته وذكراه اللامعة، ولم تحترم ذكراه حق الاحترام، وكيف لا يكون ذلك وقد سمح أن يُقام مأتم هذا الرجل على هذا الشكل البائس وأهمل العناية به أشد الإهمال. . . . إن تعلق وتبجيل جميع طبقات المجتمع المصري لاسم محمد علي لهو مأتم أعظم شأنًا وأكثر شرفًا من أي جنازة أخرى يُقدمها له خلفاؤه. يتحدث الأهالي الكبار ممن يتذكر عن الفوضى والظلم الذي غرقت به البلاد قبل وصوله؛ ويُقارن الشباب حكمه بحكم خلفه المتقلب والمتذبذب؛ كل طبقات الشعب من ترك وعرب، لا تتردد في قول أن مصر المزدهرة المتحضرة ماتت مع محمد علي. . . في واقع الأمر يا سيدي، لا يمكننا ولا يمكن لأحد أن ينكر، أن محمد علي، على الرغم من كل أخطائه، كان رجلًا عظيم الشأن.

https://youtu.be/axFcgc5WgtE?si=vHxx61TOg8sDbPFz

إرثه

إن أكثر النظريات السائدة عند المؤرخين وفي الأوساط العامّة، هي تلك التي تقول أن محمد علي باشا هو «والد مصر الحديثة»، كونه كان الحاكم الأول عليها، والذي استطاع تجريد الباب العالي من سلطته الفعليّة على البلاد، منذ الفتح العثماني لمصر عام 1517. وعلى الرغم من أنه فشل في تحقيق الانفصال التام لمصر عن الدولة العثمانية، إلا أنه وضع أسس الدولة المصرية الحديثة، التي تبلورت بعد وفاته. فمن خلال بناء جيش كبير وقوي يُدافع عن بلاده ويوسع رقعتها، أنشأ بيروقراطية مركزية ونظامًا تعليميًا سمح بحصول حراك اجتماعي في المجتمع المصري، وقاعدة اقتصادية واسعة تستند إلى الزراعة والصناعات العسكرية. وقد كان من شأن جهوده وأعماله هذه أن توطّد حكم ذريته لمصر والسودان طيلة 150 عامًا تقريبًا، كانت مصر فيها دولة تتمتع باستقلال ذاتي قانوني في ظل الدولة العثمانية، ومن ثم في ظل الحماية البريطانية.

يرى قسم آخر من الناس، أن محمد علي باشا لم يكن باني مصر الحديثة، وإنما هو أجنبي غازٍ مثله في ذلك مثل أي محتل آخر لأرض مصر، بدءًا من الفرس في عام 525 ق.م. وحجج أصحاب هذا الرأي تتمثل بعدة نقاط، منها أن محمد علي لم يتكلم العربية أو تجعلها اللغة الرسمية في بلاطه، وإنما استعاض عنها بالتركية، كما أنه استغل ثروات مصر ومواردها البشرية لتحقيق مآربه الخاصة، وليس لتحقيق مصلحة البلاد وأهلها، وإنه أرهق المصريين بالضرائب وأعمال السخرة والتجنيد الإجباري. ومن أبرز المواضيع التي تجعل البعض يتحفظ على عهد محمد علي باشا، قصة عزمه على هدم الهرم الأكبر واستخدام أحجاره الضخمة لبناء قناطر جديدة عند رأس دلتا النيل في منطقة شلقان، التي أصبحت فيما بعد القناطر الخيرية، والتي تراجع عنها بعد أن أقنعه المهندس الفرنسي لينان دو بلفون بعدم جدواها. على العموم تعتبر النظرة سالفة الذكر النظرة الأقل قبولاً عند المؤرخين وبالذات العرب منهم.

https://youtu.be/E3gyegTdSiU?si=_GW47WuLxDyadB8u

تزوج محمد علي باشا امرأتين: كانت الأولى أمينة هانم وهي بنت علي باشا الشهير بمصرلي من أهالي قرية نصرتلي ورُزق منها خمسة أولاد، ثلاثة أبناء وبنتين وهم: إبراهيم باشا، أحمد طوسون باشا، إسماعيل

باشا، توحيدة هانم، ونازلي هانم. أما امرأته الثانية فهي ماه دوران هانم، المعروفة باسم «أوقمش قادين»، ولم يرزق منها أولادًا. كذلك كان لمحمد علي عدد من المسئولات، وهن ما ملكته يمينه وفقًا للشريعة الإسلامية، كالجواري أو الإماء.

https://youtu.be/cTT2qZk70Tk?si=Gn7zQgmWpil_A4Qw

https://youtu.be/tGeXKD_GwRQ?si=zYNPglorS_F9Yrl3

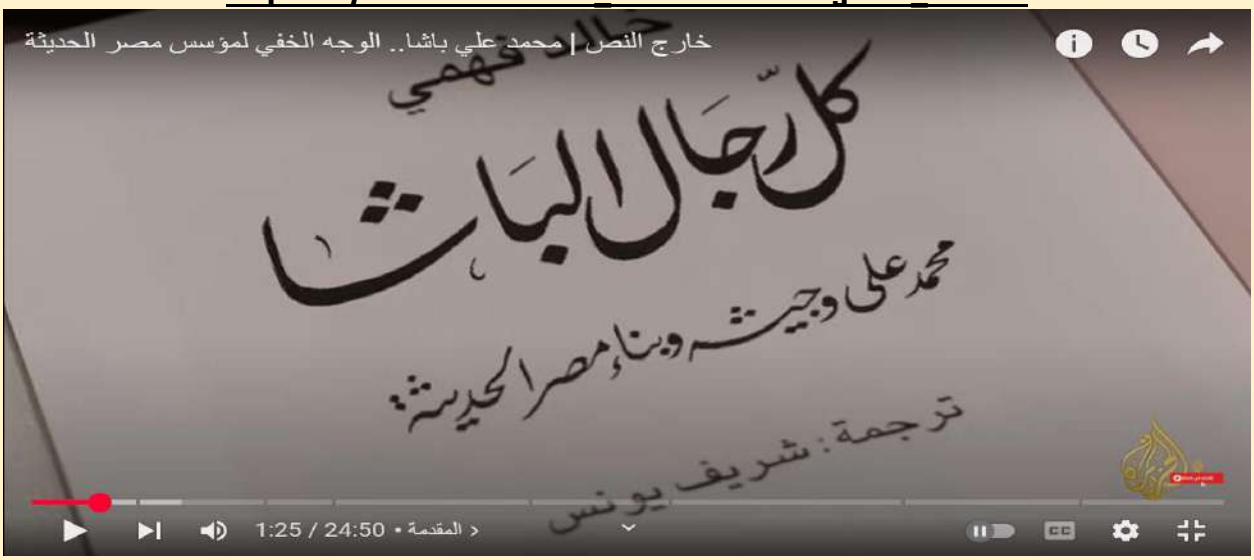

https://youtu.be/poV0wo4t4X8?si=Wtq554XMbA38yLj0

https://youtu.be/vuWgDrjsuoY?si=FCWtmZ1FRqzitWvK

'https://youtu.be/bWvfNKHljag?si=4kN8HKKjwfn63ckp

https://youtu.be/PhD-0Frin-c?si=fE5-9N50KcOS7r0D

تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث_16217_Foulabook.com.pdf

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط علامة PDF

تاريخ مصر الحديث : من النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك - راجعه دكتور عماد أبو غازي - موقع الدكتور علي السلمي

كتاب تاريخ مصر الحديث FDP (fdp.(moc.skoob-bara

الفصل الثالث

مصر . . .ملكيـــــــــــة

صاحب الجلالة فؤاد الاول
ملك مصر

الملك فاروق الأول

المملكة المصرية[3]

مصر

1922 – 1953

علم مصر

شعار مصر

النشيد:

نشيد ملكي: سلام أفندينا (1922-1953)

نشيد وطني: اسلمي يا مصر (1923-1936)

خريطة مصر سنة 1923

[3] المملكة المصرية – ويكيبيديا

عاصمة	القاهرة
نظام الحكم	ملكي دستوري وراثي
اللغة الرسمية	العربية
الديانة	الإسلام
الملك	
فؤاد الأول	28فبراير 1922 - 28 أبريل1936
فاروق الأول	28أبريل 1936 - 26 يوليو 1952
أحمد فؤاد الثاني	26يوليو 1952 - 18 يونيو 1953
رئيس الحكومة	
عبد الخالق ثروت (الأول)	1مارس 1922 - 29 نوفمبر 1922
علي ماهر باشا (الأخير)	26يوليو 1952 - 1 سبتمبر 1952
التشريع	
السلطة التشريعية	مجلس النواب
	مجلس الشيوخ

التاريخ	
الفترة التاريخية	فترة ما بين الحربين العالميين الحرب العالمية الثانية جزء من الحرب الباردة
الاستقلال عن بريطانيا	28 فبراير 1922
إعلان الجمهورية	18 يونيو 1953
1947	Search المساحة 3,418,400 كم² (1,319,852 ميل²) السكان 19,000,000[4][5] نسمة

بيانات أخرى	
العملة	جنيه مصري
المنطقة الزمنية	توقيت مصر القياسي
اليوم جزء من	مصر السودان جنوب السودان

ليبيا

قطاع غزة

المملكة المصرية هي الدولة المصرية المستقلة التي أنشئت في عهد أسرة محمد علي باشا عام 1922 بعد إعلان المملكة المتحدة استقلال مصر نتيجة تصريح 28 فبراير 1922 حتى فترة المعاهدة الإنجليزية-المصرية لعام 1936، كانت المملكة مستقلة اسمياً حيث احتفظ الإنجليز بالسيطرة على العلاقات الخارجية للبلد، والاتصالات، والجيش والسودان الإنجليزي المصري وقد واصل البريطانيون الحفاظ على الوجود العسكري في البلاد والمستشارين السياسيين بين عامي 1936–1952 ولكن على مستوى منخفض.

كان الوضع القانوني لمصر شديد التعقيد بسبب انفصالها الفعلي عن الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1805، واحتلالها من قبل بريطانيا عام 1882، ثم تحويلها إلى سلطنة ومحمية بريطانية عام 1914. وتماشياً مع تغير الوضع من سلطنة إلى مملكة، تم تغيير لقب فؤاد الأول وابنه فاروق الأول من سلطان مصر إلى لقب ملك مصر والسودان.

تعرضت سيادة المملكة لقيودٍ شديدةٍ من قبل الإنجليز الذين كانوا يحتفظون بالسيطرة الكبرى على الشؤون المصرية، واستمر وجود جيشهم في قاعدة قناة السويس حيث كان السودان متحداً رسمياً مع مصر. ومع ذلك كانت للسلطة المصرية فيه اسمية إلى حد كبير بسبب دور بريطانيا قوةً مهيمنةً في السودان الإنجليزي المصري.

أصبح فؤاد الأول الملك الأول للدولة الحديثة، ثم خلفه ابنه فاروق الأول عام 1936، ثم فؤاد الثاني عام 1952 كآخر ملوك مصر بعد قيام ثورة عام 1952 من قبل الضباط الأحرار بقيادة اللواء محمد نجيب التي انتهت بإعلان الجمهورية.

كان الخديوي عباس حلمي الثاني بجانب الخلافة العثمانية والقوى المركزية في الحرب العالمية الأولى، فخلعه الإنجليز فور اندلاع الحرب، ونُصّب عمه حسين كامل، وأُعلِن سلطاناً على مصر، وأصبحت البلاد محمية بريطانية.

الحرب العالمية الثانية وما بعدها

المقالة الرئيسة: تاريخ مصر العسكري خلال الحرب العالمية الثانية

نهاية المملكة

اضطر فاروق للتنازل عن العرش لصالح ابنه الرضيع أحمد فؤاد الذي غدا الملك فؤاد الثاني، في حين انتقل حكم البلاد لحركة الضباط الأحرار تحت قيادة محمد نجيب وعبد الناصر. واستمر عهد الملك الرضيع أقل من عام، ففي 18 يونيو 1953 ألغى الثوار رسمياً النظام الملكي وأعلنوا مصر جمهورية ما أنهى قرناً ونصف القرن من حكم سلالة محمد علي باشا.

https://youtu.be/d04BtW-8Igs?si=YuAYysTQMqnpRG47

موقع الملك فاروق[4]

[4] مصر ايام العهد الملكى – فاروق مصر

كانت مصر قديما لها طابع ساحر وفريد ، طابع يذكره كل من عاصر تلك الفترة ، وقد سجلت العديد من العدسات اوجه الحياة فى مصر فى تلك الفترة ، وسأعرض بعض تلك الصور لمصر بدأ من نهايات القرن الماضى تظهر شكل الحياة فيها ، ليرى من لم يرى كيف كانت مصر زمان .

علم المملكة المصرية

الشارة الملكية

توضع الشارة الملكية على كل شيء يختص بجلالة الملك وبالحاشية الملكية العسكرية والسرايات العامرة ، كي تميزها عن غيرها . ورسم التاج العلوى هو صورة من التاج المثبت على عرش جلالة الملك في القصور الملكية العامرة وفى البرلمان . أما الاطار الخارجى فهو صورة الستار الاحمر المذهب الحواشى الذى يحيط بالعرش الملكي . والتاج الداخلى هو صورة للتاج الذى اختير ليتوج به رأس مليك البلاد ، وقد حلى بأنواع الاحجار الكريمة . وتحته دائرة هى صورة قلادة محمد على بألوانها الطبيعية ، وقد نقش عليها اسم محمد على بالميناء . وفي داخل الدائرة ترى رسم العلم المصرى الحديث ذى الهلال والنجوم الثلاثة . وقد وضع تصميم هذه الشارة فى عهد المغفور له الخديو اسماعيل ، ولكن المغفور له الملك فؤاد الأول أدخل عليها كثيراً من التعديلات ، وجعلها فى الوضع الذى تراه

شعار المملكة المصرية

تمثال ابراهيم باشا فى ميدان ابراهيم باشا (الاوبرا حاليا) ويظهر فى الصورة الاوبرا القديمة

فندق سميراميس سنة 1909

المتحف المصرى - تحت الانشاء

ميدان سليمان باشا

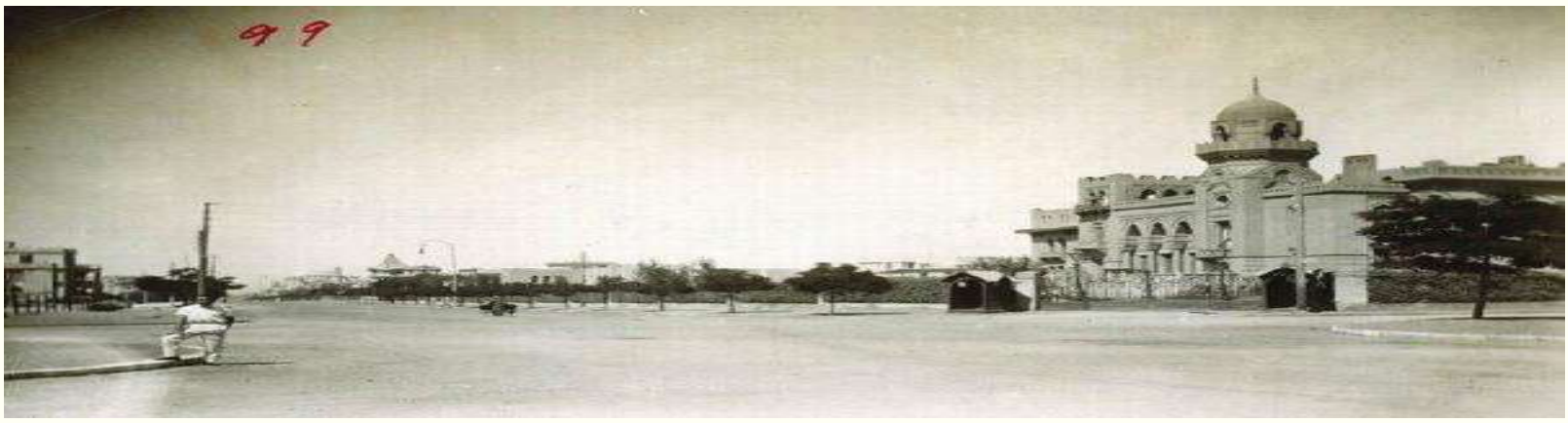

شارع العروبة – مصر الجديدة

ميدان قصر النيل قبل وضع تمثال سعد زغلول

ميدان قصر النيل بعد وضع تمثال سعد زغلول

لاستكمال قراءة محتويات موقع الملك فاروق

اضغط الرابط

مصر ايام العهد الملكي - فاروق مصر

https://youtu.be/zHfkz-hY2sg?si=yAGiA8afVTveO6Uy

https://youtu.be/1dvDtlii7EM?si=5_Dk1lKFl7uCgsWO

https://youtu.be/s7hG6XLdf6o?si=CbkMHEOLdEVQq9Ic

https://youtu.be/Fv3-sxPnmng?si=LMI4-slGa71deASV

https://youtu.be/XhGUPBLGISM?si=bpzObaROHpaNCkOa

الفصل الرابع

مصر... جمهوريـــــــــــــــــة

أولاً: جمهورية جمال عبد الناص[5]

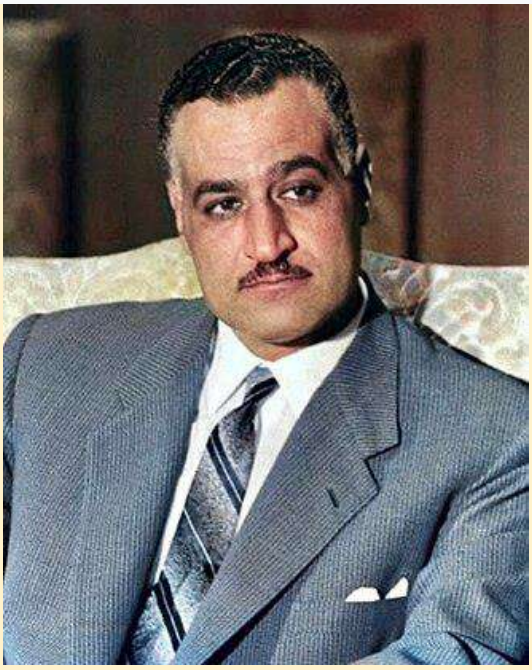

جمال عبد الناص سنة 1961

هو ثاني رؤساء مصر وأحد قادة ثورة 23 يوليو 1952، تولى السلطة من سنة 1954 إلى وفاته سنة 1970

*النشأة:

- ولد فى الاسكندرية فى أسرة تنتمى الى بلدة بنى مر بأسيوط ، نشأ وتعلم بالاسكندرية والقاهرة.

*الدراسة والتدرج الوظيفي:

-تخرج من الكلية الحربية 1938 وعين ضابطا بسلاح المشاة فى أسيوط.

- عمل بالعلمين 1942 ، ثم بالسودان ثم عين مدرسًا بالكلية الحربية.

[5] جمال عبد الناص (1954 – 1970)–الهيئة العامة للإستعلامات

-التحق بكلية أركان حرب ثم عين مدرسًا لها.

-اشترك فى حرب فلسطين 1948 وحوصر مع فرقته بالفالوجا.

-منح رتبة بكباشي (مقدم)، بعد حصوله على دبلوم أركان الحرب العام 1951 في أعقاب عودته من حرب فلسطين

-قام بتنظيم حركة الضباط الأحرار.

-أصبح رئيسا للوزراء فى 1954 ووقع مع بريطانيا اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن قاعدة القنال فى 27 يوليو 1954.

-لعب دوراً هاماً فى مؤتمر باندونج 1955 حيث انطلقت دعوة الحياد الايجابى وعدم الإنحياز.

*فترة حكمه:

-فى 23 يونيو 1956 أجرى استفتاء على الدستور الجديد وعلى انتخابه رئيساً للجمهورية.

-أمم قناة السويس فى 26 يوليو 1956 لانشاء السد العالى على النيل لحماية مصر من خطر الفيضانات ،مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بنحو مليون فدان، بالإضافة إلى ما تميز به باعتباره أصبح الأول لتوليد الكهرباء في مصر، وهو ما أدى إلى توفير الطاقة اللازمة للمصانع والمشروعات الصناعية الكبرى.

-افتتح أول مجلس أمة فى 22 يوليو 1957.

-تولى رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التى قامت من فبراير 1958 الى سبتمبر 1961 بالاتحاد بين مصر وسوريا.

-أصدر قرارات اشتراكية واسعة النطاق فى يوليو 1961 منها تحديد ملكية الارض الزراعية بمائة فدان للأسرة ، وقوانين الاصلاح الزراعى ، وتأميم المؤسسات الكبرى ومنح العمال والفلاحين مزايا ثورية.

-أسس هيئة التحرير 1953 ثم الاتحاد القومى مايو 1957 ثم الاتحاد الاشتراكى مايو 1962.

-ساند حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا والبلاد العربية.

-بعد حرب 1967 خرج عبدالناصر على الجماهير طالباً التنحي من منصبه، أعقب ذلك خروج مظاهرات في العديد من مدن مصر طالبته بعدم التنحي عن رئاسة الجمهورية واستكمال إعادة بناء القوات المسلحة تمهيدًا لإستعادة الأراضى المصرية.

-وضع كتاب فلسفة الثورة.

-توفى فى 28 سبتمبر 1970 عن عمر يناهز 52 عاما.

تاريخ مصر تحت حكم جمال عبد الناصر[6] يغطي تاريخ مصر تحت حكم جمال عبد الناصر فترة التاريخ المصري من الثورة المصرية عام 1952 التي كان جمال عبد الناصر أحد القادة الرئيسيين فيها وفترة توليه رئاسة مصر من عام 1956حتى وفاته في عام 1970 . فترة جمال عبد الناصر بدأت بعهد جديد من التحديث والإصلاح الاشتراكي في مصر ودعوة قوية إلى القومية العربية (بما في ذلك اتحاد قصير الأمد مع سوريا) والتضامن مع العالم النامي . ارتفعت مكانة جمال عبد الناصر في مصر وفي جميع أنحاء العالم العربي في أعقاب تأميمه لقناة السويس في عام 1956 وانتصار مصر السياسي في العدوان الثلاثي اللاحق ولكنها تضررت بشدة من جراء الاجتياح الإسرائيلى واحتلالها للأراضي المصرية والعربية في حرب الأيام الستة من عام 1967 .

[6] تاريخ مصر تحت حكم جمال عبد الناصر – ويكيبيديا

يُنظر إلى هذه الحقبة على أنها فترة يتمتع فيها المواطنون العاديون بفرص غير مسبوقة في السكن والتعليم والوظائف والخدمات الصحية والتغذية بالإضافة إلى أشكال أخرى من الرفاهية الاجتماعية في حين تراجع التأثير الأرستقراطي. نما الاقتصاد الوطني بشكل كبير من خلال الإصلاح الزراعي ومشاريع التحديث الكبرى مثل مصانع حلوان للصلب والسد العالي في أسوان وقرارات التأميم مثل قناة السويس. ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي الكبير الذي بدأ منذ أوائل عقد الستينيات من القرن الماضي قد شهد تراجعاً في الفترة المتبقية من هذا العقد بعد حرب 1967 ولم ينتعش إلا في عام 1970.

خلال فترة حكم جمال عبد الناصر شهدت مصر عصرًا ذهبيًا من الثقافة خاصة في المسرح والسينما والتلفزيون والراديو والأدب والفنون الجميلة والكوميديا والموسيقى. هيمنت مصر تحت حكم ناصر على العالم العربي في هذه المجالات منتجة المطربين مثل عبد الحليم حافظ وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب والشخصيات الأدبية مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم والممثلين مثل فاتن حمامة ورشدي أباظة وإنتاج أكثر من 100 فيلم سنويًا مقارنة بإنتاج أكثر من 12 فيلمًا سنويًا خلال فترة رئاسة حسني مبارك (1981–2011).

ثورة 1952

ما بين يومي 23 و26 يوليو 1952 بدأ تنظيم الضباط الأحرار وهم مجموعة من الضباط في الجيش المصري أسسه جمال عبد الناصر وترأسه اللواء محمد نجيب الذي قام بثورة 23 يوليو عام 1952 التي أطاحت بالملك فاروق الذي ألقى الجيش باللائمة فيه على الفقراء في مصر والهزيمة في حرب عام 1948 مع إسرائيل وعدم التقدم في محاربة الفقر والمرض والأمية في مصر. وسقط النظام الملكي في مصر والسودان.

في العامين التاليين عزز الضباط الأحرار أماكنهم في السلطة. أدت التوقعات الشعبية للإصلاحات الفورية إلى أعمال الشغب قام بها العمال في كفر الدوار في 12 أغسطس 1952 والتي أدت إلى صدور حكمين

بالإعدام. بعد تجربة قصيرة مع الحكم المدني ألغى الضباط الأحرار دستور عام 1953 وأعلنوا النظام الجمهوري في 18 يونيو 1953 وأصبح محمد نجيب أول رئيس لمصر. في غضون سنة أشهر تم منع جميع الأحزاب السياسية المدنية واستبدالها بهيئة التحرير ورأت النخبة الحاجة إلى «سلطة انتقالية» في ضوء فقر مصر وأميتها وعدم وجود طبقة وسطى كبيرة.

الإخوان المسلمين

في يناير تم حظر جماعة الإخوان المسلمين وظلت منظمة سياسية غير قانونية حتى ثورة 2011. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب مواجهات بين أعضاء من متظاهرين من جماعة الإخوان المسلمين وهيئة التحرير في 12 يناير 1954.

وفي 26 أكتوبر وجهت تهمة محاولة اغتيال ناصر خلال تجمع حاشد في الإسكندرية إلى عناصر من جماعة الإخوان. وقد أدى ذلك إلى قيام السلطة الحاكمة في مصر وقتها بالعمل ضد الإخوان وأعدم قادة الإخوان في 9 ديسمبر.

رئاسة ناصر

أصبح جمال عبد الناصر أول رئيس لمجلس قيادة الثورة ثم رئيس الوزراء وفي نوفمبر 1954 بعد عزل الرئيس نجيب من منصبه ووضعه قيد الإقامة الجبرية. ومع ذلك لم يصبح ناصر رئيسًا لمصر حتى عام 1956 حتى ذلك الوقت كان المنصب شاغراً.

1956

في هذه الأثناء نجح مجلس قيادة الثورة المدعوم أخلاقياً من قبل كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في البقاء في الحكم رغم معارضته للبريطانيين والفرنسيين خاصة فيما يتعلق بتواجد القوات الإنجليزية في منطقة قناة السويس. على الرغم من النداءات المستمرة من مجلس قيادة الثورة في المناقشات في الأمم المتحدة

والضغط من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لرفض البريطانيون نقل السيطرة على القناة إلى النظام الجديد في مصر. بدأ مجلس قيادة الثورة بتمويل وتنسيق هجمات أكبر على البريطانيين والفرنسيين في السويس. وأخيرا في 19 أكتوبر 1954 وقع ناصر معاهدة لإجلاء القوات البريطانية من مصر على أن يتم الانتهاء منها على مدى العشرين شهرا التالية. بعد ذلك بعامين في 18 يونيو 1956 رفع ناصر العلم المصري فوق منطقة القناة معلنا الإجلاء الكامل للقوات البريطانية.

الدستور الجديد

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن دستور جديد في 16 يناير في تجمع شعبي ووضع نظام حكم رئاسي يتمتع فيه الرئيس بسلطة تعيين وإقالة الوزراء. تم إقرار قانون الانتخابات في 3 مارس وتم منح المرأة حق التصويت لأول مرة في التاريخ المصري. انتخب جمال عبد الناصر الرئيس الثاني للجمهورية في 23 يونيو عام 1956. في عام 1957 أعلن ناصر عن تشكيل الاتحاد القومي مما يمهد الطريق لانتخابات مجلس الأمة ليصبح أول برلمان منذ عام 1952.

الاقتصاد والمجتمع . .الإصلاح الزراعي

جمال عبد الناصر يسلم عقود أراضى الإصلاح الزراعى إلى الفلاحين المصريين في احتفال جماهيرى بالمنيا عام 1954.

أراد تنظيم الضباط الأحرار وضع حد للاحتلال البريطاني لكن لم يكن لديهم أيديولوجية أو خطة موحدة لمصر. إحدى القضايا التي تم الاتفاق عليها واتخاذ إجراء سريع بشأنها هي الإصلاح الزراعي. يمتلك أقل من سنة بالمائة من سكان مصر أكثر من 65% من الأراضي في مصر بينما يمتلك أقل من 0.5% من المصريين أكثر من ثلث جميع الأراضي الخصبة. بدأت عملية إصلاح الأراضي في 11 سبتمبر عام 1952 حيث صدر قانون تحظر ملكية أكثر من 200 فدان من الأرض (840000 متر مربع) وحدد معدل الإيجار للأرض التعاونيات القائمة للمزارعين والحد الأدنى للأجور.

خلال رئاسة جمال عبد الناصر ازدادت الأراضي المزروعة في مصر بنحو الثلث (وهو إنجاز قيل إنه استغرق على المصريين لأكثر من ألف عام).

اقتصاد

نما اقتصاد مصر بمعدل 9% سنويا لمدة عقد تقريبا. ارتفعت حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من حوالي 14% في أواخر الأربعينيات إلى 35% في أوائل السبعينيات.

"أدى تضافر برنامج الإصلاح الزراعي وإنشاء القطاع العام في مصر إلى نقل حوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر من أيدي الأغنياء الأرستقراطيين إلى الدولة أو الملايين من المالكين الصغار. أقرب ما يكون إلى هذا البرنامج الاجتماعي الواسع النطاق كان في الأيام الأولى لحكم محمد علي باشا في أوائل القرن التاسع عشر.

الشؤون الخارجية

كان تأميم مصر لقناة السويس المملوكة للبريطانية نصرا عظيما لناصر الذي تم الاحتفاء به كبطل مصري وعربي قادر على هزيمة أعداء الأمة العربية ومثيل الكرامة العربية. أطلق رئيس مجلس الدولة الصيني تشوان لاي على ناصر عملاق الشرق الأوسط.

برز جمال عبد الناصر كأحد مهندسي حركة عدم الانحياز، التي تأسست عام 1961 ككتلة من «الدول المستقلة» منفصلة عن حلف الناتو وحلف وارسو. تقريبا جميع المناضلين الإفريقيين المناهضين للاستعمار جاءوا إليه للحصول على التوجيه والدعم المعنوي والأموال.

معارضة حلف بغداد

أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الأنظمة العربية المحافظة تشعر بالتهديد من جانب جمال عبد الناصر خلال سنواته الأولى في السلطة هي أن شعبيته قد برزت – حتى قبل أزمة السويس – عندما أصبح أحد أبرز منتقدي حلف بغداد لعام 1955. كان حلف بغداد في البداية تحالفًا بين العراق وتركيا والذي دعمته بريطانيا بهدف تعزيز قوتها في الشرق الأوسط. واعتبر ناصر حلف بغداد جزءًا من جهد بريطاني لتقسيم الدول العربية إلى مجموعات مختلفة وتقسيم المنطقة عن طريق تصعيد التوتر بينهما. حاول البريطانيون لاحقاً ضم الأردن إلى «حلف بغداد» في أواخر عام 1955 بعد موافقة ناصر على شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا في الكتلة السوفيتية. كان البريطانيون مصممين على ضم الأردن إلى حلف بغداد والضغط عليهم لمحاولة إجبار الأردن على الانضمام. عارض جمال عبد الناصر حلف بغداد ونجاحه في منع الأردن من الانضمام إلى الحلف مثال على استراتيجيته الدبلوماسية البراغماتية.

كانت براغماتية جمال عبد الناصر تجاه الأردن تهدف إلى إجبار النظام الأردني على رفض الانضمام إلى الاتفاقية لكنه لم تحاول هو نفسه الإطاحة بالنظام. تمت مكافأة هذا الموقف بدعم أردني لمصر خلال أزمة السويس في العام التالي في عام 1956.

استمر الخلاف على عضوية الأردن في حلف بغداد من نوفمبر إلى ديسمبر 1955. وكان هدف ناصر على أساس المصالح الوطنية المصرية أراد منع العضوية الأردنية في حلف بغداد الذي كان أكثر أهمية بالنسبة له من مصير النظام الأردني. وهكذا كان مستعدًا لإعطاء النظام الأردني مخرجًا يمكنه

البقاء فيه إذا لم ينضم إلى الحلف. كانت إستراتيجية جمال عبد الناصر خلال الجدل حول حلف بغداد هي تطبيق الضغط الخطابي باستخدام الدعاية المصرية لإطلاق برامج مهاجمة للبريطانيين وكذلك تحذير النظام الأردني بأنه يمكن إسقاطه إذا وافق على الانضمام إلى الحلف. أدت الدعاية المصرية إلى أعمال شغب وقعت في الأردن في ديسمبر 1955 خلال زيارة قام بها البريطاني المشير تيمبلر الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الدفاع البريطاني.

إن طبيعة الرسالة التي كانت تنقلها الدعاية المصرية خلال الأزمة حول انضمام الأردن إلى حلف بغداد مهمة جدا. كان تركيزها الأساسي على مهاجمة البريطانيين وليس النظام الأردني نفسه ولم يدعوا أنفسهم للإطاحة بالملك حسين. بعبارة أخرى كان المقصود من هذه الدعاية هو الضغط على النظام ومن المرجح أن يقنع الملك حسين ضمناً بأن احتمالات البقاء في السلطة ستكون أكبر إذا رفض الانضمام إلى حلف بغداد، وقرر الأردن في ديسمبر/كانون الأول أنه لن ينضم إلى الحلف. بقي الملك حسين في السلطة واخاز إلى مصر في الأزمات المستقبلية كما حدث في حرب السويس عام 1956 أو في حرب عام 1967 بين العرب وإسرائيل. وهكذا استمدت مصر مكافأة مباشرة من نهجها البراغماتي تجاه نظام الملك حسين وربما أقنع الخلاف على حلف بغداد الملك حسين أنه بحاجة إلى التوافق مع مصر في حالات الأزمات المستقبلية. كما أدت قوة القومية العربية الملك حسين إلى عزل الجنرال البريطاني جون باغوت غلوب كقائد للجيش الأردني في عام 1956. تمت إقالة غلوب أثناء وجود وزير الخارجية البريطاني في مصر وكان البريطانيون يعتقدون أن ذلك يمثل تحدّيا مباشرًا من ناصر لنفوذهم في المنطقة.

العدوان الثلاثي

كانت مصر تسعى للحصول على قرض من البنك الدولي منذ أواخر عام 1955 لتمويل بناء السد العالي في أسوان. وأشار اتفاق مبدئي مع البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا إلى أنه سيتم توفير 70 مليون دولار أمريكي للمشروع. ومع ذلك فقد قام ناصر مؤخرًا (27 سبتمبر 1955) بالتفاوض على اتفاق مع الاتحاد السوفييتي الذي قدم معونة فنية وعسكرية للجيش المصري مما أثار غضب الولايات المتحدة التي كانت حتى الآن تدعم جمال عبد الناصر. ونتيجة لذلك وبعد ضغط من الحكومة البريطانية بشأن التهديد الذي يمثله جمال عبد الناصر سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا في 20 يوليو 1956 عروض التمويل وسرجع البنك الدولي إلى الاتفاقية. في 26 يوليو ألقى جمال عبد الناصر خطابا تاريخيا أعلن فيه عن تأميم شركة قناة السويس في إطار سياسة التأميم التي سنستخدم إيراداتها لتمويل بناء السد العالي الذي اكتمل في يناير 1968. صاعد التأميم التوتر مع بريطانيا وفرنسا التي جمدت الأصول المصرية ووضع جيوشهم في حالة تأهب.

في 1 أغسطس عرض الاتحاد السوفييتي تمويل مشروع السد العالي. تدهورت العلاقات مع بريطانيا وفرنسا إلى مستوى الحرب الباردة مع حلول الصيف تدهورت من جديد عندما سحبت الولايات المتحدة الكثير من دعمها بسبب مظاهر صداقة جمال عبد الناصر المتنامية مع الاتحاد السوفيتي. بعد أن أقنعت الولايات المتحدة أخيراً خطأها في دعم حركة الضباط الأحرار والتهديد الخاص الذي شكله جمال عبد الناصر شعر البريطانيون والفرنسيون بالحرية في الإطاحة به. وقد توجت هذه الخطوة بالعدوان الثلاثي الأنجليزى والفرنسي والإسرائيلي على مصر في أكتوبر 1956.

في إعادة قراءة نهائية لسياسة القوة الأوروبية القديمة تفاوض البريطانيون والفرنسيون على خطة مع إسرائيل من شأنها أن تسفر عن عودة قناة السويس إلى البريطانيين والفرنسيين والإطاحة بنظام جمال عبد الناصر واستعادة الملكية الأوروبية والمسيحية واليهودية. قرر البريطانيون والفرنسيون استخدام قلق

إسرائيل من نظام عبد الناصر لصالحهم بمجرد أن ترى التهديد الكبير الذي شكله جمال عبد الناصر على وجودهم المسنس. وبموجب خطتهم قامت عناصر إسرائيلية في مصر بإطلاق عمليات كاذبة تستخدم كذريعة لإطلاق إسرائيل هجومًا مفاجئًا على مصر عبر سيناء ونحو قناة السويس. وباستخدام شروط معاهدة الجلاء التي سمحت للبريطانيين والفرنسيين باستخدام القوة العسكرية في حماية القناة سوف تغزو القوات الأنجليزية الفرنسية منطقة القناة وتحتل بعد ذلك القاهرة. غزت القوات الإسرائيلية غزة وتقدمت باتجاه سيناء في 29 أكتوبر.

وبناءً على ذلك وبموجب شروط معاهدة الجلاء هاجمت القوات البريطانية والفرنسية منطقة القناة في 31 أكتوبر باستخدام قوة مشتركة من الضربات الجوية والقصف البحري وقوات المظلات. وأخرت وحدات برمائية ومشاة كبيرة من قبرص والجزائر باتجاه القناة من أجل الاحتلال النهائي والدخول إلى القاهرة. في حين أن العملية كانت تحتوي على جميع العناصر الضرورية للمفاجأة ولكن كانت تفتقر إلى السرعة نظراً للضعف الاستراتيجي النسبي الذي وجد البريطانيون والفرنسيون أنفسهم في فترة ما بعد الحرب.

على الرغم من أن البريطانيين والفرنسيين ما زالوا يتمتعون بقدرات إسقاط كبيرة للقوة وكانوا القوة العسكرية الساحقة في المنطقة إلا أن كلا البلدين كان يعتمد بشكل كبير على الدعم الأمريكي لاقتصاداتهما من خلال شراء الديون البريطانية والفرنسية والاستثمار الأمريكي المباشر والأهم من ذلك من خلال دعم شركات النفط الأمريكية المقدمة للاستهلاك الأوروبي. وبالتالي في الوقت الذي بدأت فيه الأسطول الأنجليزى الفرنسي بتعزيز المواقع البريطانية والفرنسية على القناة كانت الحكومة الأمريكية قد تعرضت بالفعل لضغوط هائلة من الأمم المتحدة والاتحاد السوفييتي والأهم من شركات النفط الأمريكية التي واجهت عقبات لتوسعها التجاري في الشرق الأوسط. عندها بادرت إدارة أيزنهاور إلى فرض حظر نفطي على البريطانيين والفرنسيين وكان هناك فزع فوري في الحكومة

البريطانية إلا أن الفرنسيين كانوا يتبنون مطالب أكثر حزما واستهتاراً بمطالب أميركية تشير إلى حقيقة مفادها أن أمريكا ليس لها مصلحة في الشرق الأوسط وأنها كانت مخادعة في دعمها للقومية العربية ومكافحة الاستعمار.

لكن مع فرض الحظر تعرضت السيولة البريطانية التي تستخدم كعملة احتياط في شراء النفط إلى تهديد من نقص السيولة. وفي حين ناقشت الحكومة البريطانية هذا التحول في الأحداث فقد تراجعت الحملة العسكرية وأثبتت أنها ضعيفة في ظل الوضع العالمي الجديد مما أدى إلى شراء وقت حاسم لنظام جمال عبد الناصر لحشد الدعم من الليبراليين الأمريكيين والاتحاد السوفييتي وغيرهم في الأمم المتحدة. وأخيراً عندما قالت حكومة الولايات المتحدة في محاولة للتضامن مع نظام جمال عبد الناصر وإنها لن تقبل دعم الجنيه الإسترليني من خلال شراء الديون البريطانية فقد اكتسب المسئيدون في الحكومة البريطانية اليد العليا وأجبروا على الاستسلام للمطالب الأمريكية. ونتيجة لذلك توقفت العمليات البريطانية في 7 نوفمبر. عندما أوضحت المفاوضات بين البريطانيين والأمريكيين أن الولايات المتحدة كانت ضد استمرار الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية انهار موقف الحكومة البريطانية من سيطرتها على قناة السويس. من الآن فصاعدا لم تكن العمليات العسكرية ولكن تصفية ما تبقى من الأصول البريطانية والفرنسية والهيبة التي سمحت للجيوش الأنجليزية والفرنسية بالبقاء حتى النهاية في 22 ديسمبر. ونتيجة لذلك تم تأميم جميع البنوك والشركات البريطانية والفرنسية البالغ عددها 15000 مؤسسة وتم توسيعها فيما بعد لتشمل جميع المؤسسات الأجنبية وكذلك الشركات المصرية. لكن الأهم من ذلك أن الحدث كان بمثابة تخلي الولايات المتحدة عن هوية حضارية غربية علنية لا سيما التفوق الأبيض وكذلك معارضة الولايات المتحدة لوجود تجاري عالمي أوروبي ينظر إليه على أنه منافس لرؤيتها العالمية الخاصة. ونتيجة لذلك مع معارضة الزعيم الأول للغرب لسبب وجود الاستعمار الأوروبي فإن أزمة السويس التي

أطلقتها حركة الضباط الأحرار والثورة المصرية عام 1952 كانت بمثابة نهاية لمسعي الدول الأوروبية الاستعمارية.

وفقاً للمؤرخ البارز عبد العظيم رمضان فإن قرار جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس هو وحده الذي صنع دون استشارة سياسية أو عسكرية. وأظهرت الأحداث التي أدت إلى تأميم شركة قناة السويس كما حدث في أحداث أخرى خلال حكم جمال عبد الناصر كان ناصر يميل إلى اتخاذ القرار الانفرادي. يعتبر ناصر أنه كان بعيد عن القائد العقلاني والمسؤول.

https://youtu.be/tBOmRpeb88s?si=A9ShWO5HRZoLdLnX

الاتحاد مع سوريا

علم الجمهورية العربية المتحدة.

في 22 فبراير 1958 اتحدت مصر مع سوريا ونشأت الجمهورية العربية المتحدة. تم إلغاء دستور 1956 بعد الاتحاد وأصدر مرسومًا مؤقتًا. تم حل مجلس الأمة المصري. في 2 أبريل أصدر ناصر مرسوما تحدد شكل علم الجمهورية بثلاثة أشرطة أفقية حمراء وبيضاء وسوداء ونجمتين. كانت هناك حملة قمع ضد الشيوعيين في 31 ديسمبر بسبب عدم دعمهم للاتحاد مع سوريا بعد الانفصال السوري في عام 1962.

في نوفمبر 1961 عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية اجتماعها الأول وفي مايو 1962 عُقد المؤتمر الوطني للقوي الشعبية لاختيار قيادات من النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية موزعة جغرافيًا. ويضم المؤتمر الوطني للقوى الشعبية 1750 عضوًا من ممثلي الفلاحين والعمال والمهنيين والعمال في مايو لمناقشة مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه ناصر. في 30 يونيو وافق مجلس الأمة على الميثاق الذي أنشأ منظمة سياسية جديدة أطلق عليها الاتحاد الاشتراكي العربي ليحل محل الاتحاد القومي. شغل المزارعون والعمال 50 في المائة من مقاعد الاتحاد الاشتراكي. تم إنشاء وحدات الاتحاد الاشتراكي المنتخبة في المصانع والشركات والتعاونيات الزراعية والوزارات والنقابات المهنية.

https://youtu.be/fyTEvKIbMR8?si=3Kvi3sDZZEzJ2Zz0

حرب اليمن

في عام 1962 انخرطت مصر في الحرب الأهلية في اليمن ودعم النظام الثوري لعبد الله السلال الذي أطاح بالحاكم السابق للبلاد الإمام بدر وأعلن الجمهورية. ثبت أن هذا عبء مالي وعسكري كبير على مصر وخلق العداء تجاه المملكة العربية السعودية التي دعمت الملكيين اليمنيين.

https://youtu.be/AnOvlOjEY9s?si=tKn9P7l7TaiHxl_8

https://youtu.be/sbZ7-GKBjhk?si=MRNZpH6iOfT7tSWK

حرب 1967

تحت الضغط العربي ونتيجة للتوقعات الشعبية المتزايدة للقوة العسكرية العربية في 18 مايو 1967 طلب ناصر من الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت سحب قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (UNEF) المتمركزة على الجانب المصري من الحدود مع إسرائيل في سيناء. أغلقت مصر مضيق تيران على السفن الإسرائيلية ردا على تحويل إسرائيل لنهر الأردن. قام العاهل الأردني الملك حسين بزيارة إلى القاهرة في 30 أيار / مايو لتوقيع اتفاق دفاعي أردني مصري. في 5 يونيو وجهت قوات الجيش الإسرائيلي ضربة ساحقة لمصر. تم الهجوم على 17 مطارًا مصريًا، وتدمير معظم القوات الجوية المصرية على الأرض مما أدى إلى الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء. دخل الأردن الحرب على الجانب المصري، لكنه اضطر إلى قبول وقف لإطلاق النار من جانب مجلس الأمن الدولي في 7 يونيو بعد احتلال إسرائيل للأراضي التي يسيطر عليها الأردن في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه مصر. كما قبلت مصر بوقف إطلاق النار. هاجمت

القوات الإسرائيلية المنشآت العسكرية الاستراتيجية في مرتفعات الجولان السورية واحتلت بلدة القنيطرة ثم قبلت سوريا وقف إطلاق النار في 10 يونيو.

هزيمة مصر في حرب 1967 أجبرت جمال عبد الناصر على الاستقالة في 9 يونيو حيث عين نائب الرئيس زكريا محيي الدين خليفة له. ومع ذلك لم يغادر السلطة بعد المظاهرات الشعبية الضخمة الداعمة له من أجل البقاء في السلطة. وحوكم سبعة من كبار الضباط في أعقاب الهزيمة بمن فيهم وزير الحربية شمس بدران والقائد العام للقوات المسلحة على المشير عبد الحكيم عامر وذكر أنه انتحر أثناء وجوده في الحجز في أغسطس.

https://youtu.be/wH3NXupM_6o?si=V861kTlQwPUdo8kJ

https://youtu.be/aOaWZmcDrSM?si=P7QXQPeTOGGL764G

المجتمع

جمال عبد الناص

في وقت سقوط النظام الملكي في مصر في أوائل الخمسينيات كان أقل من نصف مليون مصري يعتبرون من الطبقة العليا أو الغنية وأربعة ملايين من الطبقة المتوسطة و17 مليون من الطبقة الدنيا والفقيرة. أقل من نصف جميع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية التحقوا بالمدارس ومعظمهم من الأولاد. ما يقرب من 75% من السكان فوق سن العاشرة وأكثر من 90% من جميع النساء أميات. سياسات جمال عبد الناص غيرت هذا بداية بالإصلاح الزراعي وقرارات التأميم والنمو الهائل في التعليم الجامعي وإنشاء القطاع العام. من العام الدراسي 1953-1954 حتى 1965-1966 ازداد إجمالي التسجيل في المدارس العامة أكثر من الضعف. انضم ملايين المصريين الفقراء سابقا من خلال التعليم وفرص العمل في القطاع العام إلى الطبقة الوسطى. شكل الأطباء والمهندسون والمعلمون والمحامون والصحفيون الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى الضخمة في مصر في عهد جمال عبد الناص.

https://youtu.be/YvZ_ngOvsgk?si=zjwtKgrJOPsrgoYQ

https://youtu.be/B-SI0busqyw?si=9GgcscivzOP42BdF

https://youtu.be/zKQwzlg9HEw?si=k8H9rPHpQv7Sb8Fj

https://youtu.be/41PpAI3JarI?si=MnL9_4AAOeneb0-t

https://youtu.be/DQeOnY2HOL4?si=qhdN5ws04KI8Ctdi

ثانياً: جمهورية أنور السادات[7]

محمد أنور محمد السادات (و. 25 ديسمبر 1918 – ت. 6 أكتوبر 1981)، هو ثالث رئيس مصري، خدم من 15 أكتوبر 1970 حتى إغتياله على يد متشددين إسلاميين في 6 أكتوبر 1981. وكان السادات أحد الضباط الأحرار الذي أسقطوا الملكية في ثورة 23 يوليو 1952، وكان نائب الرئيس جمال عبد الناصر، وخلفه في الحكم عام 1970. وتولى رئاسة الوزراء لثلاث فترات.

يرى مؤيدو سياسته أنه الرئيس العربي الأكثر جرأة وواقعية في التعامل مع قضايا المنطقة وأنه انتشل مصر من براثن الدولة البوليسية ومراكز القوى ودفع بالاقتصاد المصري نحو التنمية والازدهار. وعلى النقيض من ذلك يرى آخرون أنه قوض المشروع القومي العربي وحيد الدور الإقليمي المصري في المنطقة وقضى على مشروع النهضة الصناعية والاقتصادية ودمر قيم المجتمع المصري وأطلق العنان للتيارات الإسلامية.

الحياة المبكرة

محمد أنور السادات

[7] محمد أنور السادات – المعرفة

السادات أثناء دراسته بالكلية الحربية.

ولد السادات بقرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية سنة 1918، وتلقى تعليمه الأول في كتاب القرية على يد الشيخ عبد الحميد عيسى، ثم انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية بطوخ دلكا وحصل منها على الشهادة الابتدائية. وفي عام 1935 التحق بالمدرسة الحربية لاستكمال دراساته العليا، وتخرج من الكلية الحربية بعام 1938 ضابطاً برتبة ملازم ثان[بحاجة لمصدر] وتم تعيينه في مدينة منقباد جنوب مصر. وقد تأثر في مطلع حياته بعدد من الشخصيات السياسية والشعبية في مصر والعالم.

أنشطته الثورية

من اليمين إلى اليسار: أنور السادات، أمين عام مؤتمر العالم الإسلامي قبل أن يصبح رئيسا لجمهورية مصر ، فالنائب اللبناني صلاح البزري، فمحمد علي الطاهر، فمدحت فقت ، سفير لبنان في مصر ، فالأمير فريد شهاب مدير الأمن العام اللبناني، فالصحافي العراقي يونس نخري، مؤسس إذاعة "هنا برلين حي العرب" خلال الحرب العالمية الثانية، بيروت 1955 .

السادات أثناء محاكمته في قضية أمين عثمان.

في عام 1941 دخل السجن لأول مرة أثناء خدمته العسكرية وذلك إثر لقاءاته المتكررة بعزيز باشا المصري الذي طلب منه مساعدته للهروب إلى العراق، بعدها طلبت منه المخابرات العسكرية قطع

صلته بالمصري لميوله المحورية غير إنه لم يعبأ لهذا الإنذار فدخل على إثر ذلك سجن الأجانب في فبراير عام 1942. وقد خرج من سجن الأجانب في وقت كانت فيه عمليات الحرب العالمية الثانية على أشدها، وعلى أمل اخراج الإنجليز من مصر كثف إتصالاته ببعض الضباط الألمان الذين نزلوا مصر خفية فأكتشف الإنجليز هذه الصلة مع الألمان فدخل المعتقل سجيناً للمرة الثانية عام 1943.

لكنه إستطاع الهرب من المعتقل، ورافقه في رحلة الهروب صديقه حسن عزت. وعمل أثناء فترة هروبه من السجن عتالاً على سيارة نقل تحت اسم مستعار هو الحاج محمد. وفى أواخر عام 1944 انتقل إلى بلدة أبو كبير بالشرقية ليعمل فاعلاً في مشروع ترعة ري. وفي عام 1945 ومع إنتهاء الحرب العالمية الثانية سقطت الأحكام العرفية، وبسقوط الاحكام العرفية عاد إلى بيته بعد ثلاث سنوات من المطاردة والحرمان.

وكان قد إلتقى في تلك الفترة بالجمعية السرية التي قررت اغتيال أمين عثمان وزير المالية في حكومة الوفد ورئيس جمعية الصداقة المصرية – البريطانية لتعاطفه الشديد مع الإنجليز. وعلى أثر اغتيال أمين عثمان عاد مرة أخرى وأخيرة إلى السجن. وقد واجه في سجن قرميدان أصعب محن السجن بحبسه إنفرادياً، غير إنه هرب المتهم الأول في قضية حسين توفيق. وبعدم ثبوت الأدلة الجنائية سقطت التهمة عنه فأفرج عنه.

حركة الضباط الأحرار وثورة يوليو

السادات أثناء انتخابات تلا 1957.

بعد خروجه من السجن عمل مراجعاً صحفياً بمجلة المصور حتى ديسمبر 1948. وعمل بعدها بالأعمال الحرة مع صديقه حسن عزت. وفي عام 1950 عاد إلى عمله بالجيش بمساعدة زميله القديم الدكتور يوسف رشاد الطبيب الخاص بالملك فاروق.

وفي عام 1951 تكونت الهيئة التأسيسية للتنظيم السري في الجيش والذي عرف فيما بعد بتنظيم الضباط الأحرار فأنضم إليها .

وتطورت الأحداث في مصر بسرعة فائقة بين عامي 1951 - 1952، فألغت حكومة الوفد معاهدة 1936 وبعدها إندلع حريق القاهرة الشهير في يناير 1952 وأقال الملك وزارة النحاس الأخيرة .

وفي ربيع عام 1952 أعدت قيادة تنظيم الضباط الأحرار للثورة، وفي 21 يوليو أرسل جمال عبد الناص إليه في مقر وحدته بالعريش يطلب منه الحضور إلى القاهرة للمساهمة في ثورة الجيش على الملك والإنجليز .

وقامت الثورة، وأذاع بصوته بيان الثورة . وقد أسند إليه مهمة حمل وثيقة التنازل عن العرش إلى الملك فاروق.

أثناء رئاسة عبد الناص

كبار القادة المصريون في الإسكندرية عام 1968.

من اليسار إلى اليمين: جمال عبد الناص، السادات، علي صبري وحسين الشافعي.

في عام 1953 أنشأ مجلس قيادة الثورة جريدة الجمهورية وأسند إليه رئاسة تحرير هذه الجريدة . وفي عام 1954 ومع أول تشكيل وزاري لحكومة الثورة تولى منصب وزير دولة وكان ذلك في سبتمبر 1954.

وانتخب عضواً بمجلس الامة عن دائرة تلا ولمدة ثلاث دورات ابتداءً من عام 1957 . وكان قد انتخب في عام 1960 أنتخب رئيساً لمجلس الأمة وكان ذلك بالفترة من 21 يوليو 1960 ولغاية 27 سبتمبر 1961، كما انتخب رئيساً لمجلس الأمة للفترة الثانية من 29 مارس 1964 إلى 12 نوفمبر 1968 .

كما إنه في عام 1961 عين رئيساً لمجلس النضامن الأفرو – آسيوي .

في عام 1969 اختاره جمال عبد الناصر نائباً له، وظل بالمنصب حتى يوم 28 سبتمبر 1970 .

الرئيس السادات وشخص يشبه الرئيس حسني مبارك، في زيارة السادات الى غزة 14 مارس 1958، لحضور احتفالات عودة الإدارة المصرية لغزة، وفي أثناء وجودهما كلفهما الرئيس جمال عبد الناصر بافتتاح معهد فلسطين الديني الأزهري. هذه الصورة أهداها محمود عباس، للرئيس مبارك في 23 يوليو 2010 .[1]

رئاسته الوزراء

الفترة الأولى

"تشكيل الحكومة

من 27 مارس 1973 – 25 أبريل 1974"

الوزير	الوزارة
أحمد إسماعيل علي	وزارة الحربية
أحمد سلطان	وزارة الكهرباء
أحمد عز الدين حسن هلال	وزارة البترول والثروة المعدنية
أحمد فؤاد محيي الدين	وزير دولة لأمانة الحكم المحلي والمنظمات الشعبية
أحمد كامل البدري	وزارة الإنتاج الحربي
أحمد كمال أبو المجد	وزير دولة للشباب
أحمد محمد ثابت	وزارة التموين والتجارة الداخلية
أحمد نوح	وزارة الطيران المدني
إسماعيل صبري عبد الله	وزير دولة للتخطيط
إسماعيل فهمي	وزارة الخارجية، وزارة السياحة
ألبرت برسوم سلامة	وزير دولة لشئون مجلس الشعب
الحسيني عبد اللطيف عبد الرحمن	وزارة النقل
السيد جاب الله السيد	وزارة التخطيط
حسن أحمد الشريف	وزارة التأمينات
صلاح محمد غريب	وزارة القوى العاملة

عائشة راتب	وزارة الشئون الاجتماعية
عبد الحميد حسن محمد	نائب وزير الدولة للشباب
عبد العزيز عبد القادر كامل	نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الدينية، وزارة الأوقاف
عبد العزيز محمد حجازي	نائب رئيس مجلس الوزراء، وزارة التجارة الخارجية، وزارة المالية والاقتصاد
عبد العزيز محمد عيسى	وزارة شئون الأزهر
عبد الفتاح عبد الله محمود	وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء
عبد المعطي أحمد إسماعيل العربي	وزارة النقل البحري
عبد المعطي أحمد إسماعيل العربي	وزارة النقل البحري
عثمان أحمد عثمان	وزارة التعمير
عثمان عدلي بدران	وزارة استصلاح الأراضي
عزيز يوسف سعد	وزارة الري
علي عبد الرازق	وزارة التربية والتعليم
فخري محمد عبد النبي	وزارة العدل
محمد حسن زيات	وزارة الخارجية

محمد عبد القادر حاتم	نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام، وزارة الإعلام
محمد كامل ليلة	وزارة التعليم العالي
محمد محب محمد زكي	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
محمد مراد غالب	وزارة الإعلام
محمود أمين عبد الحافظ	وزارة الإسكان والتشييد
محمود رياض	وزارة المواصلات
محمود محمد محفوظ	وزارة الصحة
ممدوح سالم	نائب رئيس مجلس الوزراء، وزارة الداخلية
يوسف السباعي	وزارة الثقافة

الفترة الثانية

"تشكيل الحكومة من 25 أبريل 1974 – 20 سبتمبر 1974"

الوزير	الوزارة
إبراهيم نجيب إبراهيم	وزارة السياحة والطيران المدني
أحمد إسماعيل علي	نائب رئيس مجلس الوزراء، وزارة الحربية
أحمد حسن الشريف	وزارة التأمينات
أحمد سلطان	وزارة الكهرباء
أحمد عز الدين حسن هلال	وزارة البترول

أحمد علي كمال	وزارة الري
أحمد فؤاد محيي الدين	وزير دولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية
أحمد كامل البدري	وزارة الإنتاج الحربي
أحمد كمال أبو المجد	وزارة الإعلام
إسماعيل صبري عبد الله	وزارة التخطيط
إسماعيل غانم	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
إسماعيل فهمي	وزارة الخارجية
ألبرت برسومة سلامة	وزير دولة لشئون مجلس الشعب
صلاح الدين محمد غريب	وزارة القوى العاملة
عائشة راتب	وزارة الشئون الاجتماعية
عبد الحميد حسن	نائب وزير الشباب
عبد العزيز عبد القادر كامل	نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الدينية، وزارة الأوقاف
عبد العزيز محمد حجازي	نائب رئيس مجلس الوزراء
عبد العزيز محمد عيسى	وزارة شئون الأزهر
عبد الفتاح عبد الله محمود	وزارة شئون رئاسة الجمهورية
عبد المعطي أحمد إسماعيل العربي	وزارة النقل البحري

عثمان أحمد عثمان	وزارة الإسكان والتعمير
عثمان عدلي بدران	وزير دولة لشئون السودان
فتحي أحمد المنيولي	وزارة التجارة الخارجية
محمد أحمد السيسي	نائب وزير للسياحة والطيران المدني
محمد سميح أنور	وزير دولة للشئون الخارجية
محمد عبد الفتاح إبراهيم	وزارة المالية
محمد محب زكي	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
محمد هادي المغربي	وزارة التموين والتجارة الداخلية
محمود رياض	وزارة النقل والمواصلات
محمود محمد محفوظ	وزارة الصحة
مصطفى أبو زيد فهمي	وزارة العدل
مصطفى كمال حلمي	وزارة التربية والتعليم
مصطفى كمال حلمي	وزارة التربية والتعليم
نجيي عبد العزيز الجمل	وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء
يوسف السباعي	وزارة الثقافة

الفترة الثالثة

تشكيل الحكومة من 14 مايو 1980 – 6 أكتوبر 1981"

الوزير	الوزارة
أحمد بدوي سيد أحمد	وزارة الدفاع والإنتاج الحربي
أحمد سمير سامي	وزارة العدل
أحمد عز الدين هلال	نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج، وزارة البترول
أحمد فؤاد محيي الدين	نائب رئيس مجلس الوزراء، وزارة الحكم المحلي، وزارة شئون الأزهر
ألبرت برسوم سلامه	وزير دولة
أمال عبد الرحيم عثمان	وزارة التأمينات الاجتماعية، وزير دولة للشئون الاجتماعية
أنور عبد الفتاح أبو سحلي	وزارة العدل
بطرس بطرس غالي	وزير دولة للشئون الخارجية
جمال الدين السيد إبراهيم	وزير دولة للإنتاج الحربي
حسب الله محمد الكفراوي	وزارة التعمير، وزير دولة للإسكان واستصلاح الأراضي
زكريا البري	وزير دولة للأوقاف
سعد محمد أحمد	وزير دولة للقوى العاملة والتدريب

سعد محمد السيد الشربيني	وزير دولة للشئون الشعبية
سليمان سليمان نور الدين	وزير دولة للاقتصاد
سليمان متولي سليمان	وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري
عبد الآخر محمد عمر عبد الآخر	وزير دولة لشئون مجلس الشعب، وزير دولة لشئون مجلسي الشعب والشورى
عبد الرازق عبد المجيد	نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط والمالية والاقتصاد
عثمان أحمد عثمان	نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الشعبية
عثمان أحمد عثمان	نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الشعبية
فؤاد كمال حسين	وزير دولة للمالية
فكري مكرم عبيد	نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الشعب، نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلسي الشعب والشورى
كمال حسن علي	وزارة الخارجية
محمد عبد الحميد رضوان	وزير دولة للثقافة
محمد طه زكي	وزارة الصناعة والثروة المعدنية
محمد عبد الحليم أبو غزالة	وزارة الدفاع والإنتاج الحربي

محمد عبد الهادي سماحة	وزارة الري، وزير دولة لشئون السودان
محمد ماهر محمد عثمان أباظة	وزارة الكهرباء
محمد نبوي إسماعيل	نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات، نظارة الداخلية
محمود محمد داود	وزير دولة للزراعة والأمن الغذائي
مصطفى كمال حلمي	وزير دولة للتعليم والبحث العلمي
ممدوح كمال جبر	وزير دولة للصحة
منصور محمد محمود حسن	وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية، وزير دولة للثقافة والإعلام

https://youtu.be/DiHBVjOMGLU?si=I6ndlHbaklUYzcSq

الرئاسة

مقالة مفصلة: السياسة الخارجية للسادات

فيلم وثائقي عام 1972 عن السنوات المبكرة من حياة السادات.

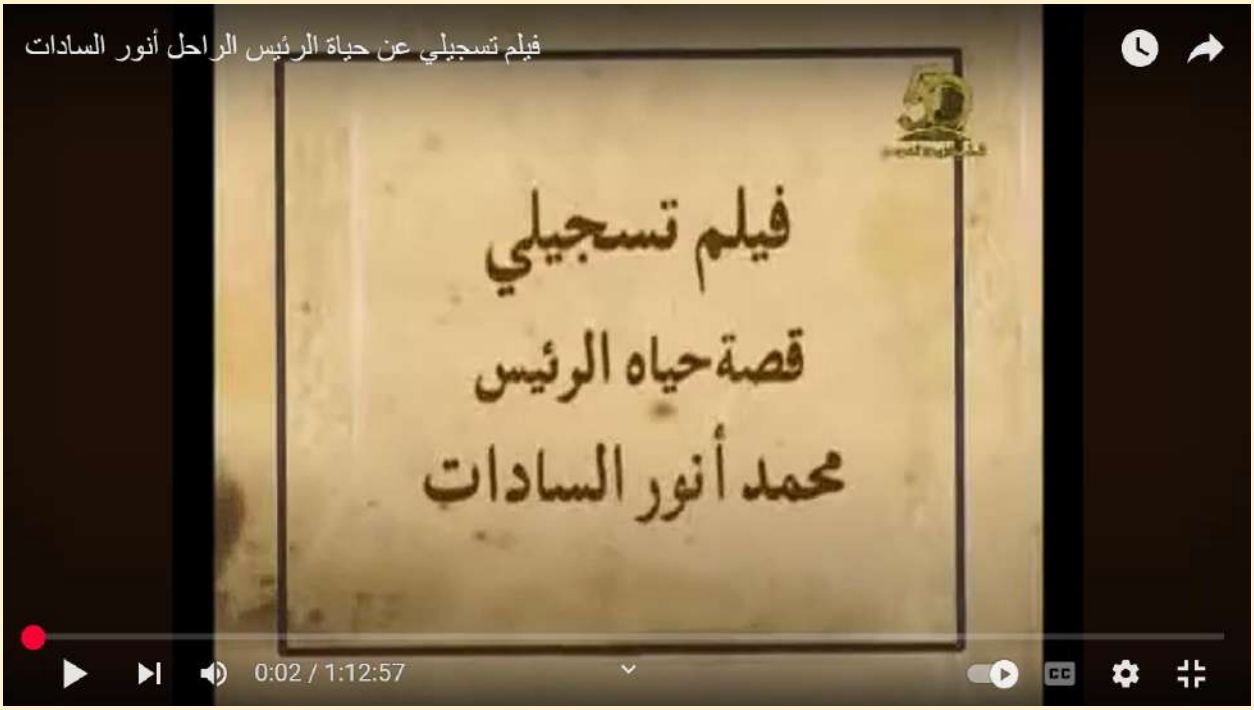

https://youtu.be/-d2I8Rb8Bj4?si=mSe0ZEc_NlnM8CEY

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 وكونه كان نائباً للرئيس أصبح رئيساً للجمهورية. وقد إتخذ في 15 مايو 1971 قراراً حاسماً بالقضاء على مراكز القوى في مصر وهو ما عرف بثورة التصحيح، وفي نفس العام أصدر دستوراً جديداً لمصر.

ثورة التصحيح

المقالة الرئيسية: ثورة التصحيح (مصر)

وقام في عام 1972 بالإستغناء عن 17000 خبير روسي في أسبوع واحد وذلك لإعادة الثقة بالنفس لجيش مصر حتى إذا ما كسب المصريون المعركة لا ينسب الفضل إلى غيرهم. [بحاجة لمصدر]

حرب أكتوبر

المقالة الرئيسية: حرب أكتوبر

وقد أقدم على إتخاذ قرار مصيري له وملص وهو قرار الحرب ضد إسرائيل التي بدأت في 6 أكتوبر 1973 عندما استطاع الجيش كسر خط بارليف وعبور قناة السويس فقاد مصر إلى أول انتصار عسكري في العصر الحديث.

https://youtu.be/3PKawNoOzfY?si=Kb5AlKXTzogMjsQ2

https://youtu.be/81lHD-rjr3w?si=jqTqT1RuqwEd4lKx

وقد قرر في عام 1974 على رسم معالم جديدة لنهضة مصر بعد الحرب وذلك بإنفتاحها على العالم فكان قرار الإنفتاح الإقتصادي. ومن أهم الأعمال التي قام بها كان قيامه باعادة الحياة الديمقراطية التي بشرت بها ثورة 23 يوليو ولم تتمكن من تطبيقها، حيث كان قراره الذي اتخذه بعام 1976 بعودة

الحياة الحزبية حيث ظهرت المنابر السياسية ومن رحم هذه التجربة ظهر أول حزب سياسي وهو الحزب الوطني الديمقراطي كأول حزب بعد ثورة يوليو وهو الحزب الذي أسسه وترأسه وكان اسمه بالبداية حزب مصر، ثم توالى من بعده ظهور أحزاب أخرى كحزب الوفد الجديد وحزب التجمع الوحدوي التقدمي وغيرها من الأحزاب.

السلام مع إسرائيل

المقالة الرئيسية: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

السادات (يسار) يصافح وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمان، 1978.

الرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيكن أثناء الجلسة المشتركة للكونغرس في واشنطن دي سي، والتي أعلن خلالها الرئيس جيمي كارتر نتائج اتفاقيات كامب ديفيد، 18 سبتمبر 1978.

الرئيس جيمي كارتر يصافح السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن عند توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في البيت الأبيض، 1979.

الرئيس السادات مع السناتور الأمريكي جو بايدن (يسار)، والسناتور الأمريكي فرانك تشرتش (وسط)، في كامب ديفيد، 1979.

https://youtu.be/y0MS-h4b4xQ?si=Gv5Gvp_8kK2ghLdL

إتخذ في عام 1977 الرئيس قراره الذي سبب ضجه بالعالم بزيارته للقدس وذلك ليدفع بيده عجلة السلام بين مصر وإسرائيل. وقد قام في عام 1978 برحلته إلى الولايات المتحدة من أجل التفاوض لإسترداد الأرض وتحقيق السلام كمطلب شرعي لكل إنسان، وخلال هذه الرحلة وقع اتفاقية السلام في كامب ديفيد برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وقد وقع معاهدة كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل مع كل من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن. والاتفاقية هي عبارة عن إطار للتفاوض يتكون من إتفاقيتين الأولى إطار لإتفاقية سلام منفردة بين مصر وإسرائيل والثانية خاصة بمبادئ للسلام العربي الشامل في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

وقد إنتهت الإتفاقية الأولى بتوقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام 1979 والتي عملت إسرائيل على إثرها على إرجاع الأراضي المصرية المحتلة إلى مصر.

وقد حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن وذلك على جهودهما الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

https://youtu.be/2ycH9YBg3Ng?si=E9rbjTD8DA5HAr6S

ردود الفعل العربية

السادات مع الرئيس الأمريكي رونالد ريكان عام 1981

لم تكن ردود الفعل العربية إيجابية لزيارته لإسرائيل، وعملت الدول العربية على مقاطعة مصر وتعليق عضويتها في الجامعة العربية، وتقرر نقل المقر الدائم للجامعة العربية من القاهرة إلى تونس العاصمة، وكان ذلك في القمة العربية التي تم عقدها في بغداد بناء على دعوة من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في 2 نوفمبر 1978، والتي تمخض عنها مناشدة الرئيس المصري للعدول عن قراره بالصلح المنفرد مع إسرائيل مما سيلحق الضرر بالنضامن العربي ويؤدي إلى تقوية وهيمنة إسرائيل وتغلغلها في الحياة العربية وانفرادها بالشعب الفلسطيني، كما دعى العرب إلى دعم الشعب المصري بتخصيص ميزانية قدرها 11 مليار دولار لحل مشاكله الاقتصادية، إلا أنه رفضها مفضلاً الإستمرار بمسيرته السلمية المنفردة مع إسرائيل.

علاقته بمحمد رضا بهلوي شاه إيران

بعد وقوع الثورة الإيرانية استضاف الرئيس شاه إيران محمد رضا بهلوي في القاهرة، مما سبب أزمة سياسية حادة بينه وبين إيران، وتعددت وسائل التعبير عنها من كلا الطرفين بحرب إعلامية وقطع

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما إنه استضاف الطائرات الأمريكية التى كانت تتجه لضرب إيران وتحرير أفراد السفارة الأمريكية مما زاد من حدة الكراهية بينهما. [حاجة لمصدر]

وفي مطلع عام 2004 وفي عهد الرئيس محمد خاتمي طلبت إيران عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر واشترطت مصر تغيير اسم الشارع الذي يحمل اسم "خالد الاسلامبولي".

في عام 2008 تم في إيران عرض فيلم وثائقي من انتاج إيراني بعنوان "إعدام الفرعون". ويصف الفيلم السادات "بالخائن"، ويمجد قاتليه، مما زاد في توتر العلاقات بين البلدين، ما أدى لاستدعاء القاهرة المبعوث الإيراني لديها محذرة طهران من مزيد من التدهور في علاقات البلدين. [2]

https://youtu.be/23huNtRrfiE?si=tgRo22DbkQYGqyCa

أواخر عهده

خلول خريف عام 1981 قامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة شملت المنظمات الإسلامية ومسئولي الكنيسة القبطية والكتاب والصحفيين ومفكرين يساريين وليبراليين ووصل عدد المعتقلين في السجون المصرية إلى 18000 معتقلا وذلك على إثر حدوث بوادر فتن واضطرابات شعبية رافضة للصلح مع إسرائيل ولسياسات الدولة الإقتصادية. وصل عدد المعتقلين في السجون المصرية إلى 1600 معتقلا مما

جعل الحكومة المصرية محطة انتقاد واستنكار عالمية على إجراءاتها التعسفية وظهر السادات في مجلس الشعب وهو يكيل الشتائم على رجال الدين مما ادى إلى امتعاض قطاعات واسعة من الشعب.

https://youtu.be/av0c9XRdtmk?si=tGqJRnuCVhq22yXa

https://youtu.be/IVyB9jKzVwk?si=R5TKWclQaj5SHlm8

إغتياله

https://youtu.be/qc1SK2sDnJM?si=m-somxAkvbnU9eGb

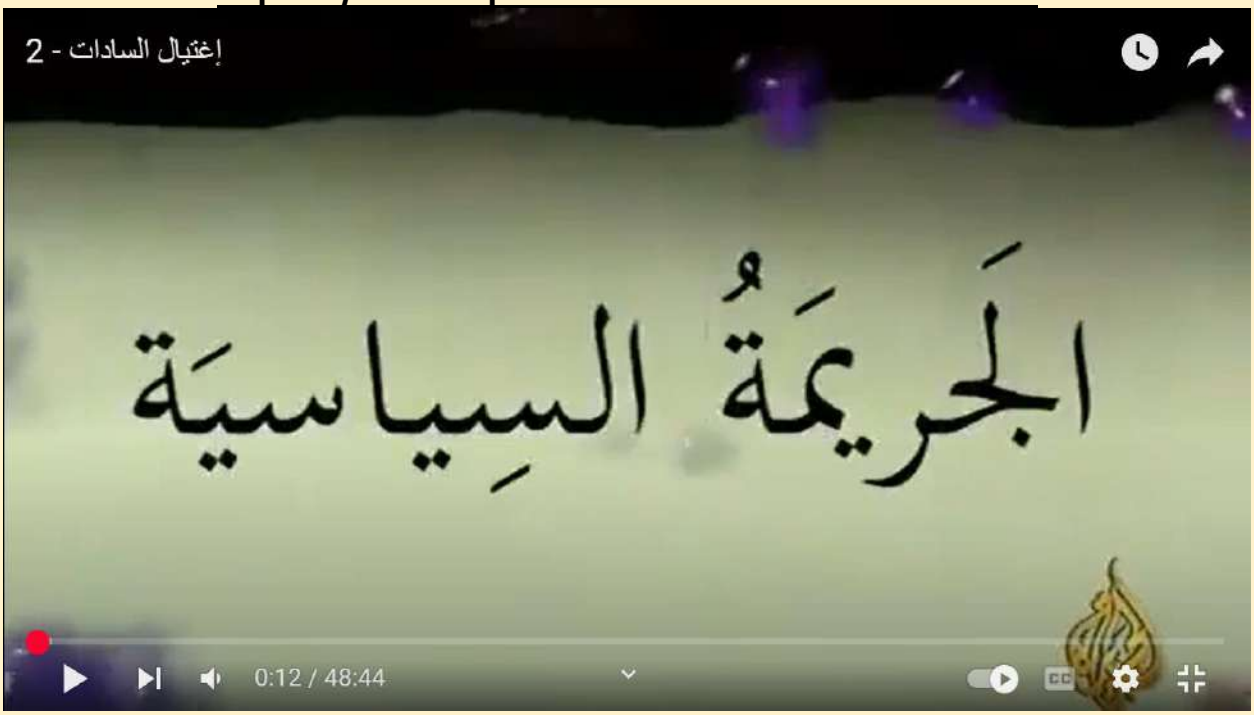

https://youtu.be/p5gJ9GpCkFs?si=AFmzTilluOzGykve

المقالة الرئيسية: اغتيال محمد أنور السادات

من اليسار؛ الرئيس الراحل أنور السادات، نائب الرئيس محمد حسني مبارك، اللواء عبد الحليم أبو غزالة في الاستعراض العسكري بمناسبة حرب أكتوبر والذي أغتيل فيه السادات وتولى بعدها حسني مبارك رئاسة مصر، 6 أكتوبر 1981.

السادات قبيل إغتياله في حادثة المنصة

وفي 6 أكتوبر من العام نفسه (بعد 31 يوم من إعلان قرارات الاعتقال)، تم اغتياله في عرض عسكري كان يقام بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر، وقام بقيادة عملية الاغتيال خالد الإسلامبولي النابع لمنظمة الجهاد الإسلامي التي كانت تعارض بشدة اتفاقية السلام مع إسرائيل ولم يرق لها حملة القمع المنظمة التي قامت بها الحكومة في شهر سبتمبر.

خلفه في الرئاسة نائب الرئيس محمد حسني مبارك.

حياته العائلية

صورة زفاف السادات وجيهان صفوت رؤوف 1949.

تزوج للمرة الأولى بعام 1940 من السيدة إقبال ماضي وأنجب منها ثلاث بنات هن رقية، راوية وكاميليا، لكنه إنفصل عنها بعام 1949. واقترن بعدها من جيهان رؤوف صفوت التي أنجب منها 3 بنات وولداً هم لبنى وفهى وجيهان وجمال.

له 13 أخاً وأخت، وكان والده متزوج ثلاث سيدات، ومن أشقائه عصمت والد السياسيين طلعت ومحمد أنور.

أنجاله

البحث عن الذات، تأليف السادات. لتحميل الكتاب، اضغط على الصورة.

أبناء الرئيس السادات (أنجب السادات 7 أبناء، 6 بنات وولد وحيد هو جمال السادات) لم يكن حظهم جيداً في الزواج، خاصة بناته من زوجته الأولى إقبال ماضي فيما زوج السادات بناته من جيهان لأبناء نجوم المجتمع والسياسة في عهده تزوجت بناته من إقبال زيجات انتهت كلها بالفشل وتراوحت بين نصاب سوري، ومغامر سكندري.

أنجال جيهان

السادات وجيهان يلعبان الطاولة 1975.

السادات في الإعلام

تناولت شخصيته بعدد من الأفلام والمسلسلات نذكر منها

1. سادات – مسلسل أمريكي إنتاج 1983.
2. أيام السادات – فيلم مصري 2003 بطولة أحمد زكي.
3. إعدام فرعون – فيلم إيراني 2008.
4. ناصر 56 – فيلم عن جمال عبد الناصر بطولة أحمد زكي . . وقام بدور السادات الممثل محمود البزاوي.
5. أوراق مصرية – مسلسل بطولة صلاح السعدني . . وقام بدور السادات الممثل أحمد بدير.
6. الثعلب – مسلسل من ملفات الجاسوسية بطولة نور الشريف . . وقام بدور السادات الممثل عبد الله غيث.

7. ناصر – مسلسل عن حياة جمال عبد الناصر إنتاج 2008 . . وقام بدور السادات الممثل عاصم بخاتي.

مؤلفاته

1. 30 شهر في السجن
2. القصة الكاملة للثورة
3. الصفحات المجهولة للثورة
4. يا ولدي هذا عمك جمال
5. البحث عن الذات
6. ثورة على النيل

https://youtu.be/WUljU4foPsM?si=gn8K4yEws8mmWF6R

https://youtu.be/URAhqH4akck?si=0ZGU3P75xwzwesfg

https://youtu.be/Q2hN9q-nWj0?si=fGA2phdcGGVUXtYI

https://youtu.be/xc6160_LfBo?si=jeWHpOOUPozEM_Iw

https://youtu.be/s1Kn5Bg9IWE?si=HmGAE6I43IF_6o_p

https://youtu.be/RyW0naJU_ok?si=emzl_Az9dQs1Won9

https://youtu.be/59kURMXnqSo?si=KqwUkmPIX2GWB2Ep

https://youtu.be/opc0jZqiniE?si=Rb9phBi8nA4-PSDV

ثالثاً: جمهورية مبارك[8]

[8] تاريخ مصر تحت حكم مبارك - ويكيبيديا

يمتد تاريخ مصر تحت حكم حسني مبارك لمدة 29 عاما، بدءا من عام 1981 مع اغتيال الرئيس أنور السادات حتى ثورة يناير عام 2011 حيث تم الإطاحة بمبارك في ثورة شعبية كجزء من الربيع العربي في ذلك الوقت.

اتسمت فترة رئاسته باستمرار السياسات المتبعة من قبل الرؤساء السابقين مثل ليبرالية الاقتصاد المصري والالتزام باتفاقية كامب ديفيد لعام 1979. وقد حافظت الحكومة المصرية برئاسة مبارك على علاقات وثيقة مع باقي الدول العربية وكذلك مع الولايات المتحدة وروسيا والهند وكثير من الدول الغربية. وبالرغم من ذلك فقد قامت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان بانتقاد سجلات حقوق الإنسان تحت إدارته مرارا وتكرارا.

كان هناك قلق بشأن الرقابة السياسية ووحشية الشرطة والاعتقالات التعسفية والتعذيب، بالإضافة لقيود على حرية الرأي والتعبير والتجمهر. أثرت الفترة الرئاسية لمبارك على المجتمع والسياسات المصرية. ويعزى ذلك بشكل كبير إلى النظام السياسي المصري والذي يقتضي موافقة الرئيس على كافة التشريعات القانونية والنفقات الحكومية قبل إصدارها.

السياسة

أصبح حسني مبارك رئيسا لمصر بعد اغتيال أنور السادات 6 أكتوبر 1981، وتم تشريع ذلك القرار بعد أسابيع عبر الاستفتاء في مجلس الشعب والذي يعد الأهم ضمن نظام التشريع المصري الذي يقوم على مجلسين تشريعيين. كان مبارك قد تولى منصب نائب الرئيس منذ عام 1975، وقد وصل لذلك المنصب بعدما ارتقى في رتب القوات الجوية المصرية خلال العقدين السابقين. وقد تولى كذلك منصب نائب وزير الدفاع خلال حرب أكتوبر 1973.

https://youtu.be/gsNyOmgexYY?si=6nCAHJ3NEV3sOoFX

كان الإصلاح السياسي محدودا خلال هذه الفترة، فقبل عام 2005 لم يكن مسموحا لأطراف المعارضة بالترشح للرئاسة، حيث كان المنصب يوكل للرئيس بشكل منتظم من خلال الاستفتاء في مجلس الشعب كل ست سنوات. وقد تغير هذا النظام بعد التعديلات الدستورية في الخامس والعشرين من مايو عام 2005 والتي نصت على تعيين حكومة شرعية منتخبة تعبر عن المواطنين المصريين. عقدت الانتخابات الرئاسية بعد أربعة أشهر ضد اثنين من المرشحين وتحصل فيها مبارك على 89% من أصوات الناخبين. وقد كان من شروط الترشح للمنصب أن تحصل المرشح على تأييد حزب سياسي وموافقة لجنة قومية للانتخابات. وقد دعت الأحزاب السياسية المعارضة لمقاطعة الاستفتاء لفقدانه المعنى، ولكن تم تمريره في النهاية بنسبة موافقة 80% .

بعد فترة وجيزة من إطلاق حملة رئاسية غير مسبوقة، تم اعتقال أيمن نور بتهم تزوير سماها النقاد بالملفقة، وفي 18 فبراير 2009 تم إطلاق سراحه. وقد سمح لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالترشح للبرلمان في 2005 كأعضاء مستقلين حيث فازوا ب 88 مقعد أو 20% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب.

كانت الأحزاب المعارضة ضعيفة ومنقسمة مقارنة بالحزب الوطني الديموقراطي. وقد شهدت انتخابات مجلس الشعب لعام 2000 فوز أفراد المعارضة بـ34 مقعدا من إجمالي 454 من مقاعد المجلس، مقارنة بأغلبية عظمى مقدارها 388 مقعد تابعين بالكامل للحزب الوطني الحاكم. بقيت جماعة الإخوان المسلمين والتي أسست في مصر عام 1928 منظمة غير قانونية ولم يعتد بها كحزب سياسي (يمنع القانون المصري الحالي تكوين أية أحزاب سياسية مبنية على أساس الدين). بالرغم من ذلك أعضاء الجماعة معروفون للعامة ويعبرون عن آرائهم بحرية. وقد تم انتخاب أفراد من الجماعة بشكل مستقل في مجلس الشعب والمجالس المحلية. وتضم الأطراف المعارضة المصرية أيضا مجموعات وحركات شعبية مثل حركة كفاية وحركة شباب 6 أبريل، وعلى الرغم من أنهم أقل تنظيما إلى حد ما عن الأحزاب السياسية المسجلة رسميا، يعتبر المدونون ونشطاء الإنترنت مثل كورتني سي رادش أن لهم دورا مهما في المعارضة السياسية بالكتابة والتنظيم وتحريك المعارضة الشعبية.

كان للرئيس مبارك سيطرة استبدادية محكمة على مصر. ولكن انتفضت شعبية مبارك وبرنامجه للإصلاح الاقتصادي المحلي بشكل دراماتيكي بعد انتشار أخبار عن تفضيل نجله علاء في المناقصات الحكومية وبرامج الخصخصة. ومع خروج علاء من الصورة بحلول عام 2000 بدأ الابن الثاني لمبارك «جمال» يلمع في الحزب الوطني الديمقراطي حيث نجح في ضم جيل من الليبراليين الجدد للحزب وبالتالي للحكومة. وقد أسس جمال مبارك بالتعاون مع بعض أقرانه مؤسسة «ميد إنفست» والتي تدير صندوق أسهم خاص وتقوم باستشارات مالية للشركات.

قانون الطوارئ

تعتبر مصر جمهورية ذات نظام شبه رئاسي في ظل قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958). وقد ظلت على ذلك الحال منذ عام 1967 باستثناء فترة 18 شهر في عام 1980 والتي انتهت باغتيال الرئيس أنور

السادات. في ظل هذا القانون تزداد سلطة الشرطة وتعطل الحقوق الدستورية ويتم فرض الرقابة. يقيد قانون الطوارئ وبشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: المظاهرات في الشوارع والمنظمات السياسية غير المرخصة، والتبرعات المالية غير المسجلة مسبقا يتم حظرها كذلك. تم احتجاز 17000 شخص في ظل قانون الطوارئ وبلغ عدد المعتقلين السياسيين حوالي 30,000. ففي حالة الطوارئ يكون للحكومة الحق في اعتقال الأفراد لأي فترة من الوقت وبدون سبب حقيقي وبذلك يتم احتجازهم في السجون لأي مدة بدون محاكمات. الحكومة المصرية ادعت أن الجماعات المعارضة مثل الإخوان المسلمين من الممكن أن يصلوا للسلطة في مصر إذا لم تقم الحكومة الحالية بمنعهم عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات الممولين الرئيسيين للجماعة واعتقال أبرز قادتهم، وهذه الأعمال كان من المستحيل أن تتم بدون قانون الطوارئ ومنع استقلال القضاء.

السياسة الخارجية

الرئيس الأمريكي جورج بوش ومبارك، 2002

وقد حافظ مبارك على التزام مصر بمعاهدة كامب ديفيد للسلام في نفس الوقت الذي أعاد فيه العلاقات مع الدول العربية الأخرى. وأحيا أيضا العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعد ثلاث سنوات من طرد السادات للخبراء السوفيتيين. في يناير 1984، انضمت مصر من جديد لمنظمة التعاون الإسلامي، وفي نوفمبر 1987

أتاح قرار القمة العربية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وباقي الدول العربية، وفي 1989 تم إقرار مصر ثانية في جامعة الدول العربية. وكان لمصر دور معتدل في المنصات الدولية كالأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

كانت مصر في ظل حكم مبارك حليف قوي للولايات المتحدة، والتي بلغت إعاناتها لمصر متوسط 2 بليون دولار سنويا منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام عام 1979. كانت مصر عضوا في تآلف الحلفاء في حرب الخليج عام 1991 حيث كانت قوات المشاة المصرية من أول من وطأت أقدامهم في المملكة العربية السعودية لإجلاء القوات العراقية من الكويت. وقد اعتبرت الحكومة الأمريكية دخول مصر في التحالف مصيريا من أجل جمع دعم عربي أوسع لتحرير الكويت.

على الرغم من عدم معرفة المصريين بذلك، إلا أن مشاركة القوات المصرية ساهمت بفوائد مالية للحكومة المصرية. فقد نشرت تقارير في وسائل الأخبار أن مبالغ وصلت ل 500,000 دولار للجندي الواحد دفعت أو بالأحرى محيت من الدين العام. فطبقا لما ورد في مجلة الاقتصادي:

«لقد كان مفعول الأمر سحريا مثلما تنص عليه الكتب» كما وثق صندوق النقد الدولي «. فقد حالف الحظ حسني مبارك عندما كانت الولايات المتحدة تبحث عن تحالف عسكري لإجبار العراق على الخروج من الكويت، لم يتردد الرئيس المصري عن المشاركة. فكانت مكافأته بعد الحرب عفو أمريكا والدول العربية في الخليج العربي وأوروبا عن ما يقارب 14 بليون دولار من ديون مصر.»

توسطت مصر بين سوريا وتركيا في نزاع حول الحدود عام 1998 وتحويل تركيا لمجري الماء والادعاء بدعم سوريا لحركات التمرد الكردية. علي الرغم من ذلك فإن مبارك لم يدعم الحرب علي العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة معللا بأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني كان يجب أن يحل أولا.

في 2009 وعندما لمحت إدارة أوباما إلى تقليصها في مد حمايتها لحلفائها في الشرق الأوسط (إذا استمرت إيران في أنشطتها النووية المزعومة)، أكد مبارك بأن «مصر لن تكون جزءا من أية مظلة نووية أمريكية على دول الخليج.»

الاضطراب والإرهاب

لم يكن الاضطراب غائبا في عهد مبارك. ففي فبراير 1986 تمردت قوات الأمن المركزي في الشوارع مثيرين بذلك الشغب والحرائق والنهب مطالبين بزيادة الأجور. كانت تلك الانتفاضة أكبر تحدي في رئاسة مبارك حتى ذلك الوقت، وثاني مرة في التاريخ المصري الحديث يبعث فيها الجيش للشوارع المصرية لاستعادة النظام.

https://youtu.be/g0-ikVLgS64?si=ElKywtsXEhrVaDTm

في عام 1992 احتل 14,000 جندي ضواحي عشوائيات إمبابة (والتي يبلغ عدد سكانها مليون) لمدة ستة أسابيع معتقلين حوالي 5000 شخص بعد محاولة السيطرة عليها من قبل أعضاء الجماعة الإسلامية من تابعي الشيخ عمر عبد الرحمن. وفي الأعوام التالية قامت الجماعة الإسلامية بشن الحرب على الدولة

وعلى الأجانب. ففي خلال عام 1993 قتل وأصيب حوالي 1106 شخص، وكان القتلى من الشرطة "120" أكثر من الإرهابيين "111"، وقد تم اغتيال العديد من ضباط الشرطة الكبار مع حراسهم الشخصيين من خلال كمائن منصوبة في وضح النهار." بلغ الإرهاب ذروته في عام 1997 حيث قام المسلحون من الجماعة الإسلامية بقتل 71 شخص معظمهم من السياح السويسريين في معبد حتشبسوت بالأقصر فيما يعرف بمذبحة الأقصر.

https://youtu.be/hylrMuPGdWA?si=hPFEct_7c2cHcR5F

وقد ظلت مصر لمدة سنوات بعدها خالية من الهجمات الإرهابية حتى يوليو 2005 عندما قتل 86 وأصيب أكثر من 150 شخص في مدينة شرم الشيخ على البحر الأحمر.

شهدت مصر في 2007–2008 أكثر من 150 مظاهرة وإضراب، «بعضها عنيف استوجب نشر قوات الأمن بأعداد هائلة.»

https://youtu.be/IB_fbdAzKUo?si=IE5KnXDvRF6u5Gz8

حقوق الإنسان

ظل قانون الطوارئ سائدا خلال رئاسة مبارك حيث وفر المناخ للاعتقالات التعسفية والمحاكمات الظالمة. وفي عام 2009 قدرت منظمة حقوق الإنسان أن هناك 5000 – 10000 مواطن مصري محتجز بدون تهم. وقد استخدمت قوات الشرطة والأمن أساليب الوحشية والتعذيب على الدوام. . ونسبة إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد تم تسجيل 701 حالة تعذيب في أقسام الشرطة في الفترة من 1985 ل 2011، وقد مات 204 ضحية نتيجة التعذيب وسوء العلاج. وتؤكد هذه المنظمة أن جرائم التعذيب تقع في شوارع مصر في وضح النهار وفي أقسام الشرطة وبيوت المواطنين في انتهاك واضح لكرامة وحرية الشعب.

كانت حرية التعبير والتجمهر وتأسيس الجماعات مقيضة تحت حكم مبارك. وقد تم ضبط الصحافة من قبل قوانين الصحافة والنشر وقانون العقوبات والذي دعا بمعاقبة من ينتقد الرئيس بالحبس أو

الغرامة. وفي عام 2008 عدلت مؤسسة «بيت الحرية» وضع الحرية الصحافية في مصر من «غير حر» إلى «حرية جزئية» وذلك ليس اعترافا بليبرالية السياسة الحكومية ولكن بسبب:

«شجاعة الصحفيين المصريين لتخطي الخطوط الحمراء التي قيدت عملهم سابقا، واعترافا بالسواد الأعظم من وجهات النظر التي قدمها الإعلام والمدونات المصرية. وقد جرى ذلك التطور بالرغم من بقاء بل وزيادة سياسات الحكومة في مضايقة وقمع وسجن الصحفيين.»

وفي عام 2005 قامت منظمة «مراسلون بلا حدود» بوضع مصر في المركز 143 ضمن 167 دولة من حيث حرية الصحافة، ونوهت في تقريرها لعام 2006 إلى استمرار مضايقة الصحفيين وسجن ثلاثة منهم. وقد اتفق المصدران أن وعود الإصلاح الخاصة بهذا الموضوع سارت ببطئ بشكل محبط أو غير مستقرة أثناء التطبيق.

الاقتصاد

باشر مبارك بداية من عام 1991 في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي محلي طموح لتقليل حجم القطاع العام والتوسعة من دور القطاع الخاص. وفي خلال التسعينات كان هناك سلسلة من إجراءات صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى التخفيف الهائل في ديون مصر الخارجية بسبب مشاركتها في تحالف حرب الخليج والذي ساعد مصر على تحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

وفي خلال آخر عقدين في عهد مبارك تم تقليل التضخم. وفي الفترة من 1981 إلى 2006 زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي أربعة أضعاف استنادا على القوة الشرائية (من 1355 دولار عام 1981 إلى 4535 دولار عام 2006 و 6180 دولار في 2010).

وبالرغم من ذلك كان هذا النمو بعيداً كل البعد عن عدالة التوزيع. حيث أن إعادة الهيكلة النقدية وخاصة تعويم الجنيه المصري وتحرير سوق المال المصري وتعديل نظام الضرائب والتقليل الاستراتيجي

في الإنفاق الاجتماعي من قبل الحكومة كان سببا في "مصاعب هائلة على أغلبية الشعب المصري" طبقا لأكثر من ملاحظ. وقد أصبح الزواج أصعب كثيرا على الشباب حيث قلت فرص الإسكان وزاد سعرها حتى أصبح من الشائع أن تعيش أسرة مكونة من ستة أفراد في غرفة واحدة."

منذ عام 1989 في بداية حقبة مبارك، استمر التوزيع غير العادل للثروة في مصر، حيث زاد الدخل السنوي لـ 2000 أسرة عن 35000 جنيه مصري، بينما كان دخل أكثر من 4 ملايين مواطن يقل عن 200 جنيه. وقد بين البنك الدولي أنه «في الوقت الذي تحسن فيه الوضع الاجتماعي في مصر لم تنجح الحداثة في الوصول للكتلة الحرجة من المواطنين. وعلاوة على ذلك فقد انعكست بعض المكاسب الأخيرة نتيجة لأزمة أسعار الغذاء والوقود عام 2008 وكذلك الأزمة الاقتصادية العالمية والتي بطأت من النشاط الاقتصادي»

قلت نسبة الوفيات في الأطفال الرضع وكذلك سوء التغذية في الأطفال الأقل من خمس سنوات إلى النصف، وزاد العمر الافتراضي من 64 إلى 71 عام. وقد تحسن الاقتصاد والمستوى المعيشي للغالبية العظمى من الشعب وإن كان ذلك بشكل غير متساو. وبالرغم من أن 18% من الشعب المصري ما زال يعيش تحت خط الفقر، فإن هذه النسبة تزيد في قرى صعيد مصر إلى 40%، وبالإضافة إلى ذلك فقد عاش 20% من الشعب في حالة فقر في مرحلة ما خلال العقد الأخير، مما يعمق الإحساس بالهشاشة الاجتماعية وعدم الأمان. وفقا لمقال نشر في صحيفة «سياتل تايمز» في يناير 2011: «يعيش قرابة نصف الشعب المصري يوميا على دولارين أو أقل»

فساد الحكومة

ساد الفساد السياسي بشكل دراماتيكي في وزارة الداخلية خلال فترة حكم مبارك نتيجة لزيادة السلطة على النظام التشريعي اللازم لتأمين فترة رئاسة مبارك الطويلة، وقد أدي هذا الفساد لسجن

شخصيات سياسية ونشطاء يافعين بدون محاكمة، وتأسيس معتقلات مخفية غير قانونية وغير موثقة في السجلات، ورفض العاملين بالجامعات والمساجد والجرائد بناء على ميولهم السياسية. وعلي مستوي الأفراد، سمح لكل ضابط بانتهاك خصوصية المواطنين في منطقته بالاعتقال الغير مشروط وفقا لقانون الطوارئ.

قيم التقرير الخاص بمؤشر مدركات الفساد لـ«الشفافية الدولية» عام 2010 مصر بدرجة 3.1 من 10 بناء على ملاحظة درجة الفساد من رجال الأعمال ومحللي الدولة (حيث ان 10 تعني أن الدولة خالية من الفساد وصف فاسدة ثماما) .احتلت مصر المرتبة الثامنة والتسعين من بين 178 دولة ضمها التقرير.

المجتمع والتعليم

في بداية رئاسة مبارك 1986 قدر الإحصاء الرسمي للسكان بـ 50.4 مليون مشتملا على 2 . 3 مليون مصري يعملون في دول أخرى. أكثر من 34% من الشعب في عمر 12 عاما أو أصغر، و 68% أصغر من ثلاثين عاما . أقل من 3% من المصريين في عمر 65 عاما أو أكبر. كأغلبية الدول النامية كان هناك تدفق ثابت لسكان الريف للمناطق الحضرية، ولكن عاش أكثر من نصف السكان في القري. في 1989 كان معدل العمر الافتراضي عند الولادة للذكور 59 و 60 للإناث. ومعدل وفيات الرضع حوالي 94 وفاة لكل 1000 ولادة.

في ظل القانون الذي تم تمريره مباشرة قبل رئاسة مبارك، تم هيكلة نظام التعليم الحكومي قبل الجامعي في مصر الذي نص على تسع سنوات تعليم إجبارية. وعلى الرغم من ذلك فقد أخرج معظم الأهالي أولادهم من الدراسة قبل اتمامهم الصف التاسع. وقد ضم النظام الأساسي ست سنوات من الدراسة الابتدائية تليها ثلاث سنوات من الدراسة الإعدادية بعد النجاح في اختبارات خاصة. وبعد اختبارات خاصة أخرى يتم قبول الطلاب في المرحلة الثانوية الغير إجبارية (من الصف العاشر للثاني

عشر). تختار طلاب المرحلة الثانوية بين النظام العام (قبل الجامعي) والذي يضم منهجا من العلوم الإنسانية والرياضيات والعلوم، والنظام الفني مشتملا الزراعي والتجاري والصناعي. وينتقل الطالب للصفوف التالية بعد إحراز درجات كافية في الاختبارات الموحدة.

كعديد من الدول النامية فقد تختلف معدل تسجيل الفتيات في المدارس عن الفتيان. حيث شكلت نسبة الفتيات 45% فقط من التلاميذ في المرحلة الابتدائية عام 1985–86 (في بداية عصر مبارك). وسجل في المرحلة الابتدائية نسبة تقدر ب 75% من الفتيات تتفاوت أعمارهن بين ست سنوات واثنا عشر سنة بينما وصلت تلك النسبة ل 94% في البنين. وفي الصعيد كان أقل من 30% من التلاميذ فتيات. فكانت الفتيات تخرج من الدراسة الابتدائية أكثر من البنين. شكلت الفتيات 41% من تلاميذ المرحلة الإعدادية و 39% من تلاميذ المرحلة الثانوية. ومن بين كل الفتيات في سن 12–18 عام 1985–86 انضم 46% منهم فقط للدراسة.

السقوط

تم خلع مبارك بعد 18 يوم من المظاهرات خلال الثورة المصرية عام 2011، عندما أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في 11 فبراير أن مبارك قد استقال من منصبه كرئيس للجمهورية مفوضا صلاحياته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. في 13 أبريل، أمر النائب العام بحجز مبارك وتخليه لمدة 15 يوم على ذمة التحقيق في مزاعم فساد واستغلال للسلطة. ثم صدر الأمر بمحاكمته بتهمة القتل المتعمد للمتظاهرين السلميين خلال ثورة يناير.

انظر أيضا

- ثورة يناير 2011 ، الليبرالية في مصر، الإرهاب في مصر

للإطلاع على المراجع اضغط الرابط التالي: تاريخ مصر تحت حكم مبارك – ويكيبيديا

https://youtu.be/7NoJlLzgDag?si=QzaLXGN0thpHtSOT

https://youtu.be/t3XXF9TlkDs?si=pT3rTZRZ3lihWID3

https://youtu.be/X4b4rQTASOQ?si=VN2rThRdtgRwTySf

https://youtu.be/6mfKXrPKhbY?si=Df0p3l30nphWpi3K

https://youtu.be/REPDTx2ZLQc?si=83IliT_zDf4ul8Zf

https://youtu.be/sW_W1v4-HV0?si=0vbTEjEcLvKx-Rd5

https://youtu.be/0bMWB7HVAp4?si=iRsebANVkKF_r3R1

https://youtu.be/NDw30Do5zXU?si=FY_IH1ecNzSUBojx

https://youtu.be/NsgMIrFN-jU?si=CRdEgcvuQk0b1Qj7

كوارث الخصخصة

وحكاية الصكوك الشعبية

ملف عن كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية في أواخر سنوات مبارك – موقع الدكتور علي السلمي

https://youu.be/8flecxDUfBg?si=Ng2KpZevMn9v107Y

https://youtu.be/RfB37RCprfc?si=ycGaQvqTQc7EaOqL

https://youtu.be/eOqyVN-VXJI?si=pSYtqHB2flceoJZY

https://youtu.be/4ypmxQIAzMY?si=0QRGoRim8wm99IfY

للذكرى

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U?si=rGfZIGKeCoMKIGc3

https://youtu.be/z8IlvvDaaf4?si=ccVsorwNtxusIXIn

الفصل الخامس

مصر . . . جمهورية "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" !

1. مصر تحت حكم المجلس العسكري

بعد قيام الثورة المصرية 2011 بدأ المجلس العسكري في الانعقاد بصفة شبه مستمرة، وبعد تنحي الرئيس السابق مبارك في فبراير 2011، تولى المجلس الرئاسة بالإنابة لحين عقد انتخابات رئاسية.

ومنذ أولى أيام الثورة بدأ المجلس في التواصل مع المواطنين سواء عن طريق البيانات التي يتم اذاعتها على شاشات التلفزيون المصري أو صفحة المجلس في الموقع الاجتماعي فيسبوك أو الرسائل القصيرة التي بدأت تصل على شبكات الهواتف المحمولة المصرية والتي كانت في بدايتها تدعو لضبط النفس وحماية الوطن ثم مواصلة العمل والتوقف عن تعطيل مسيرة الاصلاحات ووقف المسيرات والاضرابات والاعتصامات ومساندة الشرطة في الوقوف ضد العناصر الغير مسؤولة.

وانقسم رأي المصريين ما بين الاعجاب بالدور الراهن للجيش مع عدم الالتفات إلى دور الجيش الحيادي في بدايات الثورة وبين التساؤل عما سوف يؤول اليه الحكم في مصر بعد الانتخابات الرئاسية، ومطالبة الكثيرين بمدنية الدولة وسرعة انتقال الحكم من المجلس إلى شخصية أو لجنة مدنية انتقالية. وفي سبتمبر 2011 بعد 8 أشهر من قيام الثورة المصرية أصبح المجلس مسؤولا عن ادارة الدولة، والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والاعلامية[6].

المحاكمات العسكرية أثناء الثورة

شعار لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين.

بعد قيام ثورة 25 يناير 2011 ، لجأ المجلس العسكري بصفته رئيس لمصر بالإنابة بعد تنحي حسني مبارك، إلى إحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية. وتدافع السلطات عن المحاكمات العسكرية للمدنيين بإنها جاءت تحت ظروف حالة الانفلات الأمني في مصر وشيوع ظواهر البلطجة وممارسة العنف وحاجة المجتمع إلى وضع الخارجين على القانون وبسرعة وراء القضبان. المشكلة الأولى هنا هى افتراض غير صائب بغياب قدرة القضاء الطبيعى (المدنى) على تطبيق العدالة بفاعلية والعمل بسرعة تتواكب مع إيقاع أزمات المجتمع. والثابت أن القضاء الطبيعى دوما ما تعامل مع ظواهر كالبلطجة والعنف بفاعلية ولديه من القوانين الاعتيادية ما يكفى لمحاكمات فعالة وعادلة[7].

ومعظم المدنيين الذين مثلت محاكمتهم عسكريا أو تحقق معهم النيابات العسكرية الآن ليسوا جميعا من البلطجية والمجرمين. الكثير من تقارير منظمات حقوق الإنسان تتحدث عن نشطاء سياسيين وإعلاميين شباب أدخلوا في زمرة البلطجية وبعضهم صدرت بحقه أحكام من القضاء العسكرى. مجددا، يستطيع القضاء الطبيعى أن يقوم بكل هذا مع ضمانات كافية للمحاكمات العادلة والأفضل أن تحيل القضاء العسكرى جميع المدنيين إلى القضاء الطبيعى كى نضمن عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت التحقيقات مع غالبية هؤلاء المدنيين فيما تخص قضايا الرأي والمواقف السياسية.

وفي 14 سبتمبر 2011 أصدر مجلس الوزراء المصري قرارا بوقف احالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وقرر تعديل بعض أحكام أمر رئيس الجمهورية رقم 1 لسنة 1981، وتنفيذاً للمرسوم بقانون رقم 193 الصادر من المجلس العسكرى بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ، بدلاً من احالتهم الى المحاكم العسكرية وتشمل جرائم الأرهاب وتعطيل الطرق والمواصلات والمرافق وأعمال البلطجة وترويع المواطنين وتجارة الأسلحة وتجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت وجلب وتصدير المخدارت والإتجار فيها[8].

اعلان حالة الطوارئ

في 24 يناير 2012 في بيان تلفزيوني ألقاه المشير طنطاوي أعلن فيه إلغاء حالة الطوارئ في مصر بدءاً من تاريخه [9].وسوف تنتقل السلطة بطريقة ديمقراطية بعد الانتخابات الرئاسية في نهاية يونيو 2012[9].

تسليم السلطة

في 16 يونيو 2012 أصدر المجلس العسكري تشريع تحفظ له السلطة الكاملة فيما تخص التعيينات العسكرية ويمنحه الحصانة ضد أي محاكمة مدنية، وكان ذلك قبل وقت قليل من تولي الرئيس محمد مرسي منصبه كرئيس لمصر.

حركة التغييرات في 2012

في 12 أغسطس 2012 أصدر الرئيس مرسي حركة تغييرات في المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الدفاع. حيث تمت إحالة كلا من المشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع، رئيس المجلس العسكري، للتقاعد، وتعيينه مستشاراً للرئيس، والفريق سامي عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وتعيينه أيضاً في منصب مستشار الرئيس. وإحالة الفريق مهاب مميش، قائد القوات البحرية، والفريق عبد العزيز محمد سيف الدين، قائد قوات الدفاع الجوي، والفريق رضا محمود حافظ، قائد القوات الجوية، إلى التقاعد. وتمت ترقية اللواء أركان حرب عبد الفتاح السيسي، إلى رتبة الفريق، وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة، ووزيراً للدفاع والانتاج الحربي. وترقى اللواء صدقي صبحي، قائد الجيش الثالث الميداني، ومقره السويس، إلى رتبة الفريق، تولى منصب قائد أركان حرب القوات المسلحة. وأُبقي على اللواء محمد سعيد العصار، مساعداً لوزير الدفاع، وأعلنت الرئاسة استبدال علي صبري، وزير الإنتاج الحربي، بالفريق رضا محمود حافظ، قائد القوات الجوية السابق. وتعيين الفريق مميش رئيساً منتدباً لمجلس إدارة قناة السويس، وتم تعيين الفريق عبد العزيز محمد سيف الدين، رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع[10].

وفي مؤتمر صحفي عقدته المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 13أغسطس 2012 صرحت فيه أن كل التغييرات التي تمت في المجلس العسكري كانت قد نوقشت مع الادارة الأمريكية قبل حدوثها وناقشها وزير الدفاع الأمريكي أثناء زيارته لمصر قبلها بأسبوع [11].وفي الوقت نفسه كذب المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصري هذا الأمر [12].

خط زمني للثورة المصرية تحت حكم المجلس العسكري

الأحداث	التاريخ
موقف حيادي وبدأ الجيش المصري في النزول إلى ميدان التحرير بعد انسحاب قوات الشرطة وعمل على فض الاشتباكات بين البلطجية والثوار	28يناير
قام الجيش بمحاولات لاخلاء الميدان من المتظاهرين وأصر المتظاهرون على عدم الخروج من الميدان واستشهد أحد ضباط الجيش	يناير 11-فبراير
موقعة الجمل، اختلاف على دور الجيش فيها	2فبراير
نزول قوات الشرطة العسكرية للميدان واشتباكها مع الثوار، وتتبع قوات الشرطة العسكرية وزارة الدفاع.	12فبراير
فض اعتصام ميدان التحرير	20فبراير
قوات الشرطة العسكرية تدخل الميدان وتهدم الخيام التي أقامها المعتصمون للمطالبة برحيل حكومة أحمد شفيق.	25فبراير
أحداث هدم كنيسة صول	6مارس

فض الجيش للمظاهرات أمام وزارة الداخلية وهجوم البلطجية في الوقت نفسه، تم اعتقال 27 متظاهر واحالتهم للمحكمة العسكري.	8مارس
ادعاءات بقيام الجيش باجراء اختبارات كشف عذرية على بعض المعتقلات من ثوار ميدان التحرير.	9مارس
الجيش يفض إعتصام الأقباط أمام ماسبيرو بالقوة	14مارس
إصدار قانون تجريم الاعتصامات	23مارس
الجيش يتدخل لفض اعتصامات داخل جامعة القاهرة، احالة الناشط مايكل نبيل للنيابة العسكرية ثم سجنه 3 سنوات بعد انتقاده للمجلس على مدونته، فض اعتصام عمال غزل المحلة بالقوة.	أواخر مارس- أبريل
مطاردات بين الشرطة العسكرية والجيش لمعتصمي ميدان التحرير ومقتل واصابة العشرات.	9أبريل
الجيش يفض اعتصام كفر الشيخ لإقالة المحافظ بعد تجاهل إعتصام قنا الطائفي	5مايو
موقف حيادي للجيش أثناء اشتباكات أحداث امبابة	9مايو
اصابات بعد اشتباكات بين قوات الجيش والمعتصمين أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة.	16مايو
سلسلة استدعاءات من النيابة العسكرية لناشطين وصحفيين	30مايو 19- يونيو

مواجهات بين متظاهرين وقوات الأمن المركزي في ظل غياب الجيش.	28يونيو
اللواء محسن الفنجري يذيع بيان حاد في التلفزيون المصري للتحذير من تأثير الاعتصامات على الاقتصاد المصري وأمن البلاد.	13يوليو
اللواء حمدي بدين يقود قوات الشرطة العسكرية في زي رياضي، في مناوشات مع الثوار أثناء أحداث العباسية، واتهام المجلس لحركة 6 أبريل بتحريض الثوار.	23يوليو
فصل المذيعة دينا عبد الرحمن من قناة دريم بعد مكالمة مع اللواء الرويني صرح فيها باستخدامه الشائعات لتهدئة الثوار في ميدان التحرير.	24أبريل
محاولات الجيش فض اعتصام ميدان التحرير.	1أغسطس
استدعاء أسماء محفوظ للتحقيق أمام النيابة العسكرية بتهمة سب المجلس والتحريض على العنف[13].	14أغسطس

https://youtu.be/udvmEI5AeTM?si=wivlcexOVOBSLIcl

"المجلس الأعلى للقوات المسلحة" يتولى "إدارة شئون البلاد"

بيانات وإعلانات دستورية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

البيان رقم 1

https://youtu.be/JrgOYc8mHpM

البيان رقم 2

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

البيان رقم 3

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

بيان يوم 12 يوليو 2011

https://youtu.be/niRSmZmRXC4

البيان رقم 4

https://youtu.be/11DeEgKquoc

البيان رقم 5

https://youtu.be/1enlBhaMgKk

البيان رقم 6

https://youtu.be/9mlpCMfy1RO

بيان 21 نوفمبر 2011

https://youtu.be/Piyd5g8Waxo

الإعلان الدستوري في 13 فبراير 2011

https://youtu.be/27q_pRaW6M8

الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/vqxb4_dyrbo

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

https://youtu.be/PW18kjpv-L4

المؤتمر الصحفي في 9 إبريل 2011

https://youtu.be/0o-Tvz-c6xU

https://youtu.be/XoqB_DDQ9hc

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يباشر مهام "إدارة شئون البلاد"

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستوريا في 13 فبراير 2011 كان هذا نصه:

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعياً منه لهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن ووفاءً بمسئولياته التاريخية والدستورية في حماية البلاد، والحفاظ علي سلامة أراضيها، وكفالة أمنها، واطلاعا بتكليفه بإدارة شئون البلاد يدرك إدراكاً واضحاً أن التحدي الحقيق الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية، وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبر عنها

شعبنا من خلال الأيام الماضية، بل وتتجاوزها لآفاق أكثر رحابة، بما يليق بمكانة مصر الذي سطر شعبها أولي سطور الحضارة الانسانية علي صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن ايمان راسخ بان حرية الانسان وسيادة القانون وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية ، واجتثاث جذور الفساد هي أسس الشرعية لاي نظم حكم يقود البلاد في للفترة المقبلة، كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الايمان بأن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاس لكرامة كل فرد من أفراده والمواطن الحر المعتز بإنسانيته هو حجر الزاوية في بناء الوطن القوى ، وانطلاقاً مما سبق وبالبناء عليه ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

1. تعطيل العمل بأحكام الدستور.
2. يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.
3. يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.
4. حل مجلسي الشعب والشورى.
5. المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.
6. تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من الشعب.
7. تكليف وزارة د. أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.
8. إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية.
9. تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

والله الموفق والمستعان

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يباشر تنفيذ الإعلان الدستوري

مضى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في طريقه لتنفيذ ما قضى به الإعلان الدستوري المشار إليه، فتم تعطيل دستور 1971 وحل مجلسي الشعب والشورى، وأصدر المجلس قراراً بإعادة تشكيل لجنة تعديل دستور التي سبق تشكيلها التي كان مبارك قد أصدر قرارا جمهوريا بتشكيلها برئاسة المستشار سري صيام، وكانت تلك الخطوات التي اتخذها المجلس بداية الأخطاء التي وقع فيها، وبداية المشكلات التي أحاطت بمصر خلال الفترة الانتقالية وحتى اليوم. نوفمبر 2013.!

فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار رقم 1 لسنة 2011 الداعي إلى تشكيل لجنة يوكل لها مهمة تعديل الدستور ويرأسها القاضي السابق وخبير القانون والدستور المصري طارق البشري ضمت من بين أعضاءها عضو جماعة الإخوان المسلمين صبحي صالح والدكتور عاطف البنا [رحمه الله] وكان ذلك التشكيل. فضلاً عن رئاسة طارق البشري. نذيراً بأن المجلس قد اختار التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بزعم أنها التنظيم السياسي الأقوى والقادر على مساندة المجلس لاجتياز الفترة الانتقالية التي حددها المجلس في إعلانه الدستوري بتاريخ 13 فبراير بستة أشهر أو الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والانتخابات الرئاسية.

وبرغم رفض القوى السياسية والأحزاب المدنية والقوى المجتمعية مبدأ تعديل دستور 1971 وتفضيل الكل وضع دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية جديدة، فقد أصر المجلس على اختياره بتعديل الدستور، ثم أصدر بعد انتهاء لجنة التعديلات الدستورية من عملها المرسوم رقم 7 لسنة 2011 حدد فيه ميعاد الاستفتاء يوم 19 / 3 / 2011.

https://youtu.be/hWzvQnvY_Lw

https://youtu.be/88w4xMEl3II

https://youtu.be/i8wf7wprWsc

https://youtu.be/B0voT5W5X3g

المشكلة الأساسية

كانت المشكلة الأساسية التي اعترضت مسيرة نحو تحقيق غاياتها هو عدم التوافق على خارطة للطريق بين شباب الثورة والقوى السياسية الوطنية يلتف حولها المواطنون ويتخذونها محاسبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلفه الرئيس المخلوع بإدارة شئون البلاد وبايعه الشعب وسلم له شباب الثورة قيادة المسيرة نحو الديمقراطية.

https://youtu.be/_KglRaetKy8

الاختيار الخطأ لخارطة الطريق

كان اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالموافقة على خارطة الطريق التي أعدها المستشار البشري المتمثلة في إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية اختياراً خاطئاً بكل المعايير أثار جدلاً واسعاً بين أفضلية البدء بدستور جديد أو الانتخابات التشريعية. وكان الخطأ هو تبديد وقت ثمين في تعديلات دستورية والاستفتاء عليها ثم الاضطرار إلى إصدار إعلان دستوري يوم 30 مارس احتوى على 60 مأخوذة من الدستور المعطل من بينها المواد التي جرى عليها الاستفتاء.

كان راي كثير من الأحزاب والقوى السياسية أن مصر الثورة لا تتقدم بالقدر الكافي وبالسرعة المأمولة نحو تحقيق أهدافها في الديمقراطية وإنهاء المرحلة الانتقالية بتسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً .

القضية الجوهرية

كانت القضية الجوهرية في أعقاب إجراء الاستفتاء هي الخلاف الذي نشأ بين فريقين من المصريين، الفريق الأول يستمسك بكل قوته بما أسفر عنه الاستفتاء على تعديلات بعض مواد دستور 1971 المعطل وما انتهي إليه من تقرير إجراء الانتخابات التشريعية في غضون ستة أشهر من تاريخ الاستفتاء الذي أجري في التاسع عشر من مارس 2011، يلي ذلك أن تجتمع الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ، ثم يتم الاستفتاء عليه بعد خمسة عشرة يوماً من إعداده . ويؤكد المناصرون لهذا الراي، وهم يتمثلون بالدرجة الأولى في جماعة الإخوان المسلمين وجماعات السلفيين والأحزاب ذات المرجعية الدينية وعناصر الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أن الإسراع بإجراء الانتخابات التشريعية على النحو السابق هو أمر ضروري لاستعادة الاستقرار للوطن وايجاد حكومة منتخبة تستطيع إدارة شئون البلاد تكون قادرة على اتخاذ قرارات مهمة ومحورية لا تملك الحكومة الانتقالية الحالية القدرة على اتخاذها .

وعلى الجانب الاخر تحتشد الأحزاب ذات التوجه الليبرالي وأغلب ائتلافات واتحادات شباب الثورة للمطالبة بحتمية إعداد الدستور الجديد للبلاد أولاً ثم إجراء الانتخابات الرئاسية يليها الانتخابات التشريعية باعتبار ذلك هو المنطق الدستوري والقانوني والسياسي الصحيح الذي يؤسس لدولة

ديمقراطية حديثة، وينجنب سيطرة فصيل معين له أغلبية في مجلسي الشعب والشورى في وضع دستور لا يعبر عن إجماع وطني وتوافق كل طوائف الشعب. وقد ايد هذا الراي أغلب المشاركين في اجتماعات الحوار الوطني ومؤتمر الوفاق القومي، كما عبر عن تأييده لهذا التوجه عناصر مهمة في الحكومة مقدمتهم الدكتور عصام شرف الذي صرح في مناسبات كثيرة تفضيله لوضع الدستور أولاً والدكتور جودة عبد الخالق وزير التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الذي ألقى كلمة واضحة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الوفاق القومي مؤكداً أن إجراء الانتخابات التشريعية قبل إعداد الدستور هو قلب للأوضاع الطبيعية بما ثل "وضع العربة أمام الحصان".

ويرى كثير من فقهاء الدستور وأساتذة القانون أن الدستور هو التعبير الأصيل عن المبادئ والقيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتتحدد وفقاً له مؤسسات الدولة وسلطاتها وطبيعة العلاقات بينها والذي تجب أن تتم الانتخابات التشريعية وفقاً له.

ومن القضايا التي تثار في شأن أفضلية وضع الدستور الجديد أولاً، قضية نظام الحكم الذي سيرتضيه الشعب في الدستور الجديد وهل سيكون نظاماً برلمانياً أم رئاسياً أو مزيج من النظامين؟ وهل سيتكون البرلمان الجديد من مجلس واحد أم مجلسين؟ وفي حالة استمرار مجلس الشورى في تركيبة البرلمان حسب الدستور الجديد، هل سيتم تعيين ثلث الأعضاء بواسطة رئيس الجمهورية أم ستتغير تلك النسبة؟ وهل سيستمر تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء بمجلس الشعب؟ وهل سيتضمن الدستور الجديد نصاً بتخصيص نسبة للعمال والفلاحين في عضوية المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية أم سيتم العدول عنها؟ ويتساءل الكثيرون ماذا لو ألغى الدستور الجديد نسبة العمال والفلاحين وماذا سيكون عليه موقف البرلمان المنتخب في هذه الحالة؟

لقد ساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثورة الشعب وتعهد بحمايتها وضمان تحقيق أهدافها، وكان الأمل في أن يتقبل المجلس دعوة طوائف متزايدة من الشعب المصري لإقرار المنطق الدستوري الصحيح ووضع البلاد على طريق آمن ومضمون للتحول الديمقراطي السليم، وبذلك يكون قد أوفى بالوعد وحقق للوطن انتقالاً آمناً إلى مرحلة الديمقراطية!

وكانت أهم الملاحظات على أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارته لشئون البلاد ما يلي:

1. منذ اللحظة الأولى، بدا أن المجلس لم يكن مؤمنا "بالمنطق الثوري" الذي كان الظرف التاريخي يستوجب العمل وفقاً له، فعمد إلى تغليب القوانين والإجراءات التقليدية أو ما يطلق عليه "الشرعية الدستورية". وامتنع عن تطبيق مفاهيم وآليات "الشرعية الثورية" في وقت أعلن المجلس عن تعطيل دستور 1971 في أول إعلان دستوري أصدره في 13 فبراير 2011!
2. بدا المجلس مقتنعاً بقدرة "جماعة الإخوان المسلمين" على مساندته في السيطرة على الجماهير بحكم انتشارها في أنحاء البلاد، وبحكم ادعاء قادة الجماعة بأنهم كانوا مظلمين ومستضعفين، وكان ذلك من أهم عوامل موافقة المجلس لخارطة الطريق التي جاءت بها لجنة التعديلات الدستورية برئاسة "البشري" والتي أصر المجلس على إجراء استفتاء شعبي عليها بضغط من الإخوان وبرغم معارضة أغلب القوى والأحزاب المدنية، الأمر الذي مكّن "الجماعة". من استغلال المشاعر الدينية لدي المصريين للتصويت بالموافقة على تلك التعديلات. متضمنة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور. وهو الأمر الذي كان يصب في صالح "الجماعة".
3. في ذات الوقت، لم تحاول المجلس التفاعل مع الأحزاب والقوى السياسية المدنية، ولا أن يبذل جهداً في مساندة شباب الثورة وتشجيعهم على تكوين أحزاب ثورية تعكس أهداف الثورة وتساند المجلس

الأعلى للقوات المسلحة في حشد قوى الشباب الذي كان يتطلع – وما يزال– إلى فرص التمكين والمشاركة في الجهد الوطني.

4. سماح المجلس بتأسيس أحزاب على أساس مرجعية دينية رغم مخالفة ذلك لنص المادة رقم 4 من إعلان 30 مارس 2011 التي كانت تنص على أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون. وتحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري. ولا يجوز مباشرة اي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل". فتم تأسيس أحزاب تقوم على أساس مرجعيات دينية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، والجماعة السلفية، والجماعة الإسلامية ،وغيرها.

انفجارات لغم مبارك تتوالى

1. ثم توالت انفجارات اللغم الذي زرعه مبارك لإفساد مسيرة الثورة حين قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعادة تشكيل لجنة التعديلات الدستورية وجعل رئاستها للمستشار طارق البشري بعد أن كانت وفق القرار الأصلي الذي كان قد أصدره نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان برئاسة المستشار سري صيام. وقد ترتب على إعادة تشكيل اللجنة دخول أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين هما صبحي صالح المحامي الإخواني شديد الأخونة، و د. عاطف البنا الذي كان محسوباً على حزب الوفد! وفضلاً عن ذلك ضمت اللجنة المستشار حاتم بجاتو الذي تم تعيينه وزيراً في التعديل الأخير لحكومة هشام قنديل قبل أسابيع قليلة من عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية في 3 يوليو 2013!

2. وقد كان من الغريب وغير المنطقي إعادة تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد في دستور معطل ! فقد قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إعلانه الدستوري الأول بتاريخ 13 فبراير 2011 تعطيل دستور 1971، وكان حري به أن يلغي لجنة التعديلات الدستورية لا أن يعيد تشكيلها برئاسة المستشار البشري وهو من المتعاطفين مع تيار الإسلام السياسي على أقل تقدير.
3. والمفارقة في ذلك اللغم الذي زرعه مبارك وتقبله المصريون بدون تمحيص، أن اسنم المجلس المكلف بإدارة شؤون البلاد. وهو غير مختص. في إجراءات تعديل بعض مواد في دستور 1971 كان مبارك قد اقترح تعديلها في خطابه الأول يوم 28 يناير 2011 في محاولة لامتصاص غضب الجماهير ومطالبته بالتنحي.
4. وكان إصرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الاستمرار في تعديل الدستور المعطل أمراً غير مفهوم دوافعه في ذلك الوقت وذلك بدلاً من انصياع المجلس إلى الرغبة العارمة لوضع دستور جديد للبلاد تحل محل دستور 1971 "المعطل" والتي عبرت عنها كل القوى السياسية وفي المقدمة منها الحكومة التي كانت قد تشكلت برئاسة د. عصام شرف يوم 3 مارس 2011 والذي أعلن صراحة تأييده لمطلب "الدستور أولاً" وأبلغ المجلس ذلك الراي الذي ساندة فيه د. تحي الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء حينئذ.
5. وحين تم الاستفتاء العام على تعديلات الدستور يوم 19 مارس 2011 وجد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه يواجه فراغاً دستورياً فأصدر الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 الذي تبنى توصيات لجنة البشري كاملة وأهمها ما نصت عليه من ضرورة قيام أول مجلسين للشعب والشورى يتم انتخابهما باختيار مائة عضو للجمعية التأسيسية تقوم بوضع دستور جديد، وبذلك تم تفعيل فكرة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد تحل محل دستور 1971 "المعطل !

6. كذلك انحاز المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مطلب جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من الأحزاب السلفية، وقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في 2012 وقبل أن يعد دستور جديد للبلاد ومن ثم جرى انتخاب أول رئيس للجمهورية بعد الثورة في ظل دستور تم تعطيله بقرار نفس المجلس الأعلى للقوات المسلحة!!!

7. كذلك تم التهاون في تطبيق شروط تأسيس الأحزاب السياسية التي نص عليها القانون رقم 40 لسنة 1977 وخاصة ما جاء في المادة 4 من عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم 23 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي، أو طائفي، أو فئوي، أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس، أو الأصل، أو الدين، أو العقيدة. وبذلك تم السماح بتأسيس أحزاب دينية كان من أهمها حزب "الحرية والعدالة" حزب جماعة الإخوان المسلمين وحزب "النور" السلفي، والذين تمكنا من الفوز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب 2011 ومجلس الشورى 2012، ومن ثم تحكما في تشكيل "الجمعية التأسيسية" التي أنتجت دستور 2012 الإخواني!!!

8. كذلك كان الانسياق إلى فكرة المحاكمات الجنائية له ولرموز نظامه بتهم قتل المتظاهرين في ايام الانتفاضة الشعبية التي بدأت في 25 يناير أو اتهامات بالفساد وإهدار موارد البلاد، مما كان من الصعب إثباته وتوالت أحكام البراءة للجميع!

https://youtu.be/Xyg-Fui4Lgo?si=6JfJYLaYohDWp9Y3

على مدى الأيام

منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بات واضحاً وجود "ثورة مضادة ممنهجة" تعمل لإفشال ثورة الشعب، فضلاً عن المخاطر التي تهدد احتمالات تحقيق أهداف الثورة نتيجة أسلوب إدارة الوطن بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه.

https://youtu.be/waM81u2mKNk

فقد فشلت وزارة الدكتور أحمد شفيق الأولى التي تشكلت يوم 29 يناير في التعامل مع الموقف بدرجة كافية من الثورية"، وجاء تشكيلها محبطاً حيث كان أغلب أعضاءها من وزارة أحمد نظيف التي ساهمت بقدر وافر في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد والتي أحيل عدد لا بأس به منهم للتحقيق والمحاكمة أمام محكمة الجنايات بعد ايام معدودة من خروجهم من تلك الوزارة.

من جانب آخر، بدا وكأن حكومة الدكتور أحمد شفيق الأولى قد ارتضت الركون إلى منطق " تسيير الأعمال" بمعنى إنجاز متطلبات العمل اليومية من دون التطرق إلى محاولة تفهم غايات الثورة وأهدافها وضرورات حمايتها وتأمينها حتى تحقق أهدافها.

وقد كان حرياً بتلك الحكومة الأولى في عهد ثورة 25 يناير أن تبادر باتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن تأمين الوطن وثورته الناشئة من مخاطر وتهديدات رموز وقيادات النظام السابق الذين ارتبطت

مصالحهم ومفاسدهم مع مبارك وأسرته وحزبه وأجهزته الأمنية. كان من المنصور أن تطلب الحكومة من النائب العام فور تشكيلها فرض الإقامة الجبرية والتحفظ على أموال أعضاء حكومة نظيف، ورئيسي مجلسي الشعب والشورى ورئيس ديوان رئيس الجمهورية وقيادات ورموز الحزب الوطني الديمقراطي.

كان المنطقي أن تبادر حكومة الدكتور شفيق الأولى إلى عزل جميع المحافظين الذي كانوا، ومن دون استثناء، أدوات الرئيس السابق في تزوير الانتخابات ومحاباة المفسدين من أعضاء الحزب الحاكم "المنحل" وتمجيد الرئيس وابنه وأسرته وإطلاق أسمائهم على المدارس والشوارع والمدن العلمية، وكانوا يتسابقون في تزيين الشوارع وإخفاء عورات محافظاتهم بما فيها من عشوائيات وفقر وتردي في مظاهر الحياة كلها، وتحشدون موظفي المحليات في السرادقات التي تقام ابتهاجاً بالزيارات الميمونة.

كان المنصور أن تعمد حكومة الدكتور شفيق الأولى باعتبارها أول حكومة تتشكل بعد 25 يناير إلى التحفظ على قيادات الشرطة وجهاز أمن الدولة الذين كان تورطهم في الاعتداء على أبناء الثورة واضحاً منذ اللحظات الأولى، والذين كانت قراراتهم بسحب قوات الشرطة وإخلاء السجون وإطلاق أعوانهم من بلطجية الانتخابات لترويع المواطنين من أبرز الأخطار التي كان يمكن أن تدمر الثورة وتقضي عليها في المهد لولا تدخل القوات المسلحة.

كان المنصور أن تنتبه أول حكومة في عهد الثورة إلى ما حدث في الأيام الأولى للثورة من حرق مقار الحزب الوطني الديمقراطي ومجمعات المحاكم، وأن تبادر إلى تأمين مقار جهاز أمن الدولة وأجهزة السجل المدني والوزارات والهيئات العامة وكافة الأجهزة الحكومية والوحدات المحلية ووضعها تحت حماية

القوات المسلحة حفاظاً على ما لها من مستندات وتجنباً لتعرضها لعمليات الاختراق والحرق وتدمير ما لها من مستندات.

كان من المنصور أن تبادر الحكومة الأولى في عهد الثورة إلى تجميد الحزب الوطني الديمقراطي والتحفظ على مقاره ومستنداته ووضع قياداته بدءاً من أمينه العام تحت الإقامة الجبرية وقد اتضح لها ما قاموا به من تخطيط وتشجيع وتمويل للعدوان على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير فيما عرف بموقعة الجمل، بل على العكس فقد وقفت الحكومة عاجزة تماماً عن التدخل أو منع العدوان وحماية الشباب الذي تعهد رئيس الحكومة قبلها بليلة واحدة أن تحميهم "برقبته"[9]!

ورغم كونها الحكومة الأولى في عهد الثورة، فلم يصدر عنها اي بيان يوضح خطة عملها أو أولوياتها أو حتى نواياها في العمل على تأمين الثورة وضمان تحقيق أهدافها. وعلى العكس من ذلك انطلق بعض أعضاءها يرددون ذات النصرخات القديمة المستهلكة التي ملتها جماهير الشعب بعد أن تأكدوا أنها ليست أكثر من لغو لا طائل من ورائه. بل تشير اتهامات إلى تورط بعض وزراء تلك الحكومة في مساندة بلطجية الحزب الوطني ومدهم بالتسهيلات التي مكنتهم من الاستمرار في العدوان على شباب الثورة يومي 2 و3 فبراير ومنهم وزير الصحة ووزيرة القوى العاملة.

وكان من أتعس مظاهر تلك الحكومة، التي افتقدت الإحساس بالثورة، أنها ضمت وزيراً للإعلام استمراراً من حكومة نظيف المقالة والذي يتمتع بأكبر قدر من الرفض الشعبي لدوره في إفساد الإعلام الرسمي وتضليل المواطنين وتزوير المعلومات التي يقدمها التليفزيون المصري عن الثورة، وقد تم حبسه احتياطياً للتحقيق معه عن تصرفات واتهامات بالفساد وإهدار المال العام. وجاءت استقالة الدكتور

---

[9] رئيس الوزراء المشار إليه هو الفريق أحمد شفيق.

جابر عصفور من منصب وزير الثقافة في تلك الحكومة، التي يمكن وصفها بحكومة "الفرص الضائعة"، لتكشف مدى انفصال الحكومة وكثير من أعضائها عن ثورة الشعب.

الشباب أحس بإخفاق حكومة شفيق!

وكان إحساس شباب الثورة شديداً وذكياً بإخفاق حكومة الدكتور شفيق الأولى في أداء واجباتها كحكومة "ثورة" وفشلها في التعبير عن أمانيهم أو التفاعل معهم، الأمر الذي أشعل غضبهم عليها وجعل إقالتها مطلبهم الأساسي بعد تحقق مطلبهم الأول برحيل مبارك.

وحين أتاح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفرصة الثانية للدكتور شفيق لتعديل الحكومة كان الانشغال في المقام الأول بالبحث عن أشخاص جدد يحلوا محل آخرين بلغ الغضب الشعبي والمطالبة برحيلهم مستوى غير مسبوق.

وفوجئ الناس بثاني حكومة في عهد الثورة تجد صعوبة بالغة في استكمال تشكيلها لرفض كثير ممن عرضت عليهم حقائب وزارية الانضمام إليها، في نفس الوقت الذي استمر وزراء الخارجية والعدل والداخلية والانتاج الحربي -وهم من وزراء عهد مبارك- في مواقعهم على الرغم من المطالب الشعبية بإقالتهم.

https://youtu.be/aVuAaJvxfYg

https://youtu.be/dSVIqggmiMM

https://youtu.be/6U6M6McedTY

حكومة د. عصام شرف الأولى

https://youtu.be/j0h8RLbmaE0

لم تستمر الحكومة الثانية في عهد الثورة أكثر من بضعة ايام، ثم تشكلت حكومة ثالثة برئاسة دكتور عصام شرف في الثالث من مارس 2011 ليكون في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار جهاز أمن الدولة وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من البلطجة وترويع الناس بأعمال سرقات بالإكراه وخطف فتيات وشباب وإكراه قائدي السيارات على تسليم

سيارتهم والتوقيع على عقود بيعها، واقتحام المساكن وعيادات الأطباء والاستيلاء على الأموال والمنقولات، ثم توجت حفلات استقبال رئيس الوزراء الجديد بحادثة هدم كنيسة أطفيح وما صاحبها من عمليات أودت بحياة مواطنين وإصابة غيرهم، وكانت ايذاناً بانطلاق موجة جديدة من الاحتقان الطائفي، وزاد عليها أحداث التراشق بالأحجار بين المعتصمين بميدان التحرير وأخرين يريدون إخلاءهم من الميدان.

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

ورغم التجربة السلبية لحكومتي الدكتور شفيق، فلم نجد تغييراً حقيقياً إذ لم يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطابه بتكليف الدكتور عصام شرف محدداً فيه المهام والأهداف المطلوب تحقيقها على طريق الوفاء بتعهد المجلس الأعلى بضمان الثورة وأهدافها، والأولويات الواجب على الحكومة الجديدة الالتزام بها.

الفوضى الممنهجة

ومع مرور الأيام استثمرت الفوضى المتعمدة وممارسات أصحاب الثورة المضادة الممنهجة، وحتى الان تبدو المشكلة الأساسية والخطر الحقيقي الذي يهدد الثورة هو أن المسئولين سواء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو في الحكومات الثلاث التي تشكلت منذ التاسع والعشرين من يناير قد ألزموا أنفسهم باتباع منهجاً غير ثوري لتحقيق أهداف ثورة !

إن الالتزام بما يسمى الشرعية الدستورية لا يستقيم في ظل أوضاع ثورة شعب أسقط النظام الذي صنع ذلك الدستور وصممه ليسمح له بالانفراد بالسلطة وإقامة حكم ديكتاتوري أضر البلاد وأذل العباد . إن الشرعية الوحيدة التي كان من الواجب الالتزام بها منذ 25 يناير هي " الشرعية الثورية" التي تفرض الإطاحة بكل سياسات ونظم وقيادات ورموز النظام السابق كي يتم تأمين الثورة وإتاحة الفرصة لها لتضع دستورها وتؤسس شرعيتها وتقيم أجزائها وتشكل حكوماتها وسياساتها ونظمها ولتختار قياداتها اختياراً ديمقراطياً حراً بعيداً عن مؤامرات أذناب النظام الساقط وفلول حزبه ورجال أعماله والفاسدين والمفسدين من أركانه في أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها والوحدات المحلية .

وكان المطلوب، وبسرعة وحسم، إنقاذ ثورة 25 يناير ومنع أركان الثورة المضادة الممنهجة من تحويلها عن مسارها وإشغال المواطنين بقضايا الانفلات الأمني وافتعال أحداث ما يسمى بالفتنة الطائفية وتعطيل مسار الحياة الطبيعية وتوقف الانتاج وجمود الحركة الاقتصادية . إن حماية الوطن وإنقاذ ثورته كان من شأنهما أن يفرضا على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ارتضاه الشعب لقيادة مسيرته نحو الديمقراطية والسلطة المدنية المنتخبة، أن يتحرر مما ألزم نفسه به من

التزام بدستور أسقطه الرئيس السابق فعلاً حين لم يلتزم به وقت تخليه عن منصبه ولم يتبع الإجراءات التي نص عليها في حالات خلو منصب الرئيس ثم تم تعطيله بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

مبارك تحذر من استيلاء الإخوان على الحكم إذا هو تنحى ! !

https://youtu.be/b3dddbwKqEI

مؤتمر الوفاق القومي مايو 2011

https://youtu.be/TmJA7gKqlzk

وبعده مؤتمر الحوار الوطني في 22 مايو 2011

https://youtu.be/NtCQvVETcME

https://youtu.be/MNTR29oNM0Q

https://youtu.be/0kZrYWZVtCE

https://youtu.be/zVTw1e1tNbY

https://youtu.be/Xmc4Kce04_c?si=9Eq10wlGz7Czrovp

https://youtu.be/t0DEmxC4bAA?si=V2ysvKNqw0ia0ToC

كتابي عن "مصر وثورة 25 يناير 2011"

مصر وثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/BhEBZ6fdrhU?si=MXTuc4D45l50e_Gf

https://youtu.be/qFD3BPP1oyY?si=3yw_U6oPD77M6KMc

https://youtu.be/mlBGlYf4hvE?si=xamuYT993y3M1-td

https://youtu.be/yAYf1GtJyb0?si=RUTaFc4LSr-MTK0U

الفصل السادس

مص . . .جمهورية "الجماعة الإرهابية" !

كتبي عن الجماعة الإرهابية

دكتور علي السلمي-كي لا تنسى – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

عام الفشل الرئاسي يونيو 2012– يوليو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

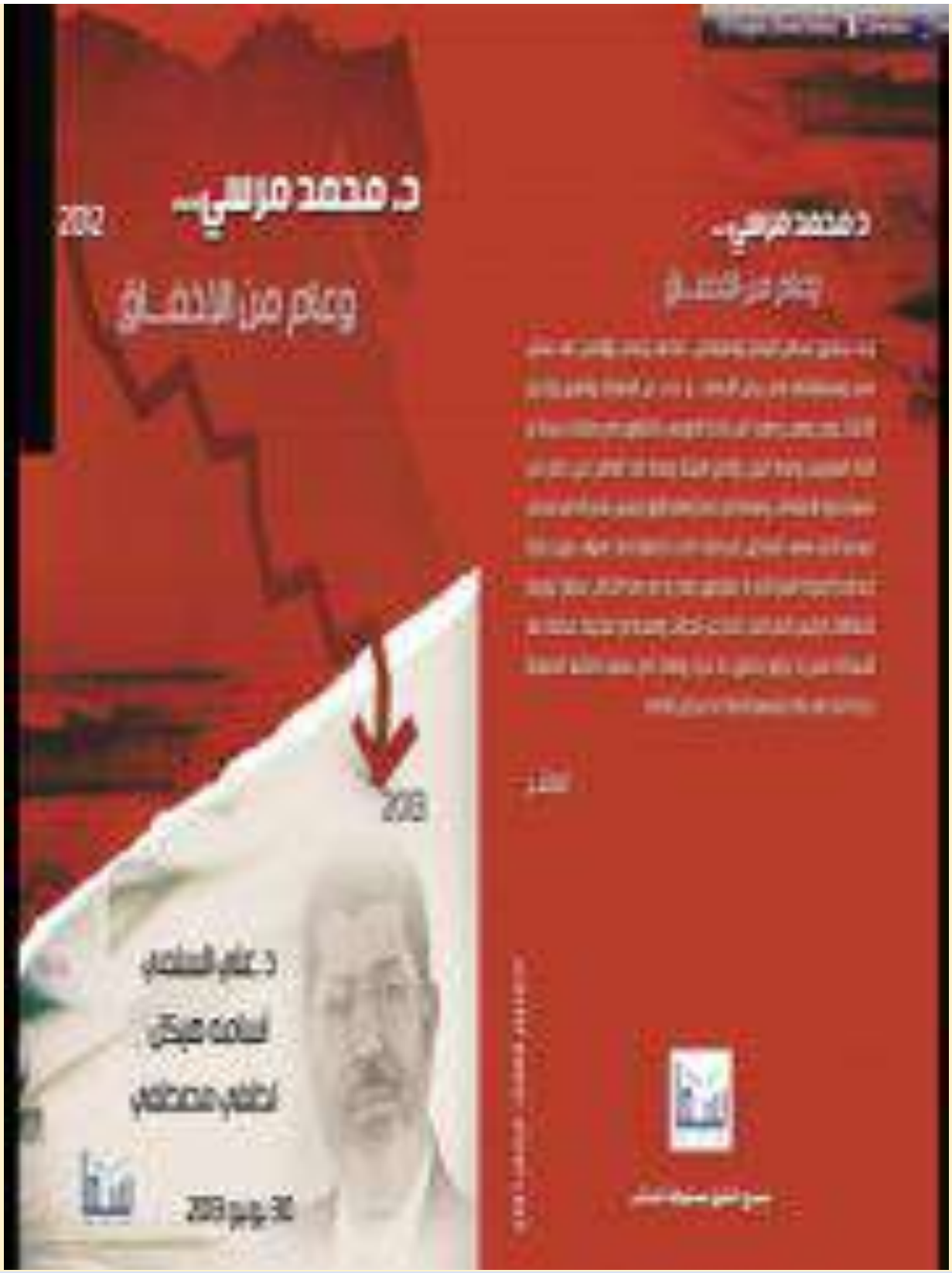
د. محمد مرسي
2012
وعام من الإخفاق
2013

كتابي عن "مصر ومحمد مرسي و 30يونيو – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مصر والجماعة الإرهابية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

90_تقييم حكم الإخوان في مصر[10]

5 أغسطس 2014

تقديم

يتناول مركز المسبار في كتابه التسعين لشهر يونيو (حزيران) 2014 حكم الإخوان المسلمين في مصر. تمحورت الدراسات حول أبرز العوامل التي أسقطت نظام «المرشد» وعجلت بانهياره، وكشفت عن مساوئ الإسلام السياسي المصري في إدارة الدولة.

لا تقتصر الأبحاث على تبيان الأخطاء السياسية والاقتصادية التي كادت أن تدفع مصر إلى حافة الهاوية في فترة زمنية لا تتخطى السنة الواحدة من وصول محمد مرسي إلى سدة الرئاسة، بل رصدت «جذور التمكين» وتغوله في «أخونة» المؤسسات الرسمية، وقامت بتشريح المغالطات في السياسة الخارجية المصرية وطرحت بعض السيناريوهات المتوقعة خلال فترة الحكم الجديدة بعد ثورة 30 يونيو (حزيران).

جاءت دراسة القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين سامح عيد بعنوان: «الإخوان المسلمون: التمكين بين النظرية والتطبيق»، متحدثة في مقدمتها عن مدلول التمكين، لغوياً واصطلاحياً، وعن سياقه في القرآن الكريم. يرى الباحث أن حسن البنّا (1949) في رسائله، بدا وكأنه يتحدث عن دين جديد مكلف بتبليغه إلى العالم، ليس التبليغ فقط، وإنما السيطرة السياسية والعسكرية عليه، من هنا أتت مقولة «أستاذية العالم» بعد الخلافة الإسلامية، وكأن الدين لم يكتمل بوفاة النبي (صلى الله عليه وسلم). ولكن الخلافة أكملت المشوار إلى نقطة -من وجهة نظر البنّا- ولكنها لم تكملها، وكأن الله انتدبه ليعيد الخلافة ثم يكمل المشوار الذي لم يكمله الصحابة والتابعون وتابعوهم ليحقق هو مراد الإسلام -كما يظن مؤسس حركة الإخوان المسلمين- للسيطرة على العالم أجمع. يعتبر الباحث أن البنّا

[10] 90_ تقييم حكم الإخوان في مصر – مركز المسبار للدراسات والبحوث

قام بدراسة الواقع المحيط محدداً المشكلة المطلوب علاجها وأهدافه الاستراتيجية للتغيير، وبناء الأجهزة المناسبة في سبيل توطيد فكرة التمكين. لم يكتفِ الكاتب بتحليل الأفكار التي نهضت عليها تنظيرات التمكين كما أرساها البنَا ومن تبعه؛ إذ قدم تفسيراً لمحاولات الإخوان السيطرة على مفاصل الدولة ما إن وطئت أقدامهم الحكم في مصر.

درس الباحث المصري أحمد بان في دراسته التي جاءت تحت عنوان: «الإخوان المسلمون: اغتيال حلم الخلافة»، أهم الأسباب المؤدية إلى فشل الإخوان المسلمين في الحكم، والمتمثلة في: أولاً: إقصاء القوى السياسية عن المشاركة في إدارة البلاد، والاكتفاء بأعضاء الجماعة وحزبها (الحرية والعدالة). ثانياً: اختزال صناعة القرار في مؤسسة الرئاسة بتعيين هيئة استشارية عكست تمدد القرار من مقر الجماعة في المقطم إلى قصر الاتحادية. ثالثاً: الأداء المربك لرئاسة الجمهورية والتردد السياسي وإصدار القرارات والتراجع عنها. وتحدث العضو السابق في جماعة الإخوان عن مستويين من الفشل عند الجماعة: سياسي وأخلاقي، متسائلاً: هل كان لحركة الإخوان مشروع من القيم السياسية كما تدعي أم هو مجرد طرح سياسي عمل على توظيف الدين بهدف الوصول إلى السلطة؟ في ختام الدراسة تحدث بان عن عزلة الجماعة التي أدت إلى قطيعتها مع المجتمع، فحرصت القيادة القطبية التي تشربت تلك الأفكار على المضي بمسارها نحو حكم مصر لتعكس بوضوح على سلوكها السياسي.

تحاول الأكاديمي المصري محمد شومان في دراسته: «الإعلام المصري خلال تجربة الإخوان المسلمين» التحقق من فرضية مفادها «أن زيادة الانتهاكات لحرية الإعلام والإعلاميين في حكم مرسي دفعت المزيد من الإعلاميين إلى معارضة الانتهاكات وحكم الجماعة، فتولدت آلية ثأرية بين الطرفين». يرى خبير إدارة الأزمات أن القاعدة الاجتماعية المؤيدة للرئيس محمد مرسي وسياساته، كانت توفر طلباً معاكساً على الإعلام الموالي، وأن الاستقطاب بين المصريين في المواقف السياسية وفي التعامل مع وسائل

الإعلام، التي عكست الانقسام العميق على المستويين المجتمعي والسياسي، لا يتعارض مع مسلمة انتهت إليها أغلبية دراسات التأثير الإعلامي، وهي محدودية تأثير الإعلام، لأنه يخضع للعديد من المتغيرات الوسيطة.

قدم أستاذ الاقتصاد في أكاديمية السادات، أنور النقيب دراسة تقويمية للأداء الاقتصادي في مرحلة حكم الإخوان المسلمين، مفنداً عبر الأرقام والإحصاءات الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة. ركزت الورقة البحثية التي جاءت تحت عنوان: «الاقتصاد المصري في مرحلة حكم الإخوان المسلمين» على التقويم الاقتصادي لحكم الإخوان خلال عام (من 30 يونيو (حزيران) 2012 إلى 3 يوليو (تموز) 2013) وهي فترة حكم محمد مرسي، وبما أن السياسات الاقتصادية غالباً ما تأخذ فترة ليبان آثارها، فإن التقويم الاقتصادي الذي أجراه الباحث يتم بناء على ركائز عدة هي: الفلسفة وامتلاك الرؤية، وترجمة تلك الرؤية، والإدارة الفعلية، بالإضافة إلى النتائج المتحققة.

تحت عنوان: «السياسة الخارجية المصرية في زمن الجماعة.. تصعيد وتراجع»، تناولت الباحثة المصرية سنية البهات علاقات مصر الخارجية، خلال فترة حكم الإخوان المسلمين ضمن الفترة الممتدة من يونيو (حزيران) العام 2012 حتى يونيو (حزيران) العام 2013. وقبل أن تفصل الكلام في الخصائص التي طبعت هذه المرحلة، تحدد مقومات السياسة الخارجية المصرية ومميزاتها.

ترى الكاتبة أن النهج السياسي الخارجي المعتمد من قبل الإخوان المسلمين أدخل مصر في حال من الاضطراب مع حلفائها في المنطقة، إذ حاولت الجماعة تغيير قواعد السياسة الخارجية عبر تقديم تحالفات جديدة والتراجع عن تحالفات قديمة أدت إلى خلط الأوراق وأربكت علاقات مصر مع دول الإقليم.

حملت دراسة الباحثة المصرية وسام الحنبلي عنوان: «دور الإعلام الجديد في عهد محمد مرسي»، ناقشت فيها فاعلية الإعلام البديل (تويتر – فيس بوك – يوتيوب – المواقع الإلكترونية – المدونات) أثناء

حكم الإخوان المسلمين، وكيف تحول المجال الافتراضي إلى ساحة عملت على توجيه الانتقادات للسلطة الإخوانية الجديدة، ولم تكن الميديا الجديدة بمنأى عن الاحتجاجات الواسعة في 30 يونيو (حزيران) 2013، والتي أسهمت إلى جانب الحراك الشعبي في إسقاط محمد مرسي .

عرض الباحث المصري في الشؤون الإسلامية منير أديب في دراسته المعنونة: «الإخوان والجماعات الإسلامية: مصلحة متبادلة أم صراع وجود»، أبرز ملامح التقاطع والافتراق بين الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الأخرى (السلفيين والجهاديين) لا سيما بعد ثورة 25 يناير، وقد قسّم العلاقة بين الطرفين إلى أربع مراحل: مرحلة ما قبل الثورة – مرحلة ما بعد الثورة – مرحلة تولي محمد مرسي السلطة – وأخيراً مرحلة ما بعد عزل مرسي. يتناول الكاتب الأفكار والأيديولوجيات الناظمة لعلاقة الجماعة مع الجماعات الإسلامية الأخرى التي أدت في مراحل كثيرة إلى وقوع التشابك والصراع بينهما، خصوصاً أن هذه الخصومة المنهجية والأيديولوجية وصلت إلى حد القطيعة تحديداً مع مدرسة الدعوة السلفية في الإسكندرية، الحاضنة الفكرية لحزب النور .

أجرى الباحث المصري في الحركات الإسلامية محمود شعبان بيومي قراءة في كتاب «الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية» لمؤلفه القيادي الإخواني المنشق محمد حبيب. يفند الكاتب عبر الشواهد والأدلة أسباب إخفاق الإخوان المسلمين الذين امتلكوا فرصة ذهبية حينما وصلوا إلى الحكم، لكن قلة خبرتهم السياسية وضيق أفقهم دفعهم إلى تدمير الفرصة، بل تدمير الدولة من خلال عدم الإفادة من خبرات القيادات والكوادر الوطنية غير المنتمية للجماعة. يتناول حبيب شخصية محمد مرسي وكيفية إدارته للدولة، ويخلص في النهاية إلى نتيجة مفادها أن العقل السياسي والإداري لم يكن من مواصفات تنظيم الإخوان.

https://youtu.be/oaChVDtS4NO?si=9z9oAvRUHTvdTihV

https://youtu.be/1B9mXtEinHO?si=R8OTx3NmwDk646uT

https://youtu.be/SOCHB2HQYFQ?si=MeJ6Lv3gUdSV9WKC

https://youtu.be/hH7YOm88sc4?si=VEq9itjkskfp5IVA

https://youtu.be/7jn7l-M4gdM?si=WzrnBVuCJDrNUHhW

https://youtu.be/B2o44YAGWwk?si=TZFHLOIbp1qRUZx3

https://youtu.be/WViEWH1YEAQ?si=qswwTGQOIQFaxXYH

https://youtu.be/Nhs3R7amMZM?si=z6RgvJ82w0qQkE9e

رموز إخوانية أغلبهم في السجون

الفصل السابع

مصر . . . جمهورية "مؤقتة"!

1. مصر تحت حكم عدلي منصور[11]

من هو عدلي منصور، رئيس مصر المؤقت؟

3 يوليو 2013

أصبح رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية عدلي محمود منصور، رئيسا مؤقتا لمصر، وذلك بعد أن أطاح الجيش بالرئيس المصري محمد مرسي.

وأوقفت القوات المسلحة العمل بالدستور في الثالث من يوليو ، كما أعلن القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي عن أن منصور سيتولى مهام الرئاسة حتى تجري الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

وبعد أن كان نائبا لرئيسها منذ عام 1992، انتخب منصور رئيسا للمحكمة الدستورية العليا في مايو عام 2013 من قبل جمعيتها العامة المؤلفة من 10 أعضاء بعد تعديل قانونها وفقا لدستور 2012.

وكان من المفترض أن يحلف اليمين رئيسا للمحكمة في الأول من يوليو، إلا أن الأحداث التي جرت في الثلاثين من يونيو حالت دون ذلك.

ويصف موقع مصراوي الإلكتروني منصور بأنه رجل يكتنفه قدر من "الغموض"، وأنه لم يظهر كثيرا في وسائل الإعلام.

وحصل منصور، الذي ولد في القاهرة عام 1945، على شهادة الليسانس من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 1967، والتحق بمجلس الدولة عام 1970، ليتقلد عددا من المناصب حتى عين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا عام 1992.

---

[11] من هو عدلي منصور، رئيس مصر المؤقت؟ BBC News - عربي

ترأس منصور جلسات الاستماع الدستورية عام 2012 والتي ألغت قانون "العزل السياسي"، الذي كان يحظر على أعضاء النظام السابق التنافس في الانتخابات.

وكان من شأن ذلك القانون أن يسمح لأحمد شفيق آخر رئيس للوزراء في نظام مبارك أن يخوض السباق كمرشح في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ويبدو أن اسم منصور قد ظهر لأول مرة حين اقترح أن يتولى رئاسة البلاد في الثلاثين من يونيو.

ففي اليوم الأول من موجة الاحتجاجات التي خرجت في الثلاثين من يونيو، قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم "الشعب يريد" بتوزيع عريضة على المتظاهرين يطالبون فيها بتشكيل مجلس رئاسي لإدارة البلاد، ووضع منصور على رأس قائمة أعضاء ذلك المجلس.

وقد رحب مستخدمو موقع المدونات المصغرة والتواصل الاجتماعي تويتر بتعيين منصور رئيسا مؤقتا لمصر.

وفي حديثه إلى بوابة الشباب التابعة لصحيفة الأهرام، وصف المستشار حامد الجمل منصور بأنه رجل "هادئ الطباع، يصدر قرارات متوازنة، وسيعمل على احترام إرادة الشعب المصري".

https://youtu.be/zt_YiEMfNyY?si=ytJZa8jyWlnWFZ4t

2. عدلي منصور.. أول رئيس مصري ينتخب خليفته وتخرج سالماً[12]

الرئيس المؤقت عدلي منصور يدلي بصوته في الانتخابات

دون أن يدري وعلى غير إرادته كتب القدر للرئيس المصري المؤقت عدلي منصور سجلاً من الأرقام سيدونها التاريخ باسمه، فهو أول رئيس لمصر من المحكمة الدستورية نظراً لغياب البرلمان، كما أنه أول رئيس يتولى الحكم قادماً من محراب العدالة وهو القضاء، بعد أن احتكر العسكريون المنصب عدا فترات قليلة تولاها أساتذة الجامعة، وهما كل من صوفي أبو طالب عقب حادث اغتيال السادات؛ نظراً لكونه رئيس البرلمان وقتها، إضافة إلى الرئيس المعزول محمد مرسي الذي أطاحت به ثورة شعبية في 30 يونيو من العام الماضي.

ويُعتبر عدلي منصور أول رئيس في مصر ينتخب خليفته، كما أنه أول رئيس تخرج سالماً من المنصب ولم يغادره إلى القبر أو السجن، فقد جرى العرف في السابق أن تختار الرئيس نائباً له ويتولى النائب المنصب بعد رحيل الرئيس، كما حدث مع السادات ومبارك، أما مرسي فقد جاءت به صناديق الانتخابات، وكان مبارك في السجن ولا يزال، وبالتالي لم يصوت له أو تختره، كذلك لم يشارك مرسي في التصويت في هذه الانتخابات لوجوده في السجن يُحاكم في عدة جرائم.

---

[12] عدلي منصور.. أول رئيس مصري ينتخب خليفته وتخرج سالماً

مصير الرؤساء السابقين بعد رحيلهم من المنصب كان بائساً، فمحمد نجيب خرج من الرئاسة إلى السجن، وعبدالناصر رحل عن المنصب بالوفاة، والسادات بالاغتيال، ومبارك ومرسي بثورتين شعبيتين دفعت بهما إلى السجن والمحاكمة، أما الرئيس عدلي منصور فقد دون في بطاقة الاقتراع يوم الاثنين الماضي اسم مرشحه لرئاسة مصر وسيعود من الرئاسة إلى منصبه السابق في المحكمة الدستورية أو إلى منصب رفيع ينتظره.

منصور يعتبر أول رئيس يجمع بين السلطات الثلاث "التنفيذية والتشريعية والقضائية"، بعد أن تولى رئاسة المحكمة الدستورية في 30 يونيو 2013، وخلال منصبه الجديد تولى رئاسة الجمهورية بعد عدة أيام عندما تم عزل مرسي.

وُلد عدلي منصور في 23 ديسمبر عام 1945، وكان عضواً بالمحكمة الدستورية منذ عام 1992، ووصل لمنصب رئيس المحكمة الدستورية، التي تعد أعلى محكمة مصرية، في يوم مشهود انفجرت فيه الموجة الثانية للثورة الشعبية المصرية يوم 30 يونيو 2013 لينولى منصب الرئيس المؤقت للدولة.

قادته أقداره لتولي المسؤولية في وقت حاول فيه الإخوان وأنصارهم أن ينتزعوا إرادة المصريين. وعن الفترة التي عاشتها مصر في ظل تسلط جماعة الإخوان التي استخفت حتى بالمحكمة الدستورية، يقول الرئيس عدلي منصور للشاعر فاروق جويدة: "كانت فترة عصيبة عشناها معاً، كنا نجلس في المحكمة الدستورية العليا يوم 29 يونيو ونتساءل: هل يمكن أن تخرج مصر من هذه المحنة؟."

وأبدى منصور شعوراً بالدهشة كما يقول خيال إمكانية أن يقدم أي شخص على التفريط في أمن وطنه مقابل "أي منصب في هذا العالم"، وتعجب كثيراً "كيف وصلت درجة الحقد والكراهية إلى تدمير وطن من أجل منصب مهما علا قدره."

ويرى الرئيس منصور أن الإعلام "تحتاج إلى صحوة حقيقية، وأن يكون أكثر حرصاً على مصداقيته ولغة الحوار فيه"، لافتاً إلى أن "النخبة تحتاجة للغة جديدة في السلوك والحوار والمراجعة"، مضيفاً في خواطر أفضى بها للشاعر فاروق جويدة ونشرها في جريدة "الأهرام" أن أخطر ما يدور في ذهنه بعد أن تستقر الأحوال "كيف نواجه السلبيات التي غيرت الشخصية المصرية؟."

كما تساءل الرئيس عدلي منصور: "أين السينما المصرية ودروسها الأخلاقية في السلوك واللغة والحوار؟ أين الغناء المصري الراقي؟ أين رموز الثقافة والفكر؟"، وأضاف: "هذه هي ثروتنا الحقيقية والقوة الناعمة هي سر تفوق هذا الشعب، ولابد أن نستعيد هذا الدور ونسترد هذه المكانة مهما كان ثمن ذلك."

وفيما يستعد لتسليم المسؤولية للرئيس المنتخب، يرى الرئيس عدلي منصور أن "علينا أن نبدأ بالإنسان المصري لأنه الجواد الرابح ولأنه السر في عبقرية هذا الوطن كما أشار جمال حمدان في كتابه شخصية مصر."

لكن ماذا عن مصير منصور بعد تسليم الراية للرئيس المنتخب؟ المصير سيكون العودة للمحكمة الدستورية حيث رغبته، لكن الرجل الذي أعاد لمنصب الرئيس هيبته وقوته وأعاد اكتشاف نفسه كرجل دولة من طراز فريد يرى المراقبون أنه يجب أن تستفيد الدولة منه في مواقع سياسية.

البعض رشحه رئيساً للبرلمان القادم الذي تحتاج إلى لغة من الضبط والتوازن والسلوك البرلماني الأصيل بعد أن حول الفلول والإسلاميون البرلمان إلى ملعب وساحة يفصلون فيها القوانين التي تعزز بقاءهم وتدعم نفوذهم على حساب بقية الشعب. كما تحتاج المنصب لقانوني بارع ينظر للقانون من فلسفة العدالة

ويطبقها بروحها ونصها معاً دون هوادة، فالمصريون ينتظرون الكثير من مؤسساتهم القادمة ولن يطيقوا صبراً التعرض لظلم أو تقصير أو إهمال أو حجباً لحقوقهم من جديد.

عدلي منصور رجل ربما تسوقه الأقدار مجدداً ليحقق مفهومه الخاص بأن العدالة هي قلب وعقل وأساس نجاح أي نظام أو مجتمع في العالم.

https://youtu.be/7LffoRWZ050?si=urb1W6UWyu2QwoCo

https://youtu.be/J3yf3LvqQRM?si=EFn_Xt2eHkjZyUt6

https://youtu.be/wR10MarwdCg?si=s1V0EieBayCW6S7f

https://youtu.be/_zceilp65N0?si=tNokgRcTZPaHLJZr

https://youtu.be/sQxwlPyNA6s?si=pNE0yJN0gSXkK0bH

الفصل الثامن

مصر . . جمهورية 30 يونيو!

1. معيط: مصر حققت إنجازات في عهد الرئيس السيسي سيذكرها التاريخ[13]

09 سبتمبر 2023

نظم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، جلسة حوارية، بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، حول استضافة مصر لاجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لأول مرة بأفريقيا، وذلك بمقر المجلس بماسبيرو.

في البداية رحب الكاتب الصحفي بالوزير، مؤكدًا أن هناك محاولات لتغير الاقتصاد الدولي، مضيفًا أن مصر تستضيف هذا الشهر اجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لأول مرة بإفريقيا وتعقد هذه الجلسة لإلقاء الضوء على ما ستستفيده مصر من هذه الاستضافة.

[13] معيط: مصر حققت إنجازات في عهد الرئيس السيسي سيذكرها التاريخ-الهيئة العامة للإستعلامات

من جانبه تحدث د. محمد معيط، عن أهمية البنك الآسيوى فى الاستثمار فى البنية التحتية وقال إنه منذ أنشئ من 10 سنوات تقريبًا وهدفه التنمية الاقتصادية فى آسيا والتواصل بين دول آسيا وإفريقيا (دول الجنوب) من خلال التركيز على كل ما تحسن مستوى المعيشة والمساهمة في عملية الاستدامة العالمية والمحلية، وهو بنك قوي ماليًا وفي التصنيف (AAA)، ويركز على مجالات البنية التحتية والمناخ وتشجيع القطاع الخاص واعضائه 106 دول ويمثلون 79% من سكان العالم و65% من الناتج المحلي العالمي.

وأوضح وزير المالية أن مصر انضمت للبنك كعضو مؤسس عام 2016، مشيرًا إلى أن رأس مال هذا البنك 100 مليار ومصر حصتها 650 مليون دولار، كذلك مصر تساهم برأس مال مليار و196 مليون دولار في رأس مال بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس، الذي يبلغ 100 مليار دولار، لأن مصر مهتمة بالتواجد فى المؤسسات المالية الكبيرة والجديدة، وذلك مهم في صياغة الشكل المالي والتمويلي العالمي.

وأكد أن مصر تعتبر أكبر مساهم من قارة إفريقيا فى البنك وتعد هذه هى المرة الأولى التى يعقدها البنك اجتماعاته السنوية فى دولة إفريقية، مضيفاً أن البنك قدم استثمارات بقيمة 44.4 مليار دولار، ووافق على استثمارات جديدة بنحو 36.8 مليار دولار، بإجمالي نحو 81 مليار دولار، والنسبة الغالبة هي تمويل القطاع الخاص والذي حصل على التمويل في 34 دولة، و22% من مشاريعه في قطاع الطاقة و17% في النقل و15 % قطاعات متنوعة و4% في القطاع الرقمي والتكنولوجي، كما أن مصر أكبر مساهم بعد الخمس دول لبريكس في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

وأشار إلى أنه تعد أول مرة يعقد فيها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية اجتماعاته السنوية في دولة إفريقية وهى مصر، وأول مرة يعقد اجتماعاته السنوية بحضور فعلي بعد جائحة كورونا في مصر، مضيفاً أن الاجتماعات ستكون تحت رعاية وحضور السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية.

وقال الوزير إن وجود اجتماعات سنوية للبنك لأول مرة في قارة إفريقيا فى مصر تشير إلى أن البنك ينظر إلى مصر بنظرة تفاؤل، بالإضافة إلى اهتمامه واجذابه بسبب الموقع الفريد لمصر، وهم يحرصون على تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية في مصر وخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص، مضيفاً أنه في ظل انضمام مصر للبريكس أيضاً، وانعقاد مجموعة العشرين اليوم في الهند ودعوة مصر للحضور، كل ذلك رسائل من المهم قراءتها بالمعنى القوى لها ولوضع مصر المهم على مستوى العالم، وكل ذلك يعود على مصر بفائدة، كذلك لأول مرة تحضر وزير المالية المصري اجتماعات بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس، ويرأس اجتماع مجلس المحافظين لهذا البنك.

وأشار د. معيط إلى أن مصر حاليا لها مقعد في مجلس إدارة البنك بالتناوب مع كندا، مضيفاً أنه توجد محفظة استثمارات للبنك في مصر بقيمة 1.3 مليار دولار، حيث ساهم في استثمار بقطاع النقل بـ 250 مليون يورو في خط مترو إسكندرية أبو قير، وكذلك في قطاع الطاقة بمبلغ 210 مليون دولار في مجمع بنبان للطاقة الشمسية، و360 مليون دولار في قطاع النمو الشامل مع أجل النعافي، و300 مليون دولار في قطاع المياه (خدمات الصرف الصحي الريفي المستدام في مرحلته الثانية)، وفي تسهيلات تمويلية للبنك الأهلي بـ 150 مليون دولار، ويعمل البنك حاليًا بالشراكة مع القطاع الخاص في ميناء دمياط بـ 140 مليون دولار، وكذلك هناك نحو 300 مليون دولار استثمارات متوقعة مع بنك مصر، وهناك أيضًا إصدار سندات الباندا وهى سندات صينية تصدر في سوق المال الصيني، ومتوقع البنك الآسيوي يعطى ضمانة بنحو 230 مليون دولار.

وأضاف الوزير، أننا استضفنا في مقر الوزارة في العاصمة الإدارية اجتماع بين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والقطاع الخاص المصري، وأدرنا حوار، مضيفاً أنه على هامش الاجتماعات السنوية سيتم تنظيم لقاءات أخرى.

وأضاف أن عملية الاستثمار في البنية التحتية تأخذ أهمية قصوى على مستوى العالم لأن بدون بنية تحتية قوية وشبكات طرق وموانئ ومرافق وغيرها لا يكون هناك استثمار، مشيرًا إلى أن الاستثمار في البنية التحتية مستقبل تنمية وخلق فرص عمل، وهو استثمار مكلف ويحتاج إلى تمويل ضخم جدا .

واستكمل معيط، أن أي مستثمر يسأل عن احتياجاته في المياه والغاز والكهرباء وغيرها ، ويجب علينا توفير هذه الأمور، لأنه إذا لم تكن هناك بنية تحتية لا يأتي للاستثمار، ولذلك فإن هذا الأمر يحتاج إلى شبكات لتوصيل الغاز والمياه والكهرباء والصرف الصحي وتساعد على خلق فرص عمل، مضيفًا أن ما أنجزناه خلال الفترة الماضية في البنية التحتية والمدن الجديدة وشبكات الصرف والكباري والأنفاق وتوصيل الغاز للمنازل، كل ذلك يصب في التنمية وخلق فرص العمل ويكون لدى الدولة قدرات .

وقال إن الدولة خلال السنوات الأخيرة حققت طفرة كبيرة في تأسيس وتأهيل البنية التحتية وتقويتها وعمل شبكة طرق وغيرها ، ودائما التاريخ يذكر ويسجل الإنجازات على الأرض، ونحن قريبين جدا من الاحتفال بذكرى انتصارات حرب أكتوبر، فهو إنجاز لم يأت من فراغ، حيث تحمل الشعب وظل خلف قيادته وصولًا للإنجاز .

وأشار وزير المالية، إلى إن ما تم إنجازه في مصر على مدار الـ8 سنوات الأخيرة سيتذكره التاريخ، وستتذكره الأجيال القادمة لأنهم لن يعانوا مثل ما عانينا منه، موضحًا أن تلك الإنجازات تمت رغم ما تعرضت له مصر من أزمات اقتصادية خلال السنوات الأخيرة بسبب جائحة كورونا ورغم اضطراب سلاسل الإمداد وغيرها .

وتابع الوزير، أننا فقدنا إيرادات بنحو 400 مليار جنيه خلال السنتين في فترة جائحة كورونا ، لأنه كانت هناك مطارات وموانئ مغلقة، مضيفًا أن مصر كانت من الدول القليلة التي رفضت الغلق واستطاعت أن تكمل النمو الإيجابي، ويظل اقتصادها يعمل رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، ثم جاءت الحرب

الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية السلبية على دول العالم ومنها مصر، وهى فترة لها أثارها السلبية ولكننا سنتجاوزها بإذن الله.

وأوضح أن مصر لم تقف فقط عند إنشاء المدن والبنية التحتية والطرق ولكن في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تم إطلاق مشروع التأمين الصحي الاجتماعي الشامل، بعد سنوات طويلة ودراسات وغيرها، وذلك بسبب وجود إرادة سياسية، واليوم هذا النظام دخل في 3 محافظات وتم بناء ما يزيد عن 87 مليار جنيه احتياطات لضمان استدامة النظام والذي كان بمثابة حلم، للتأمين على الأسرة المصرية ورعايتها صحيا، وعلى 2030 نكون قد غطينا 120 مليون مواطن مصري.

وقال، إننا نعمل على الاستثمار فى التنمية البشرية بما فيها الصحة والتعليم والثقافة.

وقال د. معيط إن الوزارة كانت تتلقى 42 ألف فاتورة إلكترونية في الشهر، لكنها تصل الآن إلى 1.4 مليون فاتورة إلكترونية يومياً في الوقت الحالي، مضيفاً أننا بدأنا مشروعًا أكثر طموحًا من الفاتورة الإلكترونية وهو الإيصال الإلكتروني، والإيراد الذي يأتينا نعيده للمواطن مرة أخرى في الدعم والمشروعات، والوضع الاقتصادي به تحدٍ ويترك أثره على الحصيلة الضريبية، ورغم ذلك حدث نمو 27% عن العام الماضي، ما يعني التغلب على الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية وأحدث نموًا ونعمل على إصدار سندات استدامة وسندات زرقاء.

وأشار إلى أننا نسعى إلى توسيع القاعدة الضريبية دون فرض ضرائب جديدة على المواطنين، وهناك إيرادات ضريبية ناتجة عن الميكنة والتطوير، وطبقنا ضريبة التجارة الإلكترونية على كيانات غير مقيمة في مصر في 22 يونيو الماضي، لأنها تبيع وتحقق أرباحًا داخل مصر مثل المنصات العالمية.

وقال إن مصر سددت 52 مليار دولار قيمة الالتزامات الخارجية المستحقة عليها، خلال العامين الماليين (2021 – 2022) و(2022 – 2023)، وهما أكثر عامين مر فيهما العالم بتحد اقتصادي، مشيرًا إلى أن انضمامنا إلى بريكس من شأنه أن يعزز استثمارات هذه الدول في مصر.

وأوضح أن البنية التحتية في مجال الموانئ تشهد تطورا كبيرا، وأن ذلك التطوير والتوسعة يأتي بالتوازي مع مشكلة تراكم البضائع بالموانئ وما يكلفه ذلك من مئات الملايين بل المليارات من الدولارات، مضيفاً أن من بين مشروعات البنية التحتية التي يمكن طرحها على البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتمويلها مشروعات الموانئ الجافة، والتي تجري التوسع فيها حاليا بمشاركة القطاع الخاص، مؤكدا حرص الدولة على أن يتولى القطاع الخاص هذه المشروعات.

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1696366

2. بالأرقام.. هكذا تضاعفت الديون المصرية في عهد السيسي[14]

بيانات البنك المركزي المصري توضح تزايداً كبيراً في الديون الخارجية والمحلية خلال السنوات الماضية (الجزيرة)

31/8/2018

تؤكد الحكومة المصرية أنها تولي اهتماماً كبيراً بخفض الدين العام للبلاد، في حين تؤكد البيانات الرسمية أنه تضاعف خمس مرات منذ 2011، وزاد بشكل كبير في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.

[14] بالأرقام.. هكذا تضاعفت الديون المصرية في عهد السيسي | اقتصاد | الجزيرة نت

ورغم أن الدين العام لمصر تجاوز 100% من ناتجها المحلي، فإن محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر أكد غير ما مرة أن مستويات الدين الخارجي وخدمته لا تدعو للقلق على الإطلاق، و"إن قدراتنا أكبر بكثير وتتحمل مزيدا من الديون".

وتوضح الأرقام التالية التي رصدتها وكالة الأناضول للأنباء من بيانات رسمية للبنك المركزي المصري، أوضاع الدين العام في مصر على مدى السنوات الثماني الماضية، علما بأن السنة المالية في مصر تبدأ من بداية يوليو/تموز حتى نهاية يونيو/حزيران من العام التالي.

وتظهر المقارنة تطور مستوى الديون في ظل توالي السلطات على مصر منذ نهاية عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك الذي أطاحت به ثورة يناير/كانون الثاني 2011، ثم المجلس العسكري الذي حكم مصر من 11 فبراير/شباط 2011 وحتى نهاية يونيو/حزيران 2012، ثم الرئيس المنتخب محمد مرسي الذي حكم مصر لنحو عام قبل أن يطيح به انقلاب عسكري قاده وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي.

وتستمر مدة المقارنة مع حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور التي امتدت لنحو عام من 3 يوليو/تموز 2013 إلى 3 يونيو/حزيران 2014، ثم الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الذي تولى السلطة منذ يونيو/حزيران 2014 وحتى الآن.

نهاية حكم مبارك في ديسمبر/كانون الأول 2010:

- الدين المحلي: 962.2 مليار جنيه (54 مليار دولار)، تمثل 69.8% من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين الخارجي: 34.9 مليار دولار، تمثل 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إجمالي الديون (محلي وخارجي): 84.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

مدة حكم المجلس العسكري من 11 فبراير/شباط 2011 وحتى نهاية يونيو/حزيران 2012:

– الدين المحلي: 1.238 تريليون جنيه (69.5 مليار دولار)، تمثل 73.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

– الدين الخارجي: 34.3 مليار دولار، تمثل 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

– إجمالي الديون: 86.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

مدة حكم مرسي – العام المالي 2013/2012:

– الدين المحلي: 1.527 تريليون جنيه (85.7 مليار دولار)، تمثل 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

– الدين الخارجي: 43.2 مليار دولار، تمثل 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

– إجمالي الديون: 98.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور بعد انقلاب يوليو/تموز 2013 التي امتدت للعام المالي 2014/2013:

– الدين المحلي: 1.8 تريليون جنيه (101.1 مليار دولار)، تمثل 85.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

– الدين الخارجي: 46 مليار دولار، تمثل 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، (رغم تدفق مليارات الدولار من المساعدات خصوصا من السعودية والإمارات).

– إجمالي الديون: 100.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

حكم السيسي – منذ يونيو/حزيران 2014 وحتى الآن:

– الدين المحلي: 3.536 تريليونات جنيه (198.6 مليار دولار)، تمثل 86.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

– الدين الخارجي: 88.1 مليار دولار، تمثل 36.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

– إجمالي الديون: 123.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

(البيانات أعلاه صدرت نهاية مارس/آذار 2018 وفق أحدث تقارير البنك المركزي المصري).

وبطبيعة الحال، فقد أدى تزايد الديون المصرية محليا وخارجيا إلى زيادة فوائد الديون التي يتعين على الحكومة المصرية تسديدها سنويا.

وفيما يلي تطور تزايد فوائد الديون المصرية خلال السنوات الثماني الماضية:

104 مليارات جنيه (5.84 مليارات دولار) في 2012/2011 .

146 مليار جنيه (8.2 مليارات دولار) في 2013/2012 .

173 مليار جنيه (9.7 مليارات دولار) في 2014/2013 .

193 مليار جنيه (10.8 مليارات دولار) في 2015/2014 .

243.6 مليار جنيه (13.6 مليار دولار) في 2016/2015 .

316 مليار جنيه (17.7 مليار دولار) في 2017/2016 .

437 مليار جنيه (24.5 مليار دولار) في 2018/2017 .

541 مليار جنيه (30.4 مليار دولار) حسب توقعات العام المالي الجاري، وفقا لبيانات وزارة المالية المصري.

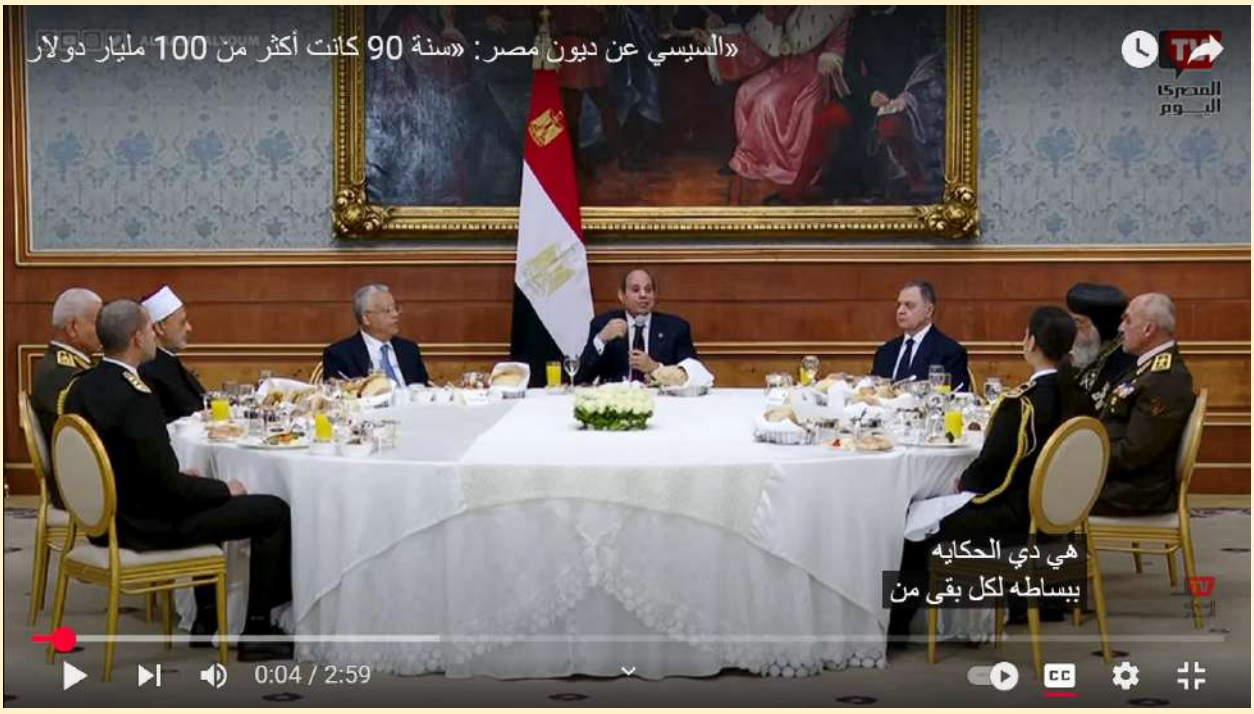

https://youtu.be/LXE5erNHZok?si=o4Vm5yeBbJZNXiNf

https://youtu.be/HqvL4UTcyAg?si=pC4PHq1qzpBXC99p

https://youtu.be/lsr2wYE97eE?si=fPAVabgT_3K_58IZ

https://youtu.be/ec4WQtCODFQ?si=U0vcfP2vfuroaKYF

https://youtu.be/6Z_I5IQHrr4?si=EAKApn88F2M7RRUI

أثناء فترة ترامب الأولى

https://youtu.be/qaXmLDbo11A?si=yYBYGs5icPbVpHDr

https://youtu.be/r43CmjDkMG4?si=OcZVs7V54KOQdlng

https://youtu.be/9UYCZO3a1sw?si=FGLFPr21q95JZsAU

https://youtu.be/WzbDP4BrOK4?si=Ifx7IT9RTxDuy7zI

الفصل التاسع

مصر . . . جمهورية المستقبل!

الحلم.fdp

كتبـــــــي عن مصر المستقبل

ذكتور علي السلمي " -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي

علي السلمي – مصر وتحديات المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي

مصر التي نريد – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/uYolAVEQtAk?si=SB-WE3rmMU8oEFZR

مصر . . . إلى أين ؟

مصر بتاريخها وشعبها وإمكانياتها

ليس أمامها سوى طريق واحد

طريق العلم والمعرفـــــــة

طريق التنمية والازدهار

طريق تحقيق الحلم المصري

" لو لم أكن مصرياً ..
لوددت أن أكون مصرياً"

الزعيم الوطني مصطفى كامل

أحلم كما تحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة لمصر المستقبل " المحروسة فعلاً " تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم غير الديمقراطي الذي بدأه ورعاه نظام يوليو 1952 . . . . .

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. . . . .

فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين التزمت بأهمية التخطيط للمستقبل واتخذت شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. . . . .

ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة

ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة – هي والصين – ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020 . . . . . .

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً تجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع . . . . . .

إن "برنامج التحول الديمقراطي من أجل التغيير وإعادة البناء" يجب أن يتبناه المصريون متخذين شعار "مصر أولا ودائماً" باعتباره هدفاً جامعاً يلخص الصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها . . . .

ويعكس الحلم المصري تفاعل أربعة منظومات حاكمة للتطور والتقدم في أي مجتمع إنساني:

1. منظومة التحول الديمقراطي والتطوير السياسي
2. منظومة التنمية المستدامة الشاملة والعادلـــة
3. منظومة القيم والمبادئ الحاكمة لحركة المجتمـــع

4. منظومة محددات السلوك الفردي والجمعـــــي

وتتبلور ملامح صورة المحروسة الجديدة "مصر أولا ودائماً" التي نحلم بها ونريدها وتجب أن نعمل من أجل تحقيقها على النحو التالي:

1. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، ويكون فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً .....
2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تحاز لمرشح دون غيره .....
3. دولة مدنية تلتزم القانون وتخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات الدولة الدينية أو العسكرية، ويشغل المصريون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب .....
4. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة

واحدة فقط، وكذلك تحديد مدة شغل جميع المناصب التنفيذية في الدولة بمدة محددة.

5. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات.
6. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا تخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية.
7. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب، بدون مرجعيات دينية أو طائفية أو عرقية، من دون تدخلات ومعوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.
8. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتعوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن

وحقه في أن تحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية . . . .

9. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.

10. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.

11. إلغاء المعتقلات والإفراج عن المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.

12. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون

الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس النواب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها .

13. قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو تحصل على عضوية مجلس منتخب.

14. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي تجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة المؤسسات والشركات العامة في جميع مجالاتها، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها .

15. المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.

16. نظام اقتصادي تحترم الملكية الخاصة ويتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، وتحتفظ بدور مناسب للقطاع العام في المجالات الاستراتيجية التي ينبغي أن تكون محلاً لتنسيق الدولة ولكن يتم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الحقوق والواجبات.

17. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.

18. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وأحكام الدستور والقانون والتأكيد على حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير، وإلغاء ملكية الدولة للصحف وإلغاء المجلس الأعلى للصحافة.

19. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم

التعليم تختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

20. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.

21. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة ويتسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي.

22. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتنفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتنتشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.

23. مدن وقرى تخلو من العشوائية ومظاهر الانفلات والخروج على النظم والقوانين، وشوارع نظيفة ومنضبطة.

24. تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين - حكاماً ومحكومين - والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجديد بالمصريين.

هذه مصر المحروسة التي نريد ونحلم بها

وإنا إن شاء الله لقادرين على تحقيق الحلم

حتى نستحق احترام العالم كما كنا

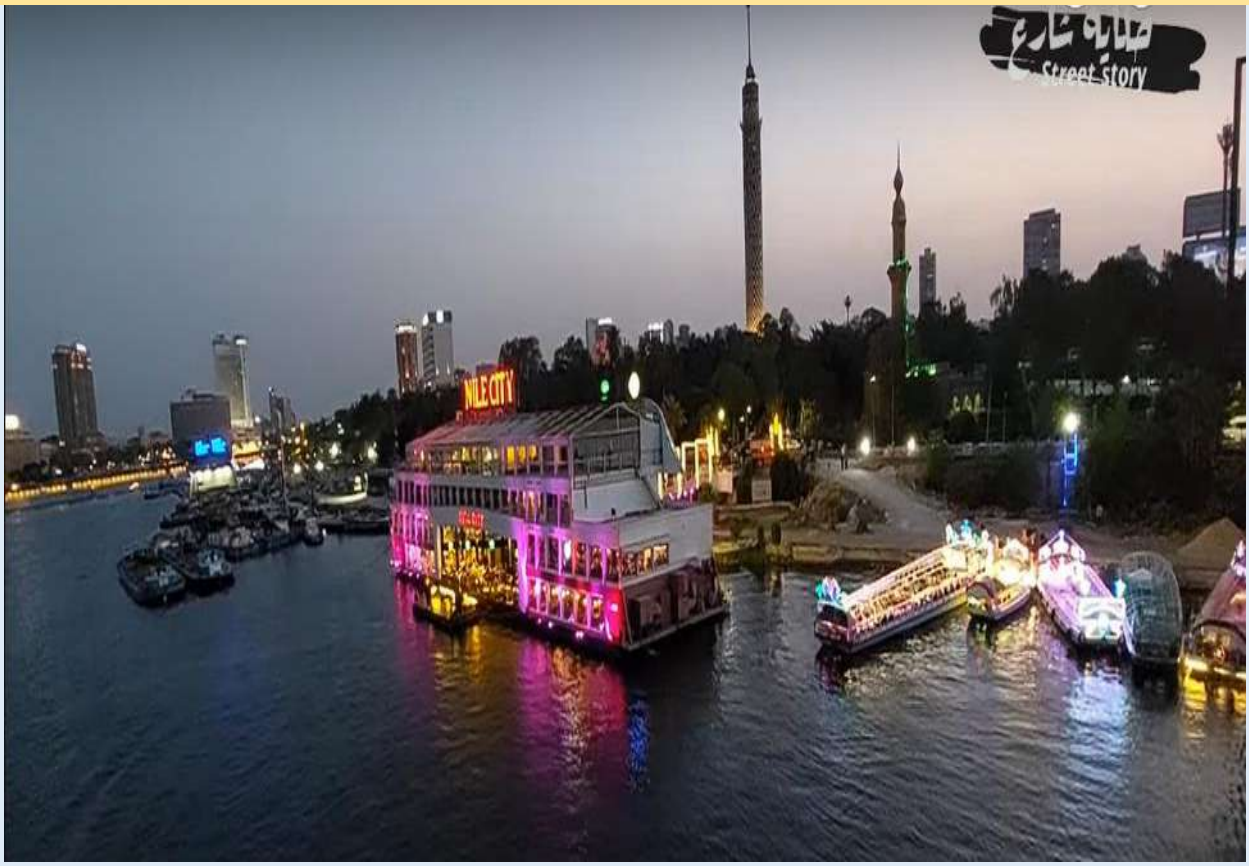

القاهرة الجميلة ونيلها العظيم

ودعونا الآن نتذكر شعر شاعر الشعب . . . بيرم التونسي

يا مصري ليه ترخي ذراعك و الكون ساعك

و نيل جميل حلو بناعك يشفي اللهيب

خلق إلهك مقدونيا على سر دينيا

ليه أنت كئيب و الكل زايطين في الدنيا

وادي العراق نصب النصبة و دخل العصبة

وأرضك أنت ذهب خصبة من غير أنابيب

لكن قعادك متخبي عند "جروبي"

جعل جميع جرابيع ربي تمد الكلاليب

ما تحط نفسك في العالي و تتباع غالي

و تتف ليع اللي ف بالي من غير ما تعيب

و تقول له كرماء لضيوفنا لكن صوفنا

ما يتشقش إلا بكيفنا و بيد حبيب

https://youtu.be/vlk5BsOkA7E?si=gLkWGlcOQi-zZaxF

https://youtu.be/fePNVM17g08?si=WVPCxybcHq8LOxvY

هذه هي مص "جمهورية المستقبل"

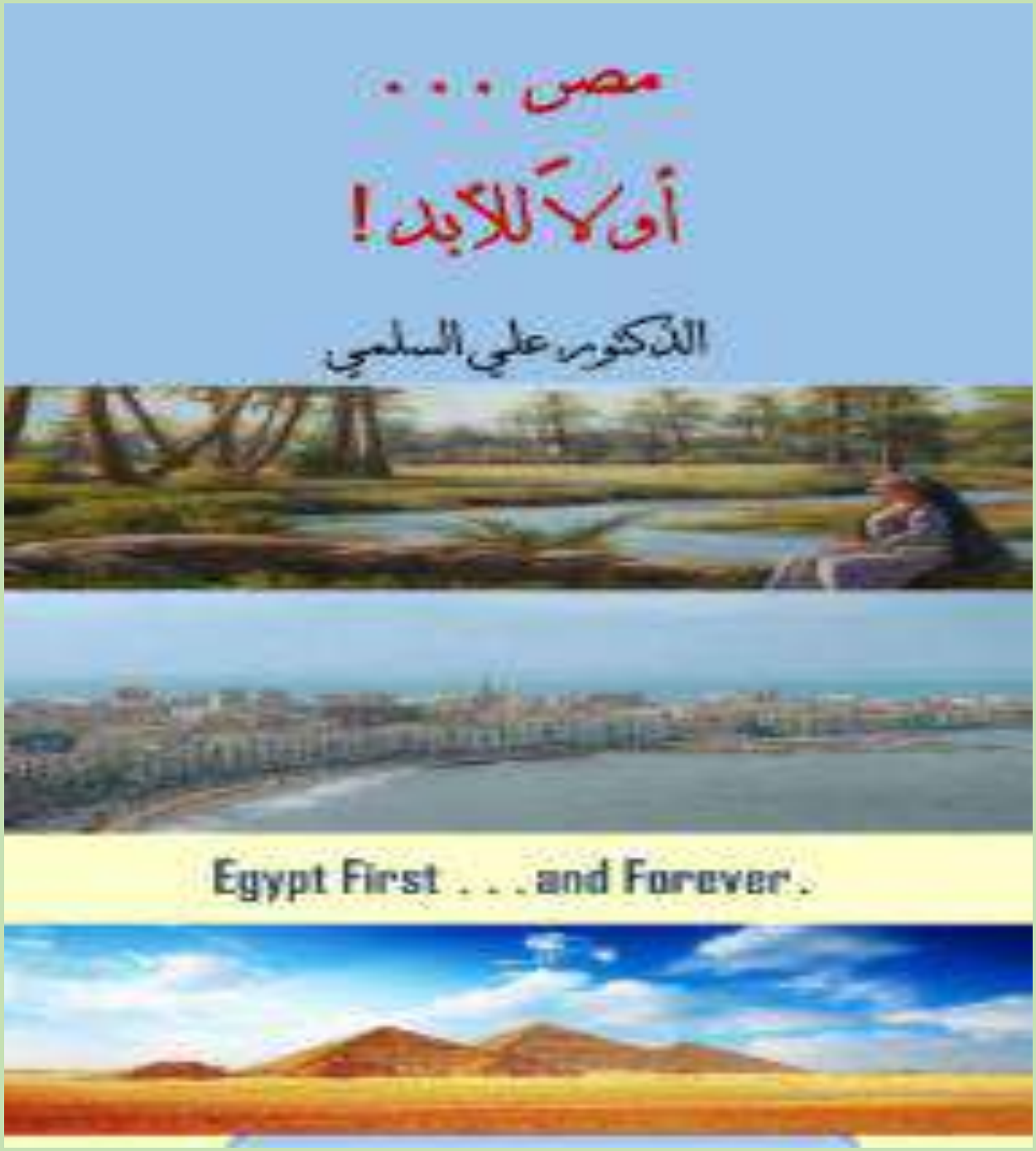

دكتور علي السلمي – مص أولاً وللأبد – موقع الدكتور علي السلمي

وجاء في الفصل الرابع من ذلك الكتاب

رؤية المستقبل المصري في ظل حضارة شامخة !

إن مصر

- تجتاز مرحلة ضعف الوعي الوطني للمصريين وبداية الاهتمام العام بإعادة تشكيل المشهد السياسي الوطني. . . وهي قد عقدت العزم على التخلص من كل السلبيات والعوائق التي ترتبت على ضياع زخم ثورة 25 يناير 2011، وهي تستعد لاستعادة السيطرة على مقدراتها، وسيادتها، وفق الدستور، والقانون.

إن مصر

- تتهيأ لمرحلة يشارك فيها المصريون كافة بفاعلية للانتقال بالمجتمع المصري نحو مستقبل أفضل وأزهى اقتصاديا واجتماعياً، ونحو تحول ديموقراطي أفعل وفق الرؤية المصرية الوطنية وثوابت الوطن التاريخية والمستمرة.

إن مصر ستعمل على تحقيق رؤيتها الوطنية للوصول إلى مستقبل زاهر

- أولاً:

المبادئ الرئيسة للرؤية

1. الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وعلى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ومشاركة الشعب هي المصدر الأساس في رسم وتقرير السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ومن خلال نواب الشعب المختارين بالاقتراع العام المباشر في انتخابات دورية نزيهة ومتحررة من جميع الضغوط.

2. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة كل من يعتدي عليها .
3. العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل القومي، وتقريب الفوارق بين الطبقات والحفاظ على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور.
4. التمسك بنصوص الدستور جميعها وخاصة مادته الثانية بأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ونص المادة الثالثة بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية. وكذا التمسك بالقيم الروحية التي أرستها الديانات السماوية جميعا وبالوحدة الوطنية.
5. تأكيد دور مصر الرائد في المجالات العربية والإسلامية والإفريقية والعالمية، وذلك وفقاً للمبادئ التي حددها الدستور، ومن أجل خلق الظروف لتوفير الحياة الأفضل للمصريين كافة وضمان التعايش السلمي مع كل شعوب العالم.

- ثانياً:

ركائز الرؤية الوطنية لمصر

- مصر دولة مدنية ديموقراطية حديثة
- جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. [مادة 1 من الدستور].
- تفعيل الدستور
- إن تفعيل الدستور يمثل واجباً وطنياً على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك في إطار منظومي متكامل ومتزامن من خلال مبادرة مجلس الوزراء. بالأساس. وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء

مجلس النواب. للتقدم بمشروعات قوانين لترجمة ما تضمنه من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تُفصّل وتُنظم قواعد العمل في كل المجالات التي تعامل معها الدستور، وفي المقدمة منها المواد التي فرضت على الدولة التزامات محددة.

- الالتزام التام بنص الدستور حين الحاجة إلى تعديله
- تردد دعوات لتعديل الدستور بهدف إطالة الفترة الرئاسية عن أربع سنوات وزيادة عدد مرات شغل المنصب الرئاسي عن مدتين كما ينص الدستور. وقد بدأت تلك الدعوات بعد فترة قليلة من الرئاسة الأولى للرئيس السيسي ثم خفتت بعض الشيء لتعود بقوة بعد بداية فترة الرئاسة الثانية والأخيرة كما يقضي الدستور![15]
- تفعيل دولة المؤسسات الديموقراطية
- إن صياغة الدستور ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق مبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدستور واحترام غاياته ومقاصده، ويتم ذلك بتأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. وبهذا يكون تفعيل نص الدستور أن "السيادة للشعب" عملاً وليس قولاً وتأكيد ما جاء في ديباجته "نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا".
- سيادة القانون

[15] تمت تعديلات دستورية عام 2019 ليبانها يرجع إلى تعديلات الدستور.. تعرف على النص الكامل للمواد المعدلة - اليوم السابع (youm7.com)

- سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة بجميع مؤسساتها للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات .[مادة 94 من الدستور] . إن سيادة القانون هي عماد الدولة المدنية الحديثة حيث تجب مراجعة تطبيقاتها في جوانب ونشاطات الدولة المختلفة بما تحقق إشاعة العدالة العامة والتصدي للفوضى، وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يعتبر جميع الناس متساوين أمام القانون، وخضوع السلطة التنفيذية أيضا للرقابة سواء من قبل البرلمان أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة.
- دعم المواطنة وتأكيد وحدة الشعب المصري
- ينص الدستور في مادته الأولى أن جمهورية مصر العربية نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.
- والمطلوب استعادة قيم المواطنة؛ وأن الجميع في مصر لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.
- تأكيد قيم المحاسبية والمساءلة للجميع
- لا تكتمل مسيرة الوطن في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولا تتحقق أهداف الوطن في كل نواحي الحياة بدون تفعيل قيم المحاسبية والمساءلة لكل مواطن يشارك في الحياة العامة مهما كان موقعه أو منصبه سواء كان في مجال العمل السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو كان يعمل في عمل حكومي أو خاص. إن المحاسبية والمساءلة لجميع المشاركين في الحياة العامة شرط ضروري لتأكيد جودة الأداء وسد منافذ الفساد.

تحرير الإعلام والثقافة من سيطرة الدولة والبيروقراطية الحكومية

- تتعدد مواد الدستور المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية لهم، وكذلك ما تخص الإعلام. لكن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تكشف الانحراف عن مقاصد الدستور وعدم تفعيل مواده المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية وحرية الإعلام لهم بشكل جاد، تلك المواد التي تُلزم الدولة بتوفير المقومات والموارد بما تحقق الحرية الكاملة للمصريين في تناولهم لكل ما يتصل بموضوعات الثقافة والإعلام دون تقييد أو تدخل من أجهزة الدولة إلا بغرض التيسير والمساندة، مما يتطلب إلزام الدولة بالتفعيل الحقيقي والجاد للنصوص الدستورية.

- استقلال القضاء

- "السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم." [مادة 184 من الدستور].

- ويقتضي تأكيد استقلال القضاء مراجعة ما تم من تعديلات في قانون السلطة القضائية فيما تعلق بقواعد تعيين رؤساء الهيئات القضائية لتأكيد قرارات الجمعيات العمومية لتلك الهيئات في ذلك الخصوص.

- استقلال الجامعات

- تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. [مادة 21 من الدستور] وذلك يقتضي السعي لإصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤكد

الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية. كما تخضع فروع الجامعات الأجنبية لذلك القانون.

- القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحمي الوطن
- "القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وتحظر على أي فرد، أو هيئة، أو جهة، أو جماعة إنشاء تشكيلات، أو فرق، أو تنظيمات عسكرية، أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة 200 من الدستور]
- وفي هذا المجال تؤكد الرؤية الوطنية لمصر ضرورة التقيد بنص المادة الدستورية فيما يصدر من قرارات تكليف القوات المسلحة بمهام تخرج عن مهامها الأصيلة إلا في حدود ما تفرضه متطلبات الأمن القومي.
- مراجعة وتقييم وتصويب برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية
- إن مصر تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ومتراكمة منذ سنوات طويلة، وقد تفاقمت وتصاعدت في السنوات الأخيرة، ما يتطلب المراجعة الشاملة والتطوير العلمي للسياسات والبرامج والتوجهات الاقتصادية في جميع المجالات بما تحقق التنمية الشاملة المستدامة في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي على الأولويات.
- مراجعة وتقويم أداء السلطة التنفيذية
- التزام مجلس النواب بتفعيل نص المادة رقم 101 من الدستور وأن يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضم رئيس الجمهورية، والحكومة، والإدارة المحلية. وكذلك مراجعة وتقويم أداء

مجلس النواب ذاته، إن المسؤولية في محاسبة وتقويم أداء مجلس النواب تقع في الأساس على المواطنين أصحاب الحق في انتخاب النواب وذلك بعدم تجديد انتخابهم حين تقصيرهم في أداء واجباتهم.

- سياسة خارجية جديدة
- تأكيد السعي نحو التنمية المستمرة للعلاقات المصرية مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر على أسس تتفق مع المصالح المصرية العليا والتكافؤ والمشاركة في تأمين المصالح العربية الكبرى، ومراجعة ما سبق من اتفاقات وما صدر من قرارات لم تحظى بالموافقة المجتمعية في مصر!
- تأكيد التوجه نحو تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع جميع الدول العربية على أسس التعاون المتبادل والمصالح المشتركة للجميع، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة.
- إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتنمية العلاقات مع الدول الإسلامية وخاصة ماليزيا وإندونيسيا، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم.
- مراجعة ما صدر من إعلانات أو قرارات تخص مشكلة سد النهضة الأثيوبي واتفاقات ترسيم الحدود مع دول الجوار بما ترتب عليها من آثار تناقضت مع أحكام القضاء أو دراسات معتمدة مغايرة لما اعتمدت عليه تلك الإعلانات والقرارات وما نتج عنها من معارضة شعبية!
- أهمية إعطاء زخم كبير للعلاقات المصرية مع كل من روسيا والصين في ضوء المواقف الإيجابية والتعاون الاقتصادي والعلمي والسياسي للدولتين المتنامي مع مصر.
- مراجعة العلاقات مع تركيا وإيران وسوريا والسودان؛ حيث إن للعلاقات مع تلك الدول أهمية خاصة، وسوف تكون محلًا للمراجعة والتقويم دون تأثر بالقطيعة وتبادل الاتهامات، إذ ينبغي

إعادة تصميم علاقات مصر بتلك الدول على خلفية تأمين المصالح الوطنية لمصر والسعي إلى إزالة المعوقات النفسية لتطور وتنامي تلك العلاقات.

- العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.
- التزام السياسة الخارجة المصرية بالمحافظة على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضية مشتركة من المصالح والضمانات المتبادلة.
- الالتزام في كافة المواقف والمناسبات والمحافل الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.
- القضاء على الفساد

× ضرورة تجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي تحتاجها المواطنون، بما يقتضي ابتكار آليات جديدة تمنع فرص الفساد وتهيئ الرقابة المجتمعية في جميع مجالات العمل الوطني.

- إصدار قانون العدالة الانتقالية

✓ وذلك تنفيذا لنص المادة 241 من الدستور التي ألزمت مجلس النواب بإصدار قانون العدالة الانتقالية في أول دور لانعقاده بعد نفاذ الدستور ولم يفي المجلس بذلك الالتزام حتى اليوم وقد انقضى دور انعقاده الأول وقد انقضى الدور الثاني أيضا دون وفاء المجلس بالنص الدستوري.

- العفو عن سجناء الرأي والمخالفين لقانون تنظيم الحق في التظاهر

- ✓ لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية مواد في ذلك القانون، الأمر الذي أصبح فيه استمرار سجن المخالفين لتلك المواد أمراً غير عادل ناهيك عن الاعتراضات الهائلة من المصريين ومنظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية وكثير من دول العالم الديموقراطية على ذلك القانون.
  - تطوير الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية
- ✓ وذلك بتفعيل المادة رقم 242 من الدستور التي تنص على أن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور

ثالثاً:

المهام الوطنية لتفعيل الرؤية

- ✓ إن نجاح الوطن في تحقيق أهدافه والارتقاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
2. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
3. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.

4. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
5. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
6. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
7. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
8. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.
9. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
10. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية

والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً .

https://youtu.be/hDCsxJec8nE?si=GH8p5MFJGlmfzREb

وانتهي الكتاب بفضل الله وتوفيقه وإلى لقاء قريب بإذن الله

مع تحياتي ، دكتور علي السلمي

202 /7/8